محاكمة جارودى

ترجمة: عـزة صبحى

دار الشروق


محاكمة
جارودى

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
الطبعة الثانية
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

بين يدى الكتاب

أهى محاكمة للحرية؟ ... أم محاكمة للحقيقة؟...
أهى محاكمة للإعلام؟ ... أم محاكمة للديمقراطية؟ ...

أهى خليط من كل ذلك ، تتبدل فيه المواقع الحقيقية للادعاء والاتهام؟

أهى شهادة موثقة فى المحكمة على صناعة الزيف؟ سواء كان ذلك فى التاريخ أو فى الحاضر؟

رفضت دور النشر الفرنسية طبع كتاب جارودى «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» خوفاً من اللوبى الصهيونى(*) .

فند جارودى فى الكتاب الأساطير التى قامت عليها إسرائيل وتوسعت . ثلاث من تلك الأساطير انتزعها الصهاينة انتزاعاً من العهد القديم : الأرض الموعودة - الشعب المختار - التطهير العرقى من سفر يشوع . ثم الأساطير المعاصرة : معاداة الصهيونية للفاشية - عدالة محكمة نورمبرج - ملايين الهولوكوست الستة - فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض - المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية .

(*) اتفقت دار الشروق مع جارودى على نشر عشرة من أعماله باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية .

قدم اللوبى الصهيونى جارودى للمحاكمة بسبب ما ذكره عن عدالة محكمة نورمبرج، ودعوته للبحث العلمى فى الرقم المقدس للهولوكوست: ٦ مليون يهودى.

لم يكن جارودى أول من تكلم فى هاتين المسألتين. سبقه كثير - منهم يهود - وهبط رقم ٦ مليون إلى مليون، إلا فى الروايات وأفلام هوليوود(*).

ومع ذلك فطبقاً لقانون فابيوس - چيسو، تمت محاكمة جارودى، وغرَّمه القاضى ٢٠,٠٠٠ دولار. استأنف جارودى الحكم. واعتدى صهاينة بيتار على الصحافيين والإعلاميين العرب والإيرانيين على عتبة المحكمة، وطاردوهم حتى محطة مترو الأنفاق وأصابوهم بما يستلزم علاجاً فى المستشفى.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تلقى جارودى عدة مكالمات هاتفية تهدده بالقتل، وتم الاعتداء على المكتبات التى تبيع كتبه فى فرنسا وسويسرا واليونان، حتى امتنعت عن ذلك.

(*) جاء فى مقدمة هيكل لكتاب «الأساطير» أن دوجلاس ريد، أحد أبرز الصحافيين البريطانيين الذين غطوا الحرب العالمية الثانية، قارن بين إحصائيتين لعدد يهود العالم، نشرت الأولى عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٨، ونشرت الثانية الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، فوجد الرقم ١١ مليونا فى الاثنتين، وقدَّر ضحايا هتلر من اليهود ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف. كذلك ذكر هيكل أنه عاين واقعة الاعتداء على المؤرخ البريطانى إيرڤنج فى مطعم ريكشو بلندن، لأنه اقترب من تأكيد عدد الضحايا الحقيقى ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف يهودى. وأكد هيكل - ونحن معه - أن تلك جريمة فظيعة، بل إن قتل برىء واحد جريمة. ولكن ضحايا هتلر يقاربون ٥٠ مليونا. وعلى سبيل المثال ضحايا فرنسا فى الجزائر فقط مليون، فلماذا التمييز العنصرى حتى بين الأموات؟ ولماذا كل ذلك الاستغلال السياسى الهائل للأسطورة؟

لم يطعن جارودى فى الديانة اليهودية، ولا فى العهد القديم، ولا فى أنبياء بنى إسرائيل. كل ما حوكم بسببه هو دعوته لمراجعة علمية لرقم ٦ مليون.

ومن جراء هذه الدعوة، حاكمت باريس - عاصمة النور.. والتنويريين.. وما إلى ذلك.. - المفكر العالمى وأدانته.

***

لم تأخذ شبكة CNN - وغيرها - بذلك خبراً. مع أن مراسليها لا يفتئون يكررون علينا نفس الدرس صباحاً ومساءً، من أنهم يتعقبون الأحداث فى أى مكان فى العالم، ويبادرون إلى بثها لمشاهديهم فى كل العالم. لم تأخذ CNN - ولا غيرها - خبراً بمحاكمة جارودى فى باريس على فكره، والتى استمرت ثلاث جلسات حتى الآن.

ولا التهديدات التى تلقاها، ولا الاعتداء على المكتبات التى عرضت كتبه.

ربما لا يرقى ذلك لأهمية بث عملية ختان فتاة مصرية، حية على الهواء مرة تلو المرة.

كذلك فإن الرئيس كلنتون - الذي استقبل سلمان رشدي في مكتبه، ثم برر ذلك بأنه تجسيد لوقوف أمريكا خلف حرية الرأى - لم يأخذ خبراً بتلك المحاكمة، ولا الغرامة ولا التهديد بالقتل ولا الاعتداء على المكتبات التى توزع كتب جارودى.

وأيضاً رئيس الوزراء البريطانى بلير - الذى دعا سلمان رشدى للعشاء فى منزله - لم يسمع بذلك، أو لم يهتم.

سلمان رشدى ـ حسب قول الفيلسوفة الألمانية الدكتورة آنا مارى شمل ـ طعن فى شخص نبى المسلمين وأزواجه وأصحابه، فاستفز بذلك المشاعر المقدسة لمئات الملايين من المسلمين.

وقد شاهدنا منذ سنتين أو ثلاث سنوات نجم هوليوود الفحل(*) مارلون براندو على شاشة CNN يبكى كالنساء والأطفال معتذراً لأنه فى حلقة سابقة أعلن عن تحكم اليهود فى هوليوود، وأنهم لا يعرضون إلا مشكلاتهم.

***

إذا سلمنا بأن الإعلام أسير من يملكه ـ سواء كان حكومة أو مالا ـ فلنا أن نتساءل: كيف أصدر ـ أو مرر ـ البرلمان الفرنسى ذلك القانون؟ فإذا أخذنا من الديمقراطية جوهرها، وهو تنفيذ إرادة الأغلبية، تساءلنا: هل صدر قانون فابيوس ـ چيسو تنفيذاً لإرادة الأغلبية؟ هل أرادت الأغلبية إصدار قانون يمنع التدقيق العلمى فى حدث تاريخى لم يمر عليه نصف قرن، ويُجرِّم من يبحث فى ذلك؟ هل الأغلبية ضد البحث العلمى والموضوعية والفكر الحر؟

أم أن أغلبية الشعب الفرنسى لا تدرى تفاصيل ذلك القانون؟ فينطبق عليها قول المفكر الأمريكى ناعوم شوموسكى عن حال الشعب الأمريكى مع سياسة واشنطون: إنهم لا يدركون أنهم لا يعرفون!(**)

(*) لعب أخيرا دور البطولة فى فيلم «دون چوان»، أقام فيه علاقات غرامية مع مائة وخمسين امرأة عربية.

(**) «ضبط الرعاع» ـ ناعوم شوموسكى. ص ٣٥ ـ الأهلية للنشر والتوزيع.

ولكن الأمر لا يتوقف على البرلمان الفرنسى. فقد أفادنا الدكتور على الغتيت ـ المحامى وأستاذ القانون ـ أن هناك عشر دول أوروپية أصدرت قوانين شبيهة بالقانون الفرنسى، وأن هناك محاولات لتصعيد مثل هذا القانون للأمم المتحدة، الأمر الذى يعنى أن تشهر الأمم سيفها لحساب الصهاينة.

وهنا يجدر بنا أن نتساءل : هل تصمد الديمقراطية أمام رأس المال؟

ومن ثم : هل يسيطر رأس المال على السياسة كما يسيطر على الإعلام؟

***

يبدأ الكتاب بمقدمة جارودى، يتناول فيها : استغلال السياسة الإسرائيلية للأساطير، وكتاب هنتجتون «صدام الحضارات» الذى يتنبأ فيه بمواجهة بين «الحضارة اليهودية ـ المسيحية» و« التحالف الإسلامى ـ الكونفوشيوسى»، ودعوة هرتزل لقيام دولة إسرائيل، لتشكل حصناً متقدماً للحضارة الغربية ضد البربرية الشرقية.

والفصل الثانى هو كلمة جارودى فى الجلسة الأولى للمحاكمة، رد فيها على اتهامات اللوبى الصهيونى وبين أسباب ذلك الاتهام، وتتطرق لكيفية وصول هتلر للحكم وعلاقته بالصهيونية، ثم تشكيل وأداء محكمة نورمبرج، وانتقل لسياسة إسرائيل التوسعية والعنصرية وكيف تهدد بتفجير صراع عالمى. ناقش مأساة الهولوكوست وتوابعها، وكشف عن وثيقة كيفونيم، التى تخطط فيها إسرائيل

لتمزيق مصر والعراق وسوريا ولبنان. كذلك بيّن تأثير تدريس سفر يشوع(*) فى طلبة المدارس الدينية.

والفصل الثالث عن الجلسة الثانية، وفيه تابع عرض كتاب الأساطير، وأورد تعريف الصهيونية من مصادرها، وبين معارضة أحبار اليهود وعلمائهم لنشأتها، ورد على شهود ومحامى الاتهام.

ثم تجىء مرافعة المحامى الفرنسى ڤيرجيس فى الفصل الرابع. أما الفصل الخامس، فيعرض البيان النهائى لجارودى، حيث يتكلم فيه عن مشروع عمره لإقامة حوار الأديان والحضارات، بدلاً من حروبها وصلوات الكراهية، وعن تجربته الغنية فى متحف قرطبة بالأندلس الذى يرتاده مائة ألف زائر سنويا.

وتجىء مرافعة الدكتور على الغتيت - الذى سافر إلى پاريس متطوعاً للدفاع عن جارودى - فى الفصل السادس والأخير.

عادل المعلم

(*) أحد أسفار العهد القديم، وقد تكرر فيه عدة مرات، الحديث عن غزو القرى المختلفة وإبادة كل من فيها من رجال ونساء وشيوخ وأطفال وحيوانات بحد السيف.

■ الفصل الأول ■

مقدمة المحاكمة

مثلت أمام المحكمة «كمتهم» فى قضية كتاب لم أكتبه أبداً. أتُّهمت بالإنكار أو بالإقلال من شأن البربرية الهتلرية وبالدعوة لمعاداة السامية والتفرقة العنصرية، وكانت هذه هى الشعوذة السياسية لجماعة «الليكرا»(*) وبطانتها.

يتضمن البيان المقدم فى القضية برهانى على آلية الكذب وقوة الوشاة الذين لا يمثلون سوى عُشر الجالية اليهودية فى فرنسا، لكنهم يمتلكون دعم قوى أجنبية إسرائيلية - أمريكية تسمح لهم بالتغلغل فى كل آليات الدولة والإعلام فى فرنسا، بصورة أكثر بكثير مما كان عليه الوضع فى زمن الچنرال ديجول.

محاكمة كتابى «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» - الذى ترجم فى ثلاث وعشرين دولة، من اليابان إلى الولايات المتحدة، ومن إيطاليا إلى اليونان إلى المجر إلى إنجلترا، لأنه يحذر من خطر حرب يخلقها اللوبى العالمى - تشوه صورة فرنسا، الدولة الوحيدة التى قُدم المؤلف فيها إلى

(*) هى الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية (المترجم).

القضاء. هذا الاعتداء على حرية التعبير وعلى حقوق الإنسان، أدى إلى استنكار عالمى. ففى مصر مثلا قام وفد من الكتّاب والفنانين، يتقدمهم نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل، بالإعراب عن غضبهم فى السفارة الفرنسية بالقاهرة، كما وقع البابا شنودة بابا المسيحيين الأقباط على عريضة واحدة بهذا المعنى مع شيخ الأزهر. واندلعت مظاهرات شعبية فى فلسطين ولبنان، وأعرب مليار مسلم، دون تمييز للنظام السياسى، بداية من إمارات الخليج حتى الرئيس الإيرانى خاتمى، عن خيبة أملهم أمام تخلى فرنسا عن سمعتها كوطن لحقوق الإنسان.

انتقاد السياسة الإسرائيلية كان هو السبب الحقيقى للمحاكمة:

أثناء الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، والذى أسفر عن ٢٠ ألف قتيل، نشرت لوموند الفرنسية مقالا مقدما من الأب لولون والقس ماثيو ومنى شخصيا. وقدمتنا جماعة «الليكرا» للقضاء.

ورُفضت دعواها على ثلاثة مستويات، وحكم عليها بدفع المصروفات. وفى نهاية المطاف نص حكم محكمة النقض على: «يندرج المقال فى إطار النقد المشروع لسياسة دولة، وللأيديولوچية التى تستلهمها، ولا يشكل تحريضا عنصريا».

وفى عام ١٩٩٦، كررت «الليكرا» جريمتها.

كان هناك حدثان جديدان:

١ ـ قانون «فابيوس ـ چيسو»(*). وهو القانون الذى صوت ضده عند

(*) قانون فابيوس هو الذى أضفى الطابع القانونى على جريمة الرأى، أضيف إليه اسم=

عرضه أمام الجمعية الوطنية، كل من الرئيس شيراك، والسيد توبون الذى أصبح وزيرا للعدل بعد ذلك، والسيدة سيمون فيل، وأيضا ١٨٢ نائبًا فى البرلمان.

جعل هذا القانون من محكمة نورمبرج - التى أعلن رئيسها أنها كانت آخر عمل حربى للحلفاء - المرجع النهائى المطلق للحقيقة التاريخية والتى سمحت - كما أشار أحد النواب - بأن نحاكم لأننا نقول الحقيقة.

وكما أوضح المحاميان چاك ڤيرجيس والسيد بتيلو، فإن هذا القانون - خلافا لكل من الدستور الفرنسى والإعلان الدولى لحقوق الإنسان - أوجد نوعًا من التفرقة العنصرية لصالح فئة واحدة من ضحايا هتلر، ومتجاهلا ضحايا كل الأشكال البربرية الأخرى، الاستعمارية، الاستعبادية أو الشمولية.

٢ - الحقيقة الأساسية التى دفعتنى لتأليف هذا الكتاب، كانت الخطة الإستراتيچية الأمريكية التى صاغها مُنظِّر البنتاجون، هنتجتون فى كتابه «صدام الحضارات»، واصفاً ما ستكون عليه الحرب العالمية الثالثة: مواجهة بين «الحضارة اليهودية - المسيحية» و«التحالف الإسلامى - الكونفوشيوسى». فمنذ مائة عام مضت، قام تيودور هرتزل - الأب الروحى لما أصبحت دولة

= چيسو نسبة إلى النائب الشيوعى الذى تبنى مشروع القانون فى شهر مايو عام ١٩٩٠. يتمثل هذا القانون فى إدراج مادة فى قانون حرية الصحافة الصادر عام ١٨٨٠، وهى المادة ٢٤ب وتقضى بالآتى: «يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة ٢٤، كل من أنكر . . . . . وجود جريمة أو أكثر من الجرائم ضد الإنسانية، كما حددتها المادة ٦ من القانون الأساسى للمحكمة العسكرية الدولية والملحق باتفاق لندن فى ٨ أغسطس ١٩٤٥» (المترجم).

إسرائيل ـ بوصف الدور المستقبلي لهذه الدولة، الواقعة تحديدا على تخوم عالمين: **«نحن نشكل حصنا متقدما للحضارة الغربية ضد البربرية الشرقية»**. من هنا يمكن فهم الدعم المادى والعسكرى الضخم الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل.

كما كتب البروفيسور الإسرائيلي ليبوڤيتش (أحد المسئولين عن الموسوعة اليهودية) يقول: **«تأتى قوة القبضة اليهودية من قفاز الصلب الأمريكى الذى يغطيها، والدولارات التى تبطنه» [«إسرائيل واليهودية» ص ٢٥٣].**

المنظمة الصهيونية ـ التى أصبحت رسمية بقانون صدر عن الكنيست فى ٢ نوڤمبر ١٩٥٢ ـ هى التى تمثل السياسة الإسرائيلية فى الخارج، وتنفذ بدقة المهمة التى فرضها بن جوريون فى المؤتمر الصهيونى الثالث والعشرين: «كل المنظمات الصهيونية فى الأمم المختلفة، عليها مساندة الدولة اليهودية (فى كل الظروف ودون شروط) حتى لو تعارض ذلك مع أى موقف للسلطات فى دولهم». يراعى الصهاينة هذه المهمة بدقة. كتب إيلى ويزل فى عام ١٩٨٢ أثناء الغزو الدموى للبنان: «أنا متضامن تماما مع ما يحدث فى إسرائيل ومع ما تفعل إسرائيل. إنها تفعله باسمى».

وقد أقر الحاخام الأكبر سيتراك نفس الفكرة فى عام ١٩٩٠ موجها كلامه إلى إسحق شامير (وهو الذى عرض تعاونه العسكرى على هتلر ضد الإنجليز فى زمن الحرب): «كن واثقا بأن كل يهودى فى فرنسا هو مدافع عن كل ما تدافعون عنه... كل يهودى فرنسى هو ممثل لإسرائيل».

لم يتحملوا أقوالي المدعمة بالإثباتات. وبما أنهم لا يملكون أى حجة لنقد

الكتاب، فقد استعانوا بالشرطة والقضاء فى الهجوم الجديد. وأعطاهم قانون «فابيوس - چيسو» الحجة.

إن حججى وحجج محاميّ، «ڤيرجيس وبتيلو»، تترك للقارئ الحكم على حسن نية البعض وقيمة حقيقة أقوال البعض الآخر. وبالطبع فإن المدعين لم يقدموا إلينا مرافعتهم، ذلك لأنها تتلخص فى هذه القضية التى تتعلق بالنوايا: يجعلوننى أقول «يهودى» فى كل مرة أقول فيها «صهيونى».

والواقع أن اليهودية دين أحترمه، والصهيونية سياسة أحاربها كسياسة قومية متطرفة واستعمارية، تتبع منذ خمسين عاما (والآن أشد بالطبع مع نتنياهو)، سياسة عدوانية تجاه كل جيرانها الذين تحتل حدودهم.

يكشف كتابى(*) الدعاوى الدينية والتاريخية الكاذبة: قراءة المعنى للكتاب المقدس تعطى آفاقا رحبة للأحكام ولقدرات الإنسان الذى يسكنه الرب، لإبراهيم، لموسى، ليشوع. أما القراءة الانتقائية الحرفية المتشددة فيمكن أن تقترح مثلا أن نحاكى فى القرن العشرين ما حدث فى الماضى، ونفعل مع الفلسطينيين ما فعله يشوع من مذابح كنعان، المعبر عنها فى اللغة الرمزية والعشائرية منذ ثلاثة آلاف سنة.

اتباع نفس الطريقة فى شرح التاريخ يماثل التبسيط المخيف للحرب، الذى جعل محكمة نورمبرج تقبل تقارير الحلفاء دون أى نقد، وبموجبها شُكلت هيئة المحكمة التى قامت بتوصيف الجرائم ضد الإنسانية فى اليوم التالى لهيروشيما وقبل يومين فقط من نجازاكى!

(*) «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية».

وهكذا تم أيضا ـ فيما بعد ـ القبول دون تفكير بالتقارير السوفيتية التى نسبت مقتل آلاف الضباط البولنديين فى «كاتين» إلى الجيش الألمانى، بينما أكدت الحقيقة التى اتضحت فيما بعد، أن الإدارة السوفيتية هى التى أمرت بالمذبحة .

وبنفس الطريقة أيضا تم قبول رقم «٤ مليون» قتيل، المحفور على حوائط «أوشفيتس»(*) ـ استمر ذلك خمسين عاما ـ وبعد التحقيقات المتتابعة التى قامت بها الجمعيات العلمية انخفض الرقم إلى مليون .

هذا لا يقلل من شأن الجريمة، لأنها ـ وكما كتبت فى كتابى ـ جريمة أن يُقتل برىء واحد سواء أكان يهوديا أم غير يهودى!

إن ما كشفنا عنه فى هذا الكتاب، هو الاستغلال السياسى والابتزاز المالى لكل الأساطير المغالى فيها، والتى تُنسج حول وعد من الله، بأرض إلى شعب واحد دون كل الآخرين، أو تلاعب حسابى لا يخدم فقط تعويض الضحايا (وهو المبدأ الصحيح) لكن ـ كما اعترف ناحوم جولدمان ـ استخدمت التعويضات لتمويل البنية الأساسية لدولة لا تملك أى حق فى هذه التعويضات، بما أنها لم تكن موجودة فى زمن ارتكاب هذه الجرائم، وهى الدولة التى استخدمت هذه التعويضات أيضا لبناء قوتها ولارتكاب جرائم جديدة .

من ضمن «الاتهامات» الموجهة ضدى «نفى وجود غرف الغاز»، بينما لم أطلب سوى مناظرة علمية، علنية، بين المتخصصين ـ لأننى لست واحداً

(*) أشهر معسكرات الاعتقال التى أقامها النازيون فى پولندا (المترجم) .

منهم - تبحث المسألة. وطالما لم تعقد هذه المناظرة، فإنه كما كتبت السيدة سيمون فيل أثناء التصويت على قانون «فابيوس - چيسو»: «نحن نعطى الانطباع بأن لدينا شيئا نخفيه».

إن مثل هذه المناظرة أكثر ضرورة من هذا التعلق التسلطى بفكرة تأكيد أو نفى وجود غرف الغاز. كما أن عدم عقدها يقلل من شأن الجرائم الأخرى للنازية، بحجب البحث عن بقية الوسائل لمذابح المعارضين (مثل ما قيل عن الصعق بالكهرباء فى حمامات السباحة، أو استخدام الجير الحى) أو أشكال أخرى للقتل بأعمال تؤدى للوفاة، أو بأوبئة التيفود التى تؤدى إلى ملايين الضحايا، أو التعذيب بالجوع لفترات طويلة، والذى عرفناه فى كل الأزمنة.

لم نعثر على أى دليل عن تلك الوسائل، عند أى من كبار المنتصرين على هتلر، الذين وجهوا هذا الاتهام وكشفوا عن البربرية، فلا كلمة واحدة عن غرف الغاز فى مذكرات أشهر من اشتركوا فى الحرب، لا فى «مذكرات حرب» لتشرشل ولا فى مذكرات الچنرال ديجول، ولا فى «الحرب الصليبية فى أوروپا» لأيزنهاور.

المؤرخون الأكثر عنفاً، مثل جوناه جولد اجن فى كتابه «الجلادون المتطوعون لهتلر» (والذى جعل من الشعب الألمانى كله «أمة من القتلة»)، وصف هذا المؤرخ غرف الغاز بأنها «ظاهرة عارضة» (ص ٥٠٤)، وأبدى أسفه لأنها «الشاغل المسيطر على الرأى العام وأيضا على المؤرخين» (ص ١٧٠).

أما بالنسبة لمؤرخ غير مجادل، ولا ريب فى حياده، مثل السيد رينيه

ريموند، الذى كـا ن يرأس لجنة تأريخ الاعـتـقـال، فلـم يذكـر فى كـتـابيـه الأساسيين: «مدخل لتأريخ عصرنا» (١٩٦٠) و«القرن العشرين من ١٩١٤ حتى أيامنا» (١٩٧٤، وهو من ١٠٠٠ صفحة)، لم يذكر أى كلمة عن غرف الغـاز. إذن فـهى مسـألة تسـتحق الفـحص والتـدقـيق، انطلاقـا من خلفـيـة محايدة، وذلك لمعرفة كل وسائل التعذيب والموت التى استخدمها هتلر ضد كل معارضيه.

إنهـا إحدى جرائم قانون «فابيوس - چيسو» التى تمنع المؤرخين من إجراء أى بحوث ناقدة، بل وتحولهم للقضـاء، طبقا لقانون فـرض حقيقة تاريخية مطلقة لا يجب المساس بها، وقامت على عمل محكمة استثنائية.

وهكذا فـإن مـحاكـمة بابون الموظف المخلص للحكومـة الفرنسـيـة التى تعـاونت مع الاحـتـلال الألمانى لفـرنسـا، تحـولت إلى: «قـضـيـة فـرنسـا» واختلطت مع هذه «الحثالة القذرة لشعبنا»، كـما كتب السيد بايريفـيت (من المشتركين فى المقاومة الفرنسية منذ الساعة الأولى للاحتلال، وكان وزيراً فى حكومة ديجول).

اسـتـحـسنت «الليكـرا» إذلال فـرنسـا، وقـامـت مع بطانتـهـا بالجلد الذاتى لشعبنا: جعلوا الأسقفية الفرنسية، الخاضعة دائمـا، والتى تدعى الحديث باسم كل الكنيسة (مثل ادعاء الليكرا بأنها تتحدث باسم كل اليهـود) تستسلم مرة أخرى لهذا الإذلال، مـثلما حدث فى عصر بيتـان. وكـأن الآلاف من القـسس والملايين من الفـرنسـيين الذين أنقـذوا الكثـيـر من ضـحـايا حكومـة «ڤيشى وقادتهـا النازيين» لم يكونوا من الكنيسة. وكأنهـا لم تكن فـرنسـا بمن

فيها من المسيحيين والملحدين هم الذين انخرطوا فى المقاومة وأنقذوا الكثير من الوطنيين، سواءكانوا يهودًا أو غير يهود.

هذه الكراهية لفرنسا المناضلة والشامخة أمام العواصف، تفجرت مع لعنات برنارد- هنرى ليفى فى أفضل كتاب لديه «لوبى» لتلويث شعبنا وحضارته. كتب فى «أيديولوچية فرنسية» بعد أن ندد بالتقاليد الإنسانية لڤولتير والتقاليد المسيحية لبيجى، مروراً بطعن الاستقامة اليهودية لبرنارد لازار، يقول: **«إنها الثقافة الفرنسية بأسرها. . إنها أعز تقاليدنا الفرنسية، التى تشهد الواحدة تلو الأخرى، بالنذالة المتأصلة فينا. . .»**. ونادى أيضا بنَكْءِ الجرح العميق المدفون فى «قلب الفكر الفرنسى» الذى يجعل من فرنسا «وطنًا للقومية الاشتراكية» [ص ٦١، ٩٢، ١٢٥ - جراسيه ١٩٨١].

التزم نفس اللوبى الصمت تماما أمام ابتزازات الدولة الوحيدة التى يطلق عليها فى الشرق الأوسط «ديمقراطية»!

- الدولة الوحيدة فى العالم التى مازالت تطبق فى فلسطين أساليب الاستعمار الاستيطانى بسعيها لطرد الفلسطينيين - المواطنين الأصليين - مثلما كان هتلر يريد أن يطرد اليهود من أوروبا!!

- هذه الدولة هى الوحيدة التى تحتفظ بسياسة التمييز العنصرى بعد انهزام هذه السياسة فى إفريقيا، وهو ما كان فانكيلرو يسميه عن حق «الكارثة الروحية».

- الدولة الوحيدة فى العالم التى تجيز فيها «المحكمة العليا» التعذيب.

- الدولة التى توجد فيها «الفاشية الحاخامية» (نقلا عن تعبير چاك

ديروجى «چاكوب وايزمان»)، والتى تصنع قتلة باسم الحق الإلهى، مثل قاتل الرئيس رابين، أو قاتل المسلمين أثناء الصلاة باروخ جولد شتاين، الذى تلقى تعليمه فى بروكلين وطبقه فى الخليل، والذى شيد له مواطنوه ضريحاً رخاميا محفورا عليه «إلى البطل باروخ جولد شتاين» ولا تذبل باقات ور الصهاينة من مستعمرة كيريات أربع على قبره، دون أدنى استنكار مر الحكومة المتواطئة.

ـ الدولة التى قالت فيها ابنة الچنرال بيليد (قتلت ابنتها فى انفجا للمقاومة الانتحارية فى القدس) لـ نتنياهو: «سياستك قتلت ابنتى!»، مثلم قالت له السيدة ليا رابين هى الأخرى: «أصدقاؤك قتلوا زوجى!».

حيال كل هذه الجرائم، تلتزم «الليكرا» الصمت ولا ترفع الصوت إ عندما يكشف كتابى عن جرائمها وجذورها الأيديولوچية. المقصود هو أ نقول بوضوح من هو المذنب: أهو الذى يرتكب الجريمة، أم هو الذى يكشف عنها؟ أهو الذى يبحث عن الحقيقة، أم هو الذى يعمل على إخفائها؟

إن الرهان خطير!

بالنسبة للملايين من اليهود، الذين لم يمثلهم اللوبى فى ذلك الوق الذى بدأ فيه هتلر فى عام ١٩٣٣ التعاون مع الصهاينة، الذين لا تتعد نسبتهم ٥٪ فقط، والذين رغبوا مثله تماما فى «إفراغ ألمانيا من اليهود الذ يعيشون فيها» لدعوتهم إلى فلسطين، والذين عملوا أيضا على التحريض ضد ٩٥٪ من أعضاء «مؤسسة الألمان اليهود» التى كانت تعمل فقط من أ احترام ثقافتهم وديانتهم فى وطنهم الذى يعيشون فيه، فإن خطر الضها كبير بالنسبة لكل هؤلاء.

من ضمن الأعمال المشئومة للوبى الصهيونى - وهو يستطيع اليوم أن يُحدث فى العالم كله موجة من معاداة السامية مخاطراً بكل يهود المهجر، عازلاً للدولة الإسرائيلية ودافعا بها نحو الكارثة ومهدداً للسلام العالمى - يمكننا أن نسجل بصفة خاصة :

- فى عملية الإغراق السينمائى التى يقوم بها اللوبى الصهيونى، من هوليوود التى يسيطر عليها، لم يكن أفراده متحمسين أبداً لإظهار الأبطال اليهود الذين قاتلوا الفاشية وأسلحتهم فى أيديهم، فى الألوية الدولية الإسپانية (٥٠٪ من الألوية الأمريكية «لنكولن» كانوا من اليهود، ونسبة أكبر من هذه فى الألوية البولندية «دومبروفسكى»). عن هؤلاء لا تتكلم هوليوود أبداً، لأن الصهيونية تأخذ عليهم أن يقاتلوا فى إسپانيا بدلا من اللحاق بفلسطين لتكوين دولة قوية. لا يتكلمون أيضا عن المقاتلين اليهود المتطوعين فى (جماعة الأيدى العاملة المهاجرة) الذين انخرطوا فى المقاومة المسلحة الفرنسية ضد هتلر. يقدمون لنا فقط وطوال الأسبوع، ضحايا هتلر من اليهود وكأنهم هم فقط ضحايا النازية التى كانت تطمح إلى قتل ثلاثين مليونا من السلاف، والتى كبدت العالم خمسين مليون قتيل.

المقصود ليس التاريخ أو الماضى، لكنه مستقبلنا المشترك. تهدد الدعاية الصهيونية عن طريق الإغراق، بخلق موجة من معاداة السامية فى العالم أجمع، ولهذا فإن كشفنا للصهيونية هو جزء مكمل - كما يقول الأب لولون - لكفاحنا ضد معاداة السامية.

تعزل السياسة الصهيونية المتشددة لنتنياهو إسرائيل، وتقود هذا البلد نحو

كارثة، فور أن تتوقف الولايات المتحدة ـ التى تعتمد عليها إسرائيل بنسبة ٩٠٪ ـ عن مدها بالدولارات والأسلحة.

يتطابق الدور الذى أسندته الولايات المتحدة ـ فى غمار سعيها للسيطرة على العالم ـ لإسرائيل، وكما حدده هنتجتون تماما مع وجهات نظر هرتزل. إذ يقود هذا الدور العالم إلى الحرب وإلى الهاوية عن طريق «صدام الحضارات» ودور الدولة الصهيونية كـ«حصن متقدم» للغرب فى آسيا.

هذا هو الرهان فى هذه القضية، وفى الحكم على هذا الكتاب: الاختيار بين «صلاة الكراهية» للشعب المختار «لهرتزل وهنتجتون و بولياكوف» وبين «حوار الثقافات».

أى بين الحرب والسلام.

من أجل هذا، هناك جمهور كبير من الرجال والنساء فى العالم ينظرون اليوم إلى فرنسا، ينتظرون حكم القضاء بقلق، وأيضا بأمل.

■ الفصل الثانى ■

الجلسة الأولى للمحاكمة «٧ يناير ١٩٩٨» پاريس

اسمح لى سيدى الرئيس ، أن أقدم بعض الملاحظات على عريضة الاتهام .

أسجل فى البداية بعض السقطات : أولا ، وهو أمر ثانوى : مُناداة غير متوقعة أسمتنى : روچيه جارودى ، «الذى يدعى أنه كاتب» .

يبدو أننى بالغت فى استخدام الكلمة : بما أننى لم أنشر خلال حياتى سوى ٥٣ كتابًا ، ولم تُتَرجَم إلا إلى ٢٩ لغة ، وبما أن هذه الكتب لم تثر حولها سوى ٢٢ بحثًا علميا جامعيا فى العالم ، وبما أن أفرادًا «يدعون كُتابا أيضا» مثل رومان رولاند ، إلوارد ، سان جون بيرس ، سنجور أو موررياك اهتموا بمؤلفاتى ، أو قدموا لها ، مثل أراجون ، بيجار ، أو الآباء الرئيسيين في المجمع الدينى ، مثل الأب راهنرر فى ألمانيا والأب شينو فى فرنسا ، بالنسبة لكتبى اللاهوتية . لكن بما أننى لم أحصل على شعار «الليكرا» ، ها أنا ذا ، فى محضر رسمى ، أصبحت كاتبا «ذاتى الإشهار» .

لكن هذه ليست سوى فرعية عذبة المذاق .

لم تعترض معظم الانتقادات على أطروحاتى حول الحجج اللاهوتية

للسياسة الإسرائيلية (هذه السياسة فى الواقع كانت الموضوع الأساسى لكتابى). أنا سعيد بهذا السهو، لأننى لست هنا من أجل مناظرة لاهوتية حول العهد أو الميثاق، فهى أمور ألقى المتخصصون فى الكتاب المقدس(*) الضوء عليها منذ زمن، سواء كانوا يهوداً مثل الحاخام موسى منوهن أو إلمر برجر، أو كاثوليك مثل الأب دى ڤو، وپروتستانت مثل ألبير دو بورى المتخصص فى اللاهوت فى چنيف، إلى زميلتى القديمة المتخصصة فى الكتاب المقدس فى جامعة اللاهوت الپروتستانتى فى پاريس، السيدة فرانسواز سميث، (هى مؤلفة كتاب حول «الأساطير غير المشروعة») والتى كتبت إلىّ «إنه لا يمكن النيل منك».

لم يتطرق الادعاء بشىء أيضا إلى الفصل المتعلق بتعاون قادة الصهاينة مع هتلر، منذ اتفاقيات «هعفاراه»(**) المرتبطة بقيام الصهاينة بخرق الحصار الاقتصادى على ألمانيا الهتلرية. حتى العروض التى قدمها إسحق شامير للتعاون العسكرى مع النازيين، كذلك العروض البشعة بمبادلة مليون سجين يهودى بعشرة آلاف شاحنة للجبهة الشرقية، عام ١٩٤٤.

(*) ينقسم الكتاب المقدس إلى قسمين: العهد القديم وهو كتاب اليهود والمسيحيين. والعهد الجديد وهو كتاب المسيحيين (المترجم).

(**) فى مقابل اعتراف النظام النازى بالمنظمة الصهيونية كممثل وحيد ليهود ألمانيا، عرض القادة الصهاينة خرق المقاطعة التى كانت جميع القوى المناهضة للفاشية فى العالم تحاول فرضها على ألمانيا. وقد بدأ هذا التعاون الاقتصادى فى عام ١٩٣٣ حيث تأسست شركتان هما «هعفاراه» فى تل أبيب، و«بالترو» فى برلين. وكان النظام المتبع هو أن يقوم أى يهودى يرغب فى الهجرة بإيداع مبلغ ألف جنيه إسترلينى كحد أدنى فى مصرف فاسرمان فى برلين أو مصرف فاربورج فى هامبورج، على أن يستخدم المصدرون اليهود هذه الحصيلة فى شراء بضائع ألمانية =

من جهة أخرى، أنا أتسلى بهذه الثغرات لأن كتابى موجه لسياسة إسرائيل ولا يتطرق إلى تاريخها إلا عند اللجوء لتعليل هذه السياسة.

وفى المقابل، فإن غالبية نقاط الاتهام تقوم على ما أسموه «الإقلال من شأن جرائم هتلر، والتمييز العنصرى».

فيما يتعلق بجرائم هتلر وبشائع المعسكرات، فإن اتهاماتهم يمكن أن توجه لكتاب آخرين، ولست بالطبع واحداً منهم. وأطلب الإذن منك سيدى القاضى، أن تسجلنى من بين شهود الإثبات، لأنه فى قضية كهذه لكتّاب لم أكتبه، يمكننى أن أزيد معلومات إضافية لزملائى القدامى المبعدين عن الوطن فى معسكرات الصحراء - حيث كنت مع برنار لوكاش، مؤسس «الليكا» (التى أصبحت الليكرا) - حول جرائم بعينها ارتكبت على أيدى جلادينا.

أخيراً حول ما يتعلق باتهام «التمييز العنصرى»، ليس على أن أدافع عن نفسى، لأن هناك بالفعل حكمًا فى هذا الصدد، أصدرته محكمة كاساسيون فيما يخصنى حول هذه النقطة فى ٤ نوڤمبر ١٩٨٧ نصه: «إن المقال يندرج فى إطار النقد المشروع لسياسة دولة، وللأيديولوچية التى تستلهمها ولا يشكل تمييزاً عنصريا». وحكمت على «الليكرا» بدفع المصروفات.

= وتصديرها إلى فلسطين ثم تسديد ثمنها بالجنيه الفلسطينى بإيداعه فى حساب شركة «هعفاراه» فى المصرف الإنجليزى الفلسطينى فى تل أبيب. وعند وصول المهاجر إلى فلسطين يحصل على مبلغ من المال يعادل المبلغ الذى أودعه من قبل فى ألمانيا (المترجم).

فى المقابل ـ وستكون هذه آخر ملاحظاتى ـ بعد أن هاجمت «الليكرا» كتابى الذى استهدف أساسا ـ كما يشير عنوانه ـ «السياسة الإسرائيلية» وأساطير تأسيس أيديولوچيتها، هل يمكن أن تجيبنى: أليست تحذيراتى المتعلقة بمخاطر الحرب والتى يمكن أن تكون هذه السياسة السبب فى تفجيرها، (الآن أكثر من الوقت الذى كتبت فيه هذا الكتاب بعد قراءة «صدام الحضارات» لصمويل هنتجتون) لها ما يبررها خصوصا مع سياسة نتنياهو الاستيطانية، ونقضه لاتفاقيات أوسلو التى وقعتها دولته، وهى الأعمال التى تتفق مع منطق وفكر مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل والتى كانت وراء بشارة هنتجتون؟ يقول هرتزل: **«دولتنا، ستكون حصنا متقدما للحضارة الغربية ضد البربرية الشرقية»**.

أعتذر عن هذه الأسئلة المسبقة، لكنها تبدو لى لا غنى عنها حتى لا يتدنى مستوى النقاش، وحتى لا نفقد الرهان التاريخى: **«حوار الثقافات» أم «صلاة الكراهية»؟** أى أنه ليس فحصا نقديا للماضى، الذى هو اختصاص المؤرخين، لكنه إعداد مشترك وأخوى لمستقبل السلام.

مثل هذه القضية، أقولها دون عداء لهؤلاء الذين أثاروها، لا يمكن أن نصرف النظر عن هذا الرهان الحيوى: الحرب أم السلام فى العالم؟

إننى أتحدى كائنا من كان أن يجد فى كتابى تعبيراً واحداً استعملت فيه كلمة «يهودى» بمعنى احتقارى.

لم أنكر الجرائم النازية، ولا التصرفات العنصرية التى مورست ضد اليهود.

إنه يمس شرفى أن يُنسب إلىّ «إنكار جرائم ضد الإنسانية». كتابى لم

يتـوان فى الكشف عنهـا . «التـخطيط المخـيف لهـتلر» (ص٦٢ ، ٢٥١)، «وحشيته» (ص٩٧)، «جرائمه الشنيعة ليست فى حاجة إلى أى أكذوبة لبيان فظاعتها» (ص١٣٥).

كتبت «الظروف المخيفة التى أحاطت بآلاف الضحايا».

وكتبت أيضا: «كان هذا سجل الشهداء من المعتقلين اليهود والسلاف وقسوة السادة الهتلريين فى التعامل معهم كعبيد ليس لهم حتى أى قيمة إنسانية» (ص ٢٣٣).

وأضيف ص ٢٣٤: «هذه الجرائم لا يمكن التقليل من شأنها، ولا من معاناة الضحايا التى لا يمكن وصفها».

«بلا أى شك، كان اليهود الهدف المفضل لهتلر بسبب نظريته العنصرية فى تفوق الجنس الآرى» ص١٥٢ .

وأضيف: «إن الأمر لا يتعلق بعمل كشف حساب للموتى» ص١٥٩ ، ٢٢٣ . «مقتل برىء واحد، يهودى أو غير يهودى، يعتبر جريمة ضد الإنسانية».

هذا ما كررته.

وسط طوفان الافتراءات الإعلامية، لم توجد أدنى محاولة للرد والتفنيد، فكل ما اتهمونى به خطأ. ارتكبت خطأ واحداً عندما أشرت إلى النص الألمانى لرسالة هرتزل حول الخصائص غير الدينية والاستعمارية لمؤسسته الصهيونية.

أستميحك عذراً، وهاهى ذى ترجمة النص الإنجليزى لرسالة هرتزل إلى الجنوب إفريقى سيسل روديس:

رسالة هرتزل إلى سيسل روديس :

السيد سيسل روديس (*) ڤيينا - ١١ - يناير

« . . . إنك فى الواقع الرجل الوحيد الذى يمكن أن يساعدنى . . . لأن الأمر يتعلق بمهمة استعمارية . . . إننى لا أطلب منك أن تمدنى أو تقرضنى الأموال ، لكن أن تضمن بسلطتك المشروع الصهيونى . . . فمن خلال خمس مؤتمرات ، تم إنشاء منظمة تضم الآلاف فى مختلف أنحاء العالم . تُخضع الصهاينة كلهم لأمر ونظام واحد من منشوريا إلى الأرجنتين ، من كندا إلى نيوزيلنده . أكبر تجمع وتمركز لأعضائنا موجود فى أوروپا الشرقية . من بين خمسة الملايين يهودى الموجودين فى روسيا ، هناك أربعة ملايين منهم يوافقون على برنامجنا . لدينا منظمات بكل لغات الحضارات . وجودنا ضرورى وحتمى بحيث لا يمكن لأى حكومة أن تقف ضدنا ، حتى الحكومة الروسية . فى عام ١٨٩٨ استُقبلت فى القدس مع أربعة من معاوني كممثلين للصهيونية ؛ ونَقلت مذكرة دبلوماسية إلى السلطان . . .

فى إنجلترا لدينا الكثير من الأصدقاء المسيحيين ، فى الكنيسة وفى الصحافة . وفى مجلس العموم وعد ٣٧ عضواً بمساندة الصهيونية » .

بالمقابل قالوا عن هذا الكتاب ، دون أن يقرءوه ، أى شىء وضده فى نفس الوقت !

(*) سيسل روديس : التاجر الاستعمارى الذى استطاع من خلال إنشاء شركة ذات امتيازات أن يضم دولة جنوب إفريقيا والتى يسمى أحد أجزائها باسمه : «روديسيا» .

لن أعطى سوى مثالين على ذلك: جريدة لوموند فى عدد ٦ سبتمبر ١٩٩٧ فى مقال عنوانه: «المكتبة المثالية لمناضل مثالى من أعضاء الجبهة الوطنية». قال الكاتب: «إن قارئ الجبهة لابد أن يضع كتاب جارودى فى مكان محترم». يقصدون بذلك كتاب «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية».

كتبت نفس الجريدة فى ٣٠ سبتمبر: «إن منظمى احتفال الجبهة الوطنية(*) منعوا كتاب «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»!

وعن الأب بيير، كتبت جريدة لاكروا فى ٢٣ يوليو ١٩٩٦: «الأب بيير سحب كل أطروحاته حول مشكلة جارودى».

وفى يناير ١٩٩٧، كان على الأب بيير أن يعترف بأنه مازال محتفظًا بها. فى ١٥ يونيو ١٩٩٦ طلبت جريدة لوموند مقالاً من الأب بيير، ولكنها لم تنشره. (أرسل لى الأب بيير نسخة منه وسمح لى باستخدامه بعد ٥ أغسطس ١٩٩٦ ونشرته فى كتابى «الشهود»). كتب فى هذا المقال:

«قامت ضجة حول كلمتين مفخختين: واحدة هى «تعديلى» ومعناها فى القاموس: «مؤيد لمراجعة مذهب سياسى جامد»، الكلمة الأخرى «نافى». والواقع أنه حول هاتين النقطتين بالتحديد، فإن جارودى فى كتابه:

١ - وافق على مراجعة رسمية للأرقام.

٢ - لم ينف أبدا وقوع المذابح، ولم يستسلم للنغمة الجنائزية، بل إنه

(*) الجبهة الوطنية: حزب يمينى متطرف فى فرنسا يرأسه چون مارى لوبان (المترجم).

قال : حتى لو كان يهودي واحد قد قتل بسبب ديانته ، فهذا بالطبع جريمة ضد الإنسانية .

قدمته «الليكرا» إلى القضاء . أجرؤ على أن أقول «حسنا» ! لكننى أشفق على القضاة الذين عليهم أن يصدروا حكما من خلال قانون . . . مواده عبثية تضع القضاة فى موقف مستحيل . . . . بالنسبة لى ، ومن صومعتى ، استطعت بهدوء أن أقرأ وأدقق فى الكتاب المُجرَّم . . . لم أجد فيه أى شىء يستحق اللوم» .

أرسل الأب پيير الكتاب إلى اثنين من رؤساء الجامعات الكاثوليكية الأوروپية . . . لكن آراءهما كما قال «لم تأت بجديد عند «الليكرا» . . . » . وأكد أيضا أن «الليكرا» تتمتع منذ يوليو ١٩٩٢ «بميزة غير مفهومة تعطيها الحق فى أن تحدد من هو عنصرى» .

وذكَّر الأب پيير بحكم محكمة كاساسيون الذى أدان «الليكرا» .

وفى نهاية رسالته لخص الأب پيير المشكلة :

«الحركة الصهيونية ، بقادتها الأقوياء الموجودين فى الولايات المتحدة . . . وفى كل الأماكن الإستراتيچية ، لديهم عملاؤهم السريون ، فى فرنسا وخارجها ، ويوما بعد يوم تتضح سلطتهم العنصرية والإمپريالية وفى التعامل مع الفلسطينيين . أصبحت الوسائل أيضا أكثر فأكثر ديكتاتورية . . . » .

من خلال بعض فقرات المقال المرسل إلى لوموند ، وبعد الاستئذان من الأب پيير ، أستطيع أن أوضح لكم كيف «سحب أطروحاته» . . . .

فأختتم الكلام حول موضوع الأب پيير بنكتة مضحكة تكشف الوسائل

التى استخدمت تجاهه : بعد أن قامت مجلة أسبوعية دنيئة بنشر صورة مركبة هزلية له ، دفعت أحد الكتاب ، وهو هوبار مونتاليه ، ليتهمه على صفحات طويلة من كتابه الذى يحمل عنوان «أساطير الأب بيير» بهذه الكذبة الحقيرة : «الأب بيير هو عشيق كارولين أميرة موناكو»!

الأمر الجدى الذى يقلقنى ، هو أن الحملة الإعلامية ضد الأب بيير وضدى ، ساعدت على صرف الانتباه عن سياسة إسرائيل المتحدية والعدوانية .

هاهو ذا مثال خاص ومعبر : **صبيحة يوم الجريمة ضد الإنسانية التى نفذتها إسرائيل فى قانا ، والتى أثارت استنكار وإدانة العالم كله ، نشرت أكبر الصحف اليومية الصباحية الفرنسية فى يوم ٢١ إبريل ١٩٩٦ فى الصفحة الأولى ، على ثلاثة أعمدة ، الاستنكار الشعبى ، وفى مواجهته نشرت على أربعة أعمدة وبصورة كبيرة مقالاً يحمل عنوان : «خطأ الأب بيير» .**

أيضا كتب لى يهودى منوهن فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ رسالة فى أكثر من عشر صفحات ، جاء فيها :

«عزيزى جارودى

«خالص تقديرى لرسالتك الممتازة والمتفهمة ، وأشاركك مشاعرك فى خيبة الآمال والإحباط تجاه مجريات الأحداث التى تقودنا - كما أخشى - إلى صراع قادم» . .

(مدّنى فى هذا الموضوع بمقال نشره فى هاآرتس حول القدس ، وذكّ أيضا بالكتاب الجميل لوالده الحاخام موسى منوهن حول «انحط

إسرائيل» . وهو الكتاب الذى يدين الصهيونية ويرصد سياستها الحربية) . .
يقول أيضا يهودى منوهن : «بلا أى شك ، فوالدى كان لديه بصيرة صحيحة وثاقبة وتنبأ بتطور الأحداث التى نعيشها بقلق وخوف» . وأضاف : «أأستطيع أن أقول لك : إنك كأنك والدى الذى تجسد مرة ثانية فى عقيدة إسلامية؟ . إننى لا أعرف «الليكرا» ، لكن يمكنك أن تستعين بى كخبير ، وأنا على استعداد لأن أقول بالضبط مشاعرى حول عملك الجيد وخبرتى فى نزاهتك» .

وأضيف هنا بدورى أن برقية لوكالة الأسوشيتدپريس فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ علمت منها أن الحاخام إلمر برجر ، الرئيس الراحل لـ«الرابطة اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية» ، ومؤسس نشرة «بدائل للصهيونية» ، كان قد قرر كتابة مقدمة الطبعة الأمريكية من كتابى حول «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» .

أنا متهم بخرق قانون «فابيوس - چيسو» الذى يمنع كل نقد لمحكمة نورمبرج . وقد أبدينا بما فيه الكفاية البراهين الدالة على الخصائصَ غير الدستورية لقانون «چيسو» وانتهاكه لمبادئ احترام حقوق الإنسان كما عرفتها المحكمة الأوروبية ، وكما سبق وسجلها البروفيسور تيريه فى لوفيجارو - عدد ١٥ مايو ١٩٩٦ . وحتى لا أعود أنا لذلك مرة أخرى ، سأقف إذن عند نقطة واحدة . جعل هذا القانون من محكمة نورمبرج (*) معيار الحقيقة التاريخية .

ما القيمة التاريخية لهذه المناقشات وهذه الاستنتاجات؟

(*) فى ٨ أغسطس اجتمع قادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا لكى =

سأستند بصورة أساسية على كتاب البروفيسور دونيد يو دوفابر «محكمة نورمبرج»، وكان قاضيًا فى هذه المحكمة. وقد اعترفت السيدة حنه أرندت فى كتابها: «إيخمان فى القدس» بأن هذا القاضى كان بحق واحداً من أفضل المحللين.

لاحظ هذا القانونى العظيم أنها لم تكن محكمة دولية، لكن كما قال: «إنها كانت ـ بدقة أكثر ـ محكمة مشتركة بين الحلفاء» (ص ٩٦)، وإن هذه المحكمة كانت «محكمة سياسية» (ص ١٣) وقانونها «قانون الظروف» (ص ٩٠). وإن المحكمة تفتقد الشرعية بحكم الظروف التى عقدت فيها. هنا لا يمكن أن نقول أفضل من ذلك. لاسيما وأن المدعى العام الأمريكى فى هذه القضية روبرت چاكسون كان قد أعلن بصدق وأمانة أثناء جلسة المحكمة فى ٢٦ يوليو ١٩٤٦: «كونَ هذه المحكمة عسكرية، فهى تمثل امتداداً لجهود الحرب للأمم المتحالفة».

بهذه الشروط، ليست محكمة نورمبرج التى تعتبر «محكمة استثنائية» هى المتهمة. إن المتهم هو الاتجاه لجعلها معيارا للحقيقة التاريخية النهائية والمطلقة.

اعترف السيد دو نيد يو دو فابر أنه كان يحكم طبقا «القواعد مرافعة» لا تماثل القانون الفرنسى (ص ١٠) لكنها أنجلو ساكسونية. ويعطى مثالا على

= يضعوا موضع التنفيذ مسألة ملاحقة كبار مجرمى الحرب من الدول الأوروبية التابعة للمحور، وهى ما عرفت بـ«المحاكمة العسكرية الدولية». أما «محاكمات نورمبرج العسكرية» فقد مثل فيها عدد من المتهمين الأقل مكانة. (المترجم).

ذلك (ص ١٥٤) أن «مرافعة الدفاع تسبق مرافعة الادعاء بينما العكس هو المتبع فى فرنسا».

ومن المفيد هنا التذكير بأن قانون محكمة نورمبرج، يعود تاريخه إلى ٨ أغسطس ١٩٤٥، أى بعد يومين من هيروشيما (٦ أغسطس ١٩٤٥) وليلة ناجازاكى (٩ أغسطس). وكما لاحظ السيد پول مارى دولا جورس فى كتابه «١٩٣٩ - ١٩٤٥ حرب مجهولة» (ص ٥٣٢ - ٥٣٣)، فإن كلاً هاتين القنبلتين لم تكن لها أى فائدة عسكرية، لأن قرار الاستسلام كان قد اتخذه بالفعل إمبراطور اليابان، وقام جهاز فك الشفرة الإنجليزى بفك رموز النوايا اليابانية (انظر كتابى (*) - ص ١٥٤ - ١٥٥).

من هنا يمكننا أن ندرك بسهولة لماذا منعت حجة «توكوك» (**)، وأن تعبير «جريمة ضد الإنسانية» تم تعريفه بطريقة مبهمة حتى إنه لم يؤخذ به إلا ضد چوليوس ستريشر الذى أدت خطط التحريضية ضد اليهود إلى تعرضه لاتهام خاص.

سجل السيد دونيديو دو فابر: «أدخل قانون هذه المحكمة من الباب الضيق مفهوما جديداً للجريمة: «الجريمة ضد الإنسانية»؛ وطارت هذه الجريمة من الباب نفسه عندما نطقت المحكمة بحكمها».

[ورد ذلك فى كتاب حنه أرندت - «قضية إيخمان» ص ٤١٦].

المعروف أن هناك تعريفا واضحا وضعته سيمون فيل، الفيلسوفة الشابة

(*) كتاب «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية».

(**) اصطلاح قضائى لاتينى يعنى: «أنت أيضا» (بمعنى أنت أيضا ارتكبت نفس الجرائم).

التى لحقت بديجول فى لندن، كان نصه : هناك جريمة ضد الإنسانية عندما تتعرض الكائنات البشرية للمذابح أو للتعذيب، للوضع الذى يكونون عليه «مثل الأطفال» وليس لعمل اقترفوه «مثل المشتركين فى المقاومة».

لكن هذا التعريف الواضح يمثل مصدر قلق كبير للصهاينة : فالتعريف ينطبق مثلا على هنود أمريكا وعلى الزنوج العبيد، وعلى الأرمن والغجر، وهو يعارض الصفة «الوحيدة» لمجازر النازية ضد اليهود، والتى زعمت أنها : «أكبر إبادة فى التاريخ».

أيضا يقول السيد دونيد يو دو فابر : كل مناقشة ممنوعة فيما يخص شرعية معاهدة ڤرساى(*) . . (ص١٩١). وهذا أكثر غرابة من تولى هتلر مقاليد السلطة بحصوله على أغلبية انتخابية، مما يوضح إلى أى مدى تغلغلت ديماجوجية هتلر فى الرأى العام.

نتج هذا بصفة أساسية من الوضع اليائس الموجود في ألمانيا والذى سببته المعاهدة. وقد كتب الاقتصادى الشهير لورد كينز فى كتابه : «النتائج الاقتصادية للسلام» : إذا تعمدنا إفقار دول وسط أوروبا، فإننى أجرؤ على التنبؤ بأن الانتقام سيكون رهيبا. من الآن وحتى عشرين عاما ستكون هناك حرب تؤدى ـ أيا كان المنتصر ـ إلى تدمير الحضارة. . . .

(*) معاهدة ڤرساى هى المعاهدة التى تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى. وُقِّعَت فى ٢٨ يونيو ١٩١٩ بين الحلفاء المنتصرين (فرنسا وبريطانيا وروسيا) وألمانيا المهزومة. فُرضت بمقتضاها شروط قاسية على ألمانيا، منها اقتطاع أجزاء منها، وتحديد حجم الجيش الألمانى، وإلغاء المعاهدات التجارية بين ألمانيا والدول الأخرى، ومصادرة الودائع الألمانية فى الخارج، بالإضافة إلى دفع غرامات مالية باهظة (المترجم).

كتب كينز هذا في سنة ١٩١٩ . وقد ضمنت كتابي في (ص ٩٣
الإحصاءات التي توضح التناسب الطردي بين البطالة وارتفاع شعبية الحزب
النازي في نتائج الانتخابات في ألمانيا .

***

في النظام الأساسي للمحاكمة التي وُضعت بقانون في ٨ أغسطس
١٩٤٥ ، هناك كمثال ، مادتان معبرتان تماما هما :

ـ المادة ١٩ ـ

**ـ لن ترتبط المحكمة بالقواعد المتعلقة بإقامة الدليل ، لكنها ستطبق وتنف
بقدر الإمكان محاكمة سريعة (يقول النص الإنجليزي «عاجلة») ، و
تتمسك بالشكليات وتتبع الوسائل التي ترى أنها حاسمة .**

ـ المادة ٢١ ـ

**لا تستوجب المحكمة تقديم الأدلة على الأحداث المشهورة . تعتم
المحكمة كدليل موثوق به ، كل الوثائق والتقارير الرسمية للحكومات
الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما فيها التقارير المقدمة من اللجان المُشكلة في
الدول الحليفة ، وهي اللجان المكلفة بتقصي الحقائق حول جرائم الحرب
وتعتمد أيضا محاضر الجلسات وقرارات المحاكم العسكرية أو المحاك
الأخرى لأي دولة في الأمم المتحدة .**

وبفضل هذه المواد ، تم اعتماد التقرير السوفييتي (U.R.S.S 008) الذ
حدد عدد ضحايا معسكر أوشفيتس بـ« ٤ ملايين» . والتقرير المقدم من المدع

العام السوفيتى الچنرال رودنكو، الذى يبرئ الاتحاد السوفيتى من قتل ١١ ألف ضابط پولندى فى كاتين.
[وثيقة سوفيتية ٥٤ ـ الجزء ٣٩ من T.M.I(*) ص ٢٩٠]

صرح رودنكو معتمدا على المادة ٢١ : «لن يواجه هذا الأمر أى معارضة». وفى ١٣ إبريل ١٩٩٠ ثبت بالدليل أن جريمة كاتين نفذها «بيريا» والسلطات السوفيتية.

فى نوفمبر ١٩٩٠، تم استبدال اللوحة التذكارية التى وضعها السوفيت عندما حرروا معسكر أوشفيتس ـ وهى اللوحة المنقوش عليها ـ أوشفيتس ـ بيركينو ـ وتحمل رقم عدد الضحايا ٤ ملايين ـ ووضعت مكانها لوحة أخرى تقول إن عدد القتلى حوالى مليون.

اعتمدت محكمة نورمبرج على أقوال الشهود فقط، فى الزعم باستخدام الشحوم البشرية للضحايا اليهود فى صناعة الصابون، وذلك فى ثلاث مناسبات: ١٦ فبراير ١٩٤٦، و٢٧ يوليو ١٩٤٦، وفى الحكم النهائى فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٦.

وقد اعتمدت المحكمة أيضا على عينات لم تخضع للاختبار المعملى الكيميائى. وكان سيمون فيزنتال هو الذى يقود هذه «الحقيقة التاريخية» فى نورمبرج، مؤكدا أنه أخرج هذه العينات من تحت الأرض من إحدى المقابر. فقط فى عام ١٩٨٣ اعترف السيد چورچ ويللر مدير مركز التوثيق اليهودى فى پاريس، بأن كل ذلك كان أكذوبة! نشر ذلك فى جريدة لوموند چويف فى ٣١ أغسطس.

(*) T.M.I (المحكمة العسكرية الدولية) المقصود بها محكمة نورمبرج.

أكذوبة يتم تداولها منذ الأربعينيات

مثال آخر : الفيلم الوحيد الذى تم عرضه على محكمة نورمبرج حول غرف الغاز ، كان من عمل أمريكى صوره فى بلدة داخاو . وكان علينا الانتظار حتى ١٩ أغسطس ١٩٦٠ ليعترف السيد مارتين بروزات فى مجلة دى زيت : بأنه « لم يحدث فى داخاو ، ولا فى برجن بلزن ، ولا فى بوفنفولد ، أن تم خنق أى يهودى أو أى معتقل آخر بالغاز» . عين السيد بروزات فى سنة ١٩٧٢ ، مديرا لمعهد التاريخ المعاصر فى ميونيخ .

ويقول چان مارك فارو فى كتابه «محكمة نورمبرج» : «إنها أيضا محكمة نورمبرج التى اعتمدت رقم ٦ ملايين . . ثم سرى هذا الرقم فى الذاكرة الجماعية» . وفى الواقع ، اعتمدت الأرقام التى قدمت إلى محكمة نورمبرج على مصدرين ، الأول سوفيتى ويعطى رقم ٤ ملايين لمعسكر أوشفيتس . والمصدر الثانى شهادة اثنين من الألمان : الأول ويسليسنى . وقد قال عنه يهودا باور فى كتابه «يهود للبيع» ص ١٤٢ ، إنه كان صائدا للرشوة ، يحصل على ملايين الدولارات لإنقاذ اليهود ، بينما كان يقوم فى الحقيقة بإرسالهم للموت . أى أنه فى كلمة واحدة شاهد «موثوق به»!! كما اعترف بولياكوف أيضا : «استندت المحكمة على شهود من الدرجة الثانية» (ص٣٨٣) .

قدم ليون بولياكوف فى كتابه «صلاة الكراهية» طريقتين لتقدير عدد الضحايا : الأولى بالإحصاءات التى استندت على تقرير كورهيرر رئيس التفتيش الإحصائى فى الرايخ الثالث ، والتى قدمها لهتلر فى ٢٧ مارس

١٩٤٣ وفى ٧ يوليو ١٩٤٤، تحدد انخفاض عدد اليهود فى أوروبا إلى ٤ ملايين (ص٣٨٥).

وتقوم الطريقة الثانية على جمع أعداد المعتقلين فى معسكرات الاعتقال وهى خمسة (أوشفيتس، بلزن، تريبلانكا، سوبيبور، خلمنو). وهى تعطى الأرقام التالية:

بلزن	٦٠٠ ألف
تربلانكا	٧٠٠ ألف
سوبيبور	٣٠٠ ألف
خلمنو	٢٥٠ ألف
المجموع	١,٨٥٠,٠٠٠

ويضيف بولياكوف: «فيما يخص المعسكر الضخم أوشفيتس، فيقول قائده رودلف هيس أمام محكمة نورمبرج الدولية: إنه تم إبادة مليونين ونصف مليون يهودى، لكن هذا الرقم يتضمن أيضا بلا شك أنواعًا أخرى من المعتقلين، مثل الغجر، والروس، والپولنديين والآريين».

وللاحتياط سنعتمد رقم مليونين، مع الإشارة إلى أن بولياكوف وضع هذا الكتاب قبل أن تختصر «اللجنة العلمية» الرقم إلى مليون فقط، كما قال السيد بيداريدا فى جريدة لوموند فى عدد ٢٣ يوليو ١٩٩٠.

أضاف بولياكوف: «إن هذه الأرقام يمكن أن تكون موضوعا للتحفظ» (ص٣٨٨). «ففى بعض الأحيان تستخدم الأرقام بطريقة مزدوجة

(ص ٣٩١) بسبب الانتقال» (ترجم كلمة «انتقال» بمعنى «إبادة» دون أن يعطى أى تفسير لذلك) . يكفى إذن تقدير عدد الضحايا فى الاتحاد السوفيتى بمليون ونصف المليون لنصل إلى الرقم الذهبى : ستة ملايين!!

إنه فعلا رقم ذهبى لا يتبدل أيا كانت وسائل الوصول إليه . إنه عقيدة دينية ، ملحد وملعون من يحاول أن يناقشه ، لأن كل الأرقام تقبل النقاش إلا هذا الرقم .

هل كان هناك فعلا ١٧ مليون قتيل روسى ، أم ٢٠ مليونا كما يدعى السوفيت؟ ٧٠٠ ألف شيوعى فرنسى تم إعدامهم رميا بالرصاص كما يقول الحزب الشيوعى الفرنسى ، أم ٣٥ ألفا كما يقول الجنرال ديجول فى كتابه «مذكرات»؟ ٦٠ مليون قتيل ضحايا الحرب ، أم ٥٠ مليونا كما يقول البابا؟ كل هذه الأرقام يمكن مناقشتها ، إلا رقم ٦ مليون المقدس فى الصحافة ، والكتب المدرسية ، والموسوعات .

الأمر هنا ليس مناقشة عدد الموتى كما كررت ذلك فى أكثر من مناسبة فى كتابى ، والتمسك «بحسابات الأموات» (ص١٥٩) . وكما أكدت مرتين (ص١٥٩ ، ص٢٤٧) أن «مقتل برىء واحد يهودى أو غير يهودى يعتبر جريمة ضد الإنسانية» .

الأمر يتعلق فقط (وأؤكد فقط) بالاستغلال السياسى للكذب .

كتب هتلر(*) ـ الذى كان رائداً فى الاستغلال السياسى الدموى للكذب ـ

(*) كان اليهود ، وظلوا ، أقلية فى فلسطين منذ دخلوها من نيف وثلاثين قرنا وحتى منتصف القرن الحالى ، والإحصاءات عن ذلك متوافرة ـ ومعبرة ـ طوال القرن الماضى ، =

فى «كفاحى»: الكذبة التى تكرر عشر مرات تظل كذبة، لكن بتكرارها عشرة آلاف مرة تصبح حقيقة.

أريد أن أوضح هنا كيف تنبهت لأسطورة ستة الملايين بعد أن بقيت مقتنعًا بها حتى عام ١٩٧١.

ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى الدولى صديق لى. . استقبلنى من قبل فى منزله فى القدس. . روى لى ذات يوم فى باريس، كيف حصل على تعويضات هائلة للضحايا اليهود من الرئيس الألمانى إديناور. كشف لى جولدمان أثناء الغداء بحضور السيد أرموند كابلان عن ذلك قائلاً: «منحنى إديناور ما أريد. وقال: إننى لا أناقش أعداد الضحايا ولا نسبة التعويضات. لقد اعتمدت الرقم الرسمى ٦ ملايين. أجبته: معك حق لو كنت مكانك لفعلت نفس الشىء، بما أن الأمر يتعلق بإصلاح ظلم ضخم، وبما أن حياة البشر لا تقدر بثمن».

فى ٢٣ إبريل أرسل لى ناحوم جولدمان إهداء على كتابه «السيرة الذاتية» (مذكراته التى نشرت عند فايارد) وقرأت فيه بذهول (ص ٢٣٢، ص٢٦٢) طريقة حساب المبالغ المطلوبة: كتب جولدمان: **«استقبلت إسرائيل حوالى ٥٠٠ ألف يهودى، وتبلغ تكلفة دمج الواحد منهم فى المجتمع ٣ آلاف دولار. مفاوضتنا لم يكن لها أى سند قانونى. . بما أن دولة إسرائيل لم تكن موجودة فى ظل نظام النازى».**

= وحتى منتصف القرن الحالى، عندما بدأت جريمة طرد الفلسطينيين وإحضار المهاجرين اليهود تجلب شرورها، وإذا بنتنياهو يصرح على الملأ، بلا خجل، وبكل صلف وصفاقة، أو بكل جهل وحماقة: لن يستقر العالم إذا طلبت كل أقلية حكمًا ذاتيا! - (الناشر).

حتى تلك اللحظة كنت مؤيدا لمنطقه بأنه يجب أن تتقدم الأخلاق على القوانين إذا كان الأمر يتعلق بتعويض الضحايا.

لكننى قرأت فى ص٢٨٦ من مذكرات جولدمان الآتى: **«لا أعرف ماذا سيكون مصير إسرائيل.. لو لم تلتزم ألمانيا بتعهداتها. السكك الحديدية، منشآت الموانى، أنظمة الرى، قطاعات كاملة من الصناعة والزراعة لم تكن لتصل إلى ماهى عليه لولا التعويضات الألمانية».**

وتلقى ناحوم جولدمان تهانى بن جوريون الذى قال له: «أنت وأنا كان لنا الشرف أن نعيش معجزتين: تكوين دولة إسرائيل وتوقيع الاتفاق مع ألمانيا. كنت أنا مسئولاً عن الأولى وأنت عن الثانية» (ص٢٨٤).

هكذا إذن ذهب جزء بسيط من «التعويضات» التى حصلوا عليها من أجل الضحايا، إلى مستحقى التعويضات، لكن الجزء الأكبر منها إلى خدمة أغراض أخرى: سيادة الدولة.

إن هذا ما يطلق عليه اختلاس الأموال. منذ هذه اللحظة لم يعد لى أى اتصالات مع ناحوم جولدمان ولا مع أرموند كابلان.

وقد حصلت على فرص أخرى أكثر حسما للتفكير فى السياسة الإسرائيلية عندما قرأت فى عام ١٩٧٦ كتابًا آخر من أعمال ناحوم جولدمان: «التناقض اليهودى» (الناشر ستوك) وفيه أكد نتائج مفاوضاته مع إديناور (ص ١٥٢، ١٦٤). **وأضاف وصفًا تفصيليا لوسائله فى الحصول مرتين على ٣٠ مليون دولار إضافية من المستشار النمساوى «راب» بتهديده**

بأنه فى حالة رفضه، سيعرض فى ڤيينا فيلما يصور الاستقبال الحافل لقوات هتلر فى النمسا!

يُسمى هذا ابتزازا، ويُضاف إلى اختلاس الأموال.

عرفنى هذا الكتاب أيضا كيف اقترح بن جوريون تزييف صناعة الديمقراطية الإسرائيلية عبر حزبين: « ظل بن جوريون لسنوات طويلة يدفعنى . . . لتنظيم المعارضة ضده . . . قائلا، إذا ما استطعت أن توقف معارضة حقيقية على قدميها، سأنافسك وآمل أن أكسبك، حينئذ ستكون هناك معارضة حقيقية فى إسرائيل» (ص١١٩).

من تلك اللحظة فصاعدا، قرأت بشكل منهجى أعمال قادة الصهيونية الاستعمارية واستنتجت سريعا جدا أن شاغلهم الرئيسى تحت حكم النازى الدموى لم يكن إنقاذ اليهود الذين أبيدوا أو ذُبحوا، إنما هو تكوين دولة إسرائيل القوية والتى تستطيع أن تلعب الدور الاستعمارى الذى رسمه منذ نصف قرن والدها الروحى، تيودور هرتزل: أن تكون الحصن المتقدم للغرب فى مواجهة بربرية الشرق.

لم يكن الهدف الأساسى للصهاينة إنقاذ حياة اليهود، لكن تكوين دولة يهودية فى فلسطين. القائد الأول لدولة إسرائيل، بن جوريون، أعلن دون أى مواربة فى ٧ ديسمبر ١٩٣٨، أمام القادة الصهاينة لحزب العمل: «إذا علمت أنه فى الإمكان إنقاذ كل الأطفال اليهود فى ألمانيا بتوطينهم فى إنجلترا، ونقل نصفهم فقط إلى أرض إسرائيل، أختار الحل الثانى. لأننا يجب أن نأخذ فى الحسبان ليس فقط هؤلاء الأطفال، لكن أيضا مستقبل إسرائيل».

[المصدر: إيڤون جلبنر، «السياسة الصهيونية ومصير المحكمة الأوروبية - القدس المجلد السابع ص١٩٩]

وقال أيضا توم سيجيف المؤرخ اليهودى : «لم يكن إنقاذ اليهود فى أوروبا على رأس قائمة أولويات الطبقة الحاكمة ، فالأولوية الجوهرية كانت تكوين الدولة» .

[المصدر : توم سيجيف . «المليون السابع» الناشر ليانا ليفى، باريس، ١٩٩٣ ص٥٣٩]

هناك أيضا الشهادة التالية :

«هل يجب علينا أن نساعد كل من هم بحاجة إلى ذلك دون الأخذ فى الاعتبار خصائص كل واحد منهم؟ أليس علينا أن نضفى على هذا العمل الصفة القومية الصهيونية، ونحاول أن ننقذ أولا هؤلاء الذين يمكن أن يعودوا بالفائدة لأرض إسرائيل ولليهودية؟ أعرف أنه يبدو مؤلما طرح السؤال بهذه الطريقة، لكننا للأسف يجب علينا أن نبرهن بوضوح أنه إذا كنا قادرين على إنقاذ ١٠ آلاف شخص من بين الـ٥٠ ألف شخص الذين يمكنهم الاشتراك فى بناء الدولة، وفى النهضة القومية، أو إنقاذ مليون يهودى يتحولون إلى عبء أو على الأقل قيمة معدومة، فلابد أن نكون أقوياء وننقذ الـ١٠ آلاف شخص رغم كل الاتهامات والنداءات من الملايين من غير المرغوب فيهم» .

[المصدر: بيان توم سيجيف أمام لجنة الإنقاذ التابعة للوكالة اليهودية عام ١٩٤٣]

كان ذلك الإلهام لسان حال الوفد الصهيونى إلى مؤتمر إيفيان . فى يوليو ١٩٣٨ ، حيث اجتمعت ٣١ دولة لمناقشة استيعاب اللاجئين من ألمانيا النازية، عرض الوفد الصهيونى كحل وحيد ممكن، نقل ٢٠٠ ألف يهودى إلى فلسطين .

[الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية ص ٦٧ ، ٦٨]

منذ ذلك الوقت فهمت بوضوح الفرق بين اليهودية التى هى دين أحترمه، والصهيونية التى هى سياسة أحاربها كسياسة عنصرية قومية متطرفة واستعمارية.

وهو الفرق الذى يحاول أعداؤنا إخفاءه بلا كلل.

لم يخطىء هتلر فى التفرقة بين الصهاينة واليهود: عند وصوله إلى السلطة، كان من بين كل ١٠٠ يهودى، ٩٥ منضمون إلى تحالف الألمان اليهود، و٥٪ فقط فى المنظمة الصهيونية. كان النازيون يضطهدون اليهود الذين يرغبون فى البقاء ألمانا مع احترام ديانتهم، وكان النازيون يتعاملون بصورة جيدة مع الصهاينة الذين ظلوا حتى عام ١٩٣٨ يتمتعون بكل حرية. بل إنه فى عام ١٩٤١ عرض الصهاينة من خلال وجودهم فى فلسطين تحالفهم العسكرى مع هتلر.

فى عام ١٩٤٤، وبالاتفاق مع بن جوريون، تفاوضوا على تبادل مليون يهودى مقابل إمداد هتلر بـ١٠ آلاف شاحنة للجبهة الشرقية، مع وعد باستخدام نفوذهم من أجل عقد سلام منفرد بين ألمانيا من جهة وإنجلترا وأمريكا من جهة أخرى.

اختيار هتلر كان واضحا: الصهاينة! سامحا لهم بالسفر إلى فلسطين، الأمر الذى يتماشى مع سياسته: إفراغ ألمانيا من اليهود الموجودين فيها. مرة أخرى تنبؤات هرتزل كانت صوابا: «سيصبح معادو السامية أخلص أصدقائنا، الدولة المعادية للسامية حليفتنا». **[«دياريس» ص ١٩]**.

الهدف كان فى الحقيقة مشتركا: تجميع اليهود فى جيتو عالمى.

فكرة مهولة كان من الممكن أن تحرم الإنسانية من المشاركة المدهشة لليهود في كل الثقافات :

ابن ميمون الذى كتب فى الأندلس بالعربية كتابه «دليل الحائرين»، وإسبينوزا الذى أخرج لنا باللغة الهولندية كتابه «الأخلاق»، والكثير من الشعراء مثل هاين، والعلماء مثل أينشتين الذى كان مفخرة ألمانيا، وموسيقيون مثل يهودى منوهن ذى الأصول الروسية والتعليم الأمريكى.

قامت السياسة الصهيونية الإسرائيلية على عكس ما سبق باقتباس أسوأ مافى الغرب: «القومية المتطرفة الألمانية مع هرتزل، والفرنسية مع موريس بارا، والاستعمارية مع روديس». أشعلت السياسة الإسرائيلية أربع حروب لفرض نفسها بالقوة فى الشرق الأوسط، بدلا من الاندماج فيه سلميا، وهى تُظهر كل يوم مزيداً من سوء الأداء.

وعلمنا من المجلة الإسرائيلية چيروزاليم ريپورت فى سبتمبر ١٩٩٦، أن البنوك الإسرائيلية ارتكبت نفس الجرائم التى ارتكبتها البنوك السويسرية. كشف المؤرخ الإسرائيلى يوسى كاتز فى جامعة بار إيلان بتل أبيب، عن أنه فى العشرينيات والثلاثينيات وقبل قيام الدولة الإسرائيلية، قام بعض اليهود الأثرياء فى العالم ـ خصوصا الألمان ـ باستثمار أجزاء كبيرة من أموالهم فى البنوك اليهودية فى فلسطين. كان بعضهم يريد فقط ـ كما يقول المؤرخ ـ إيداع أمواله فى الخارج، وكان البعض الآخر يأمل فى تحقيق استفادة قصوى فى حالة قيام الدولة.

وفى عام ١٩٣٩ عندما منع الإنجليز «أى تحويلات مالية مع الأعداء»، تم

تجميد هذه الأرصدة فى البنوك. حصل الذين بقوا على قيد الحياة من هؤلاء اليهود على أموالهم بعد الحرب، أما هؤلاء الذين اختفوا فقد ظلت أرصدتهم فى البنوك طوال خمسين عاما، عدا جزء صغير منها نقل إلى ميزانية الدولة. والآن بعد الضجة التى أثيرت حول مشكلة بنوك سويسرا، امتلأ المكتب الإسرائيلى للإدارة العامة عن آخره «بطلبات الاستعادة».

لهذا فأنا أفهم الآن بصورة أفضل تلميحات يهودى منوهن فى رسالته السابقة، فهو لم يقصد شخصية من شخصيات شكسبير عندما كتب لى:

«إنه مشروع مخيف ذلك الذى يحاوله اليهود اليوم من تحويل لحوم البشر إلى عملات فى مقابل الذهب، بينما سيكون من الحكمة تجنب إثارة أى شىء متعلق بالذهب فى أذهانهم».

يسير هذا التحذير من يهودى منوهن فى نفس اتجاه والده الحاخام موسى منوهن، الذى أشار إلى الصهاينة المنظمين كما جاء فى كتابه «انحطاط الصهيونية» فى ص٥٦٦: «إن قلبى ليتمزق من مظاهر الانحطاط المستمرة لليهودية المعاصرة: اليهودية العالمية، الأخلاقية والإنسانية لأنبيائنا، تتحول الآن إلى قومية مدعية اليهودية، طامعة بشراهة فى المدى الحيوى. أريد أن أقول للإسرائيليين: عودوا إلى رب آبائكم، إلى يهودية النبوة، تخلوا عن دين النابالم. عودوا إلى الحدود التى أعطيت لكم عام ١٩٤٧ من الأمم المتحدة على حساب العرب المعوزين، وعيشوا حياة بناءة وليست هدامة».

اليوم، يتبع قادة الدولة الإسرائيلية منطق الحرب القومية المتطرفة والاستعمارية الصهيونية. وبمغالاتهم فى التحدى والاستفزاز يمكن أن يكونوا المفجرين لحرب عالمية ثالثة.

بعد اقتراف الجريمة ضد الإنسانية فى قانا ـ لأسباب انتخابية ـ سرعان ما تولى بنيامين نتنياهو السلطة مع فريقه، من الورثة الروحيين لبيجن (الذى قال عنه بن جوريون: ينتمى هذا الرجل ـ بلا ريب ـ إلى الطراز الهتلرى).

[هاربر: مناحم بيجن. الناشر «ديل بوك» نيويورك ١٩٧٩ ص ٣٨٥]

ضم نتنياهو فى فريقه الحكومى أريل شارون ورفائيل إيتان، اللذين أشرفا على مذابح صابرا وشاتيلا وأدارا ظهورهما لذبح ٢٠,٠٠٠ مدنى لبنانى. حلفاء نتنياهو هم المتطرفون من الأحزاب المدعوة «دينية» والتى قامت من قبل باغتيال رابين لأن سياسته لم تكن مطابقة بالضبط لسياسة إسرائيل الكبرى، وهم الذين يضعون الأزهار على قبر باروخ جولد شتاين، المنقوش عليه: **«البطل باروخ جولد شتاين»**، وهو الذى اتبع التفسير الصهيونى لرسالة يشوع فى قتل أصحاب الأرض الأصليين. هؤلاء هم حلفاء نتنياهو والمحرضون له فى أول انتهاك وتحدٍّ قام به، وهو شق نفق تحت المسجد الأقصى ودعوة «السائحين الأمريكيين» لزيارته فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٦. أسفر هذا التحدى عن مقتل ٧٠ شخصا.

لم تكن هذه سوى الخطوة الأولى فى طريق وقف اتفاقيات سلام مدريد وأوسلو وواشنطن، والتى يطلق عليها «مسيرة السلام».

فى المقابل، تدخل «خطة الحرب» التى طبقت بدقة أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢، مرحلة جديدة على طريق التحقيق.

هذه الخطة، التى عرضت بوضوح فى مجلة «كيفونيم» أى (اتجاهات) ـ الصهيونية، والتى تصدر فى القدس ـ تحت عنوان: «الخطط الإستراتيجية لإسرائيل» . . . وتتضمن الفقرات الأساسية الآتية:

«لقد غدت مصر باعتبارها كيانا مركزيا، مجرد جثة هامدة، لاسيما إذا أخـذنا فى الاعـتبـار المواجـهـات التى تزداد حـدة بين المسلمين والمسيحيين. وينبغى أن يكون تقسيم مصر إلى دويلات منفصلة جغرافيا هو هدفنا السياسى على الجبهة الغربية خلال سنوات التسعينيات.

وبمجرد أن تتفكك أوصال مصر وتتلاشى سلطتها المركزية، فسوف تتفكك بالمثل بلدان أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد. ومن ثم فإن تشكيل دولة قبطية فى صعيد مصر، بالإضافة إلى كيانات إقليمية أصغر وأقل أهمية، من شأنه أن يفتح الباب لتطور تاريخى لا مناص من تحقيقه على المدى البعيد، وإن كانت معاهدة السلام قد أعاقته فى الوقت الراهن.

وبالرغم مما يبدو فى الظاهر، فإن المشكلات فى الجبهة الغربية أقل من مثيلتها فى الجبهة الشرقية. وتعد تجزئة لبنان إلى خمس دويلات... بمثابة نموذج لما سيحدث فى العالم العربى بأسره. وينبغى أن يكون تقسيم كل من العراق وسوريا إلى مناطق منفصلة على أساس عرقى أو دينى أحد الأهداف الأساسية لإسرائيل على المدى البعيد. والخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف هى تحطيم القدرة العسكرية لهذين البلدين.

فالبناء العرقى لسوريا يجعلها عرضة للتفكك، مما قد يؤدى إلى قيام دولة شيعية على طول الساحل، ودولة سنّية فى منطقة حلب، وأخرى

فى دمشق، بالإضافة إلى كيان درزى قد ينشأ فى الجولان الخاضعة لنا، وقد يطمح هو الآخر إلى تشكيل دولة خاصة، ولن يكون ذلك على أى حال إلا إذا انضمت إليه منطقتا حوران وشمالى الأردن. ويمكن لمثل هذه الدولة، على المدى البعيد، أن تكون ضمانةً للسلام والأمن فى المنطقة. وتحقيق هذا الهدف فى متناول يدنا.

أما العراق ذلك البلد الغنى بموارده النفطية والذى تتنازعه الصراعات الداخلية، فهو يقع على خط المواجهة مع اسرائيل. ويُعد تفكيكه أمرًا مهما بالنسبة لإسرائيل، بل إنه أكثر أهمية من تفكيك سوريا، لأن العراق يمثل على المدى القريب أخطر تهديد لإسرائيل».

[المصدر: كيفونيم، القدس، عدد ١٤، فبراير ١٩٨٢، ص ٤٩، ٥٠]

[جاء النص الكامل بلغته الأصلية العبرية، فى كتابى: «فلسطين، أرض الرسالات السماوية» الناشر ألباتور. باريس ١٩٨٦، ص ٣٧٧ إلى ص ٣٨٧، وبترجمتها الفرنسية بداية ص ٣١٥]

من أجل تحقيق هذا البرنامج الواسع، يحصل قادة إسرائيل على مساعدة أمريكية بلا حدود. من بين ٥٠٧ طائرات كانت إسرائيل تملكها عشية غزو لبنان عام ١٩٨٢، جاءت ٤٥٧ من الولايات المتحدة (منح وقروض حصلت عليهما بفضل اللوبى الإسرائيلى فى واشنطن).

هذه الخطة لضم كل الشرق الأوسط (مع العلاقات الدولية الضمنية التى يسهل فهمها) لم تتوقف - وحتى قبل أن تظهر بكل هذه الوقاحة - عن توجيه سياسة الحرب الإسرائيلية وانتهاك قرارات المجتمع الدولى للأمم المتحدة، بالمساعدة غير المشروطة للولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى لا نبقى إلا على الأساس ، نُذكِّر ، أنه بدعوى «الأمن» تحتل ، الدولة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٨ حدود جيرانها : لبنان ، سوريا . رغم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ للأمم المتحدة الذى يؤكد على : « عدم جواز اكتساب الأراضى بالحرب» ، ويدعو إلى «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى المحتلة » . ولا تتوقف عن تفتيت الأراضى الفلسطينية التى تحتل ٩٦٪ منها عن طريق بناء المستوطنات .

هنا أيضا ، عبر نتنياهو مراحل جديدة : حتى يحتفظ بالقدس جيدًا تحت مخالبه (رغم قرار الأغلبية من الأمم المتحدة) بدأ فى الجزء العربى من القدس فى هارحوما ، مشروعًا لبناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية ـ يخصص معظمها لليهود ـ بينما هناك ٣٠٠٠ وحدة سكنية خالية فى مستعمرات المستوطنين .

عن ذلك كتب إزهار سميلنسكى الكاتب الإسرائيلى الكبير الحائز على جائزة إسرائيل : **« هارحوما عمل إرهابى مستتر بالقانون» [صحيفة يديعوت أحرونوت ٦ إبريل ١٩٧٧]**. حول ذلك كان الاستنكار العالمى : أعلن بطريرك اللاتين فى القدس ـ وهو الرئيس الروحى للكاثوليك فى المنطقة ـ فى ٢٠ ديسمبر : **« لا يمكن أن يتحقق السلام إلا بالاحترام المتبادل للكرامة . . الحصار المتكرر للمدن الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتى ، وبخاصة بيت لحم ، يحولها إلى سجون واسعة . . التعدى على حرية الانتقال . . . ومصادرة أراضى الفلسطينيين لبناء المستعمرات اليهودية ، وهدم المنازل . . . هذا هو الواقع الذى نعيش فيه »**. مذكراً بالهجرة الجماعية للمسيحيين قال : «إن الموجودين الآن ١٠ آلاف مسيحى بعد أن كانوا ٥٠ ألفا قبل عام ١٩٤٨» .

قام أيضا ثمانية عشر أسقفا فرنسيا فى أكتوبر ١٩٩٧ بالدعوة إلى التقسيم المتساوى للقدس مؤكدين : « القدس هى رمز السلام الدائم فى الأرض المقدسة، ولابد أن تصبح رمزا لتعايش الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى » . [لوموند ١٧ أكتوبر ١٩٩٧]. وقد احتجت على دعوة الأساقفة هذه لجنة - سى آر - آى - إف - CRIF - ذات التوجهات الصهيونية . كما أعلن نتنياهو : **«لن يتم التفاوض أبدا حول القدس» [صحيفة فيجارو - ١٨ يناير ١٩٩٧].**

حفنة من المستوطنين وحاخاماتهم الذين تلقوا تعليمهم فى بروكلين ويطبقونه فى الخليل مثل باروخ جولد شتاين ، هؤلاء هم العناصر التى لا غنى عنها والمحرك للائتلاف الذى يحافظ على بقاء نتنياهو فى السلطة .

إنهم يهدفون إلى حرب للإبادة وبكل الوسائل، وإلى « التمييز العنصرى» الذى اختفى حتى من جنوب إفريقيا. أمثلة على ذلك : **فى سبتمبر ١٩٩٦ افتتح (طريق ٦٠) ، الذى يمر بالأراضى الفلسطينية، لكن استخدامه حكر على الإسرائيليين - فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٦ أجازت المحكمة الإسرائيلية العليا تعذيب المعتقلين. فى يونيو ١٩٩٧ ، كشفت ابنة موشى ديان - وهى عضوة فى الكنيست - عن مخطوطة بخط يد والدها تؤكد أن الجولان السورية لم يتم غزوها وضمها بسلسلة من الإجراءات العدوانية لأسباب أمنية، وإنما لمجرد إشباع حاجة المستوطنين الإسرائيلين الذين يشتهون الأراضى السورية!**

يحتج الرأى العام العالمى - بما فيه العسكريون اليهود - على هذه السياسة البربرية . ولن نذكر سوى بضعه أمثلة للعسكريين اليهود المحترمين : رجل القانون الإسرائيلى كلود كلين يقول : « يجب ألا نشيد المجتمع الإسرائيلى حول الحرب» . وقال ردا على سؤال لنيكول ويل عن الأساطير المؤسسة

لتلك السياسة قال : **«مثل كل تاريخ ، التاريخ الصهيونى كان ملحمة : تعيش على أساطير» [لوموند ١٤ يوليو ١٩٩٧].** قبل ذلك وفى ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ كتب آلان فانكيلرو فى جريدة لوموند، تحت عنوان : «إسرائيل، الكارثة» : «مع نتنياهو برزت لغة التمييز العنصرى من الخفاء». وأضاف : **«لكى نقولها بقسوة ، هناك فاشيون يهود فى إسرائيل ، لكن أيضا فى أمريكا وفى فرنسا . . . لهذا السبب كنا مفوضين بالحديث عن كارثة روحية».** واستنتج : **«ستتأثر طبيعة التضامن مع إسرائيل ، فى حالة ما إذا استمرت الكلمة الأخيرة « للكاوبوى» حاملى المدافع الرشاشة والطاقية على الرأس».**

وأضاف الصحفى الإسرائيلى چاك ديروجى (چاكوب وايزمان) بعد أن استرجع شكوكه كصهيونى شاب : « كل شىء تغير سريعا بعد ثلاثين عاما من الاحتلال للضفة الغربية ، وغزة والجولان . . تحولنا إلى حروب للغزو ولانطلاق دولة واحدة يهودية جوهرها ثيوقراطى(*) . . أصبح النصب التذكارى لباروخ جولد شتاين ـ السفاح الذى قتل ثلاثين مسلما أثناء الصلاة ـ مزاراً . . هذا غير قاتل رابين فى جريمة بأمر إلهى» .

واستنتج أيضا : «لا فلس واحد لـ « إسرائيل الكبرى» ، هذه الخرافة التى تثير الخطر على السلام والديمقراطية» (لوموند ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦) .

فى مايو ١٩٩٧ ، وفى تحليل لأمنيون كابيلوك حول « حساب الخسارة لنتنياهو» كتب يقول : «سياسة الحرب تهدد الشرق الأوسط» **[لوموند ديبلوماتيك ـ مايو ١٩٩٧].**

(*) الثيوقراطى : نظام حكم يهيمن عليه رجال الدين . يدعى قادته أنهم يتولون ويديرون شئون الحكم بتفويض إلهى (المترجم) .

وفيما يخص الأعمال البائسة التى يقوم بها الفلسطينيون من تنظيم الهجمات الانتحارية فى القدس ، وجهت ابنة الجنرال بيليد (أحد قادة «حرب الأيام الستة») والتى لقيت ابنتها حتفها فى هجوم انتحارى فى القدس، بيانا مدويا سألت فيه نتنياهو : «بيبى ، ماذا فعلت؟ إنها سياستك التى قتلت ابنتى». وحول نفس الموضوع علق يهودى منوهن على عمليات «الكاميكاز» ، فى الرسالة التى بعثها لى قائلا :

«فيما يخص انفجارات «متطوعى الموت» فى القدس ، فى ٣٠ يوليو و ٤ سبتمبر . . هل من المعقول أن نتوقع من ثور هائج فى حلبة المصارعة ، مرشوق بسيوف المصارعين، أن ينتظر بهدوء فى الظل لشم زهور الربيع؟ الإرهابيون هم نتاج طبيعى لجيلين من الشهداء . . إن القوى هو الذى يجب تجريمه عندما لا يستخدم قوته بحكمة . إنه هو المسئول وليس الضعيف .

فيما يبدو أننا وصلنا إلى النقطة التى يتم فيها اعتبار أى رد مشروع على العدوان، إرهاباً وتحريضاً على الحرب .

المطلوب هو مدخل جديد تماما ، يحمل فى معناه الكرامة والتقسيم .

دون ذلك ، لن يكون هناك أى معنى تاريخى أو دينى . . أو أى نموذج نستطيع أن نعطيه لبقية العالم! » .

وبنفس القوة ، أوضحت السيدة ليا رابين فى حديثها للتليفزيون الفرنسى (فرانس٣) فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٧ ، كيف كان حلفاء السيد نتنياهو مسئولين عن اغتيال زوجها .

كتبت مجموعة من المثقفين اليهود الفرنسيين فور العدوان الإسرائيلى عام

١٩٨٢ على لبنان، ومعهم منديس فرانس: «أمام غياب العدالة، وأمام هذا الاحتقار للقيم التى جمعت أجيالا عديدة من اليهود، نحن نرفض بقوة كل تضامن مع السياسة الحالية لإسرائيل».

من بين الكثيرين من الموقعين على هذا البيان، الفيلسوف فلاديمير جانكلفيتش، والپروفيسور الطبيب ألكسندر مينكوفسكى، والمؤرخ پيير فيدال ناكيه.

فى إسرائيل نفسها، كتب الپروفيسور زيمرمان من الجامعة العبرية فى القدس، المتخصص فى تاريخ الهتلريزم (النازية): «**هناك قطاع كامل من الشعب اليهودى أستطيع أن أصفه دون أى تردد بأنه نسخة من النازين الألمان. انظروا إلى أطفال المتطرفين اليهود فى الخليل، إنهم يشبهون بالضبط شباب هتلر. يلقنونهم منذ طفولتهم أن كل العرب أشرار، وأن كل غير اليهود ضدنا. يجعلون منهم أشخاصا مرضى بالپارانويا، يعتبرون أنفسهم جنسًا أعلى، تماما مثل شباب النازى. ريهفان زئيف (وزير فى حكومة شامير من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢) طلب طرد كل الفلسطينيين من الأراضى. كان هذا هو البرنامج الرسمى للحزب النازى: طرد كل اليهود من ألمانيا**».

[أورشليم، ٢٨ إبريل ١٩٩٥].

تعميم الأسطورة فى المدارس:

حول كتاب يشوع المقرر فى البرنامج التعليمى فى المدارس الإسرائيلية، قام الپروفيسور تامارين فى تل أبيب، بتوزيع استمارة بحث على ألف تلميذ تقول: جاء فى سفر يشوع الإصحاح السادس الآيتين ٢٠، ٢١:

«فهتف الشعب ونفخ الكهنة فى الأبواق . وكان هتاف الشعب لدى سماعهم صوت نفخ الأبواق عظيماً ، فانهار السور فى موضعه . فاندفع الشعب نحو المدينة - (أريحا) - كل إلى وجهته ، واستولوا عليها . ودمروا المدينة وقضوا بحد السيف على كل من فيها من رجال ونساء وأطفال وشيوخ حتى البقر والغنم والحمير» .

أجب عن السؤالين الآتيين :

(أ) فى رأيك ، هل أجاد يشوع والإسرائيليون التصرف أم لا ؟

(ب) نفترض أن الجيش الإسرائيلى احتل قرية عربية أثناء الحرب ، هل يجب عليه أن يكبد سكانها نفس المصير الذى قرره يشوع لسكان أريحا؟

٧٠٪ من الأطفال أجابوا بنعم! وعقابا للپروفيسور تامارين الذى نشر النتائج المرعبة للإحصائية عام ١٩٧٢ تم طرده من الجامعة(*) .

استكملت أجهزة الإعلام إفساد النفوس : فى يناير ١٩٨٣ ، قامت دولة إسرائيل ، بعد مذبحة لبنان ، بإصدار سلسلة من ثلاثة أجزاء لتخليد ذكرى يشوع . خُصص الأول لعبوره إلى الأردن .

كتب سيجيموند جورين(**) لصحيفه تل أبيب معلقاً : « ها هو ذا من يذكر بأسلوب العمل المباشر ، والذى طبقته القوات الإسرائيلية المعاصرة عدة مرات ، فى سيناء عام ١٩٥٦ ، وعلى ثلاث جبهات فى عام ١٩٦٧ ، وهو

(*) ذكره القس كلود ريمون فى كتابه «لبنان - فلسطين» الناشر هارماتان باريس - ١٩٩٧ . ص ٨٤-٨٦ .

(**) مقال سيجيموند جورين (تل أبيب) نشر فى «چورنال دى چنيف»، ٢٣ يناير ١٩٨٣ ، تحت عنوان : «يشوع جد أريل شارون» .

الأسلوب الذى ابتكر منذ ٣٣٠٠ عام مضت على أيدى أجدادهم المقدسين، بما أن العبرانيين أيضا التفوا حول دولة كنعان لمهاجمتها من الشرق».

وعن الجزء الثانى الخاص بالاستيلاء على أريحا، استرجع السيد جورين الإبادة المقدسة لسكانها، واستبقاء الزانية «رحاب»، لأنها كانت قد استقبلت رسلهم السريين، وأخفتهم. وعن الجزء الثالث: أوقف يشوع الشمس حتى تنتهى معركة جيفون ضد خمسة من الملوك الكنعانيين، منهم - طبقا للكتاب - ملوك القدس والخليل؛ واسترجع المؤلف هنا: «تم أسر الخمسة الملوك. . وأمر يشوع بقتلهم وعلقت جثثهم على خمس أشجار». وتوصل السيد جورين إلى الاستنتاج الآتى: **«على إسرائيل، اليوم مواجهة عدو ليس أقل خطورة من الملوك الكنعانيين السابقين»**

هكذا يتم صنع أمثال إيجال عامير قاتل رابين، وباروخ جولد شتاين سفاح الخليل.

اللـوبى الصهيونى :

تعليم القتل واحتقار الآخرين مستمر أيضا فى الخارج تحت رعاية اللوبى الصهيوني.

على سبيل المثال، هاهو ذا نتاج أمريكى آخر للدعاية الصهيونية: جوناه جولداجن، الذى تأثر هو الآخر بـ«صلاة الكراهية»، ينسب إلى الشعب الألمانى بأكمله جرائم النازى، واصفا الشعب الألمانى طبقا لمفهومه العنصرى بـ«أمة القتلة» وذلك فى كتابه «الجلادون المتطوعون لهتلر» (الناشر سوبى ١٩٩٧).

في الوقت نفسه، نسب جولد إلى الشعب السويسرى كله فضيحة البنوك السويسرية . النموذج الأصلى لهذا الأسلوب اتبع فى فرنسا على يدى برنارد-هنرى ليفى فى كتابه «الأيديولوچية الفرنسية» **[الناشر جراسيه ١٩٨١]**.

ونقلا عنه، من ڤولتير والثورة الفرنسية إلى بيجى والتقاليد المسيحية، مرورا حتى بالمفسر اليهودى لمعاداة السامية برنارد لازار، يرى الكاتب عبر كل هؤلاء أن «الفاشية الفرنسية» لحكومة ڤيشى(*) لم تكن زلة فى التاريخ الفرنسى، أو كما قال ديجول : «لقد كانت تقيحات جرح صغير على سطح جسد سليم» **[مذكرات -٣-ص٤٤٢]**؛ لكن برنارد - هنرى ليفى وصفها قائلا : «إنها أعز تقاليدنا الفرنسية التى تشهد الواحدة تلو الأخرى بالنذالة المتأصلة فينا. والتى تجعل من فرنسا وطنا للقومية - الاشتراكية» (ص١٢٥).

اليوم يقول -برنارد ليفي-ص١٤٩ : «الفاشيون فى العالم أجمع عيونهم مصوبة إلى فرنسا»(**). فرنسا هذه التى صورها كل من بيتان وبراسيلاس اللذين يعتبران أنفسهما الورثة الشرعيين لماضى فرنسا، يقول ليفى متأثرا بهما : «أعرف وجهها القذر، والوحوش الذين يسكنونها».

(*) حكومة ڤيشى هى الحكومة التى تولت مقاليد السلطة فى فرنسا خلال الاحتلال النازى (١٩٤٠ - ١٩٤٤) وتزعمها الماريشال بيتان. واتخذت من مدينة ڤيشى مقرا لها وعرفت بتعاونها مع سلطات الاحتلال الألمانى وقمعها الشديد لخصومها (المترجم).

(**) من العجيب أن سرايا الموت من رجال بينوشيه، الجلادين فى البرازيل والأرچنتين، كانت عيونهم معلقة وأيديهم ممدودة نحو الولايات المتحدة، وأن النازيين الجدد يتجهون إلى ذكريات هتلر.

من الأمور ذات المغزى المتعلقة بنفس الموضوع أيضا محاكمة بابون، الذى انتمى إلى كتائب «المتعاونين». يقول عن ذلك آلان بايريفيت: «جعلوها محاكمة لكل فرنسا» [**فيجارو ٤ ديسمبر ١٩٩٧**]. وكأن بابون هو الممثل النموذجى لفرنسا، بدلا من أن يذكروا أن حكومة ڤيشى لم تكن سوى قناع للحكومة النازية، وأن الشعب الفرنسى تحمل عبئاً فعالا فى التحرر منها. وكتب أيضا: «هل هى مصادفة أن نسبة اليهود الذين اختفوا بالاعتقال كانت ٤٠٪ فى بلچيكا، ٧٥٪ فى هولندا، لكنها كانت ٢٥٪ فى فرنسا، ففيها وجد اليهود معاملة أفضل فى الهروب والمساعدة؟». أهى مصادفة أن قوات الحلفاء التى نزلت فى نورماندى لم تستغرق سوى وقت قصير فى الانضمام إلى القوات الأخرى التى هبطت فى پروفنس، وذلك لأنها تلقت مساعدة كبيرة من الشعب الفرنسى والمقاومة، بينما استغرقت قوات الحلفاء عاما كاملا لاستعادة نصف الأراضى الإيطالية؟

إن ماحدث هو على العكس تماما مما ذكره الرئيس شيراك فى ١٦ يوليو ١٩٩٥، فى احتفال رأسه الحاخام الأكبر سيتراك. قال: «ساعدت الدولة الفرنسية والفرنسيون الإجرام الجنونى للمحتلين». وفى اليوم التالى لهذا التصريح، قام مجلس ممثلى المعاهد اليهودية فى فرنسا بكل حماسة بتحية هذا الإذلال الفرنسى، وعبرت عنه قائلة: «إنه لمن دواعى الرضا الشديد أن يصدر الاعتراف من أعلى سلطة فى فرنسا بأن الحكومة الفرنسية فى الفترة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٤ كانت حكومة عميلة». والهدف واضح من هذا الهجوم: فبما أن «ڤيشي» كانت دولة، فديجول كان (كما أسمته ڤيشي) هاربا من التجنيد، وكلنا من «المقاومين» للهتلرية النازية - كنا من الإرهابيين.

لقد أصبحت لازمة عند الصهاينة احتقار كل الشعوب والتأكيد على تفوقهم، باستثناء الولايات المتحدة التى هم سادتها ، وكمثال على ذلك : تحت رئاسة كلينتون تسلّم اليهود كل مفاتيح السلطة : وزارة الدفاع ، ووزارة الخارجية، وثلاثة قادة للمخابرات المركزية الأمريكية، والمبعوثين للشرق الأوسط والبوسنة وغيرهما . . .

أكد الحاخام كوهين على (حاجز النار) الذى يفصل ويميز اليهودى عن كل الآخرين. **[التلمود - الناشر بايو ١٩٨٣]**.

كتب الحاخام إيزنبرج - مدير البرنامج الإسرائيلى لصباح الأحد فى التليفزيون - فى «قصة اليهود» (كال ١٩٧٩) : **«إننا نصبح أكثر رجولة كلما كنا أكثر يهودية»**. وقال إيلى ويزل : **«اليهودى أكثر اقترابا من الإنسانية من أى شخص آخر»**. **[احتفالات تلمودية- الناشر سوبي ١٩٩٠]**.

إلى أى جانب يقف التمييز العنصري؟

لا أريد أن أدخل فى أى جدل دينى حول القرارات المتشددة والقراءات المعنوية للكتاب المقدس ، لأننى أهتم بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بالسياسة، ولاأقترب من الديانة أو التاريخ إلا من زاوية استغلالهما سياسيا.

حدث فى عام ١٩٤٥ ، أن أعلن بن جوريون بكل وضوح : « عندما يتكلم اليهودى فى أى مكان فى العالم عن حكومتنا ، فالأمر يتعلق بحكومة إسرائيل». وفى المؤتمر الثالث والعشرين للمنظمة الصهيونية العالمية، أكد بن جوريون أن «الواجب الجماعى لكل المنظمات الصهيونية فى كل الدول هو مساندة الدولة اليهودية فى كل الظروف وبلا شروط، حتى لو كانت هذه

المساندة تتعارض مع السلطات فى الدول التى يعيشون فيها» . **[چيروزاليم پوست - ١٧ إبريل ١٩٥٢].**

هذه النصيحة احتُرمت تماما، ليس من قبل اليهود بصفة عامة، لكن من قبل الصهاينة الذين اصطفوا «بلا شروط» إلى جانب إسرائيل أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢ . أعلن إيلى ويزل: «كيهودى ،أنا متضامن تماما مع ما يحدث فى إسرائيل ، وما تفعله إسرائيل تفعله باسمى أنا أيضا» . **[كلمات أجنبي- ١٩٨٢].**

فى عام ١٩٩٠ أعلن الحاخام الأكبر لفرنسا چوزيف سيتراك فى القدس أمام رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق شامير «كل يهودى فرنسى هو ممثل لإسرائيل . . كن متأكدا أن كل يهودى فى فرنسا هو مدافع عن كل ما تدافعون عنه» .

[المصدر : راديو اسرائيل-الاثنين ٩ يوليو ١٩٩٠].

هذا النص أعيد نشره فى لوموند ١٢ و ١٣ يوليو ١٩٩٠، وفى صحيفة الجمعية اليهودية فى فرنسا جورجى يوم الخميس ١٢ يوليو ١٩٩٠ حيث أضاف الحاخام أيضا : «لم يكن فى ذهنى بهذا التصريح أدنى فكرة عن الولاء المزدوج» .

واحد من الاتهامات الموجهة ضدى كدليل على «التمييز العنصري» هو استخدام تعبير «اللوبى الصهيوني» أو «اللوبى اليهودي»! وجود هذا التعبير قديم جدا، وقبل أن يتم اعتماده استخدم فى قانون الكنيست فى ٢٤ نوڤمبر ١٩٥٢ للإشارة إلى «المنظمة الصهيونية العالمية» التى هى نوع من المنظمات الخارجية لدولة إسرائيل .

المادة ٥ : دولة إسرائيل تعتمد على اشتراك كل اليهود وكل المنظمات اليهودية فى بناء الدولة . **[الكتاب السنوى لحكومة إسرائيل - القدس ١٩٥٣- ١٩٥٤ ص٢٤٣].**

فى الولايات المتحدة، هذا اللوبى القوى معترف به رسميا فى الكاپيتول . وتمثله إيباك (اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة) .

كمثال لهذه القوة: رئيس لجنة الشئون الخارجية للكونجرس الأمريكى ، السناتور فولبرايت، أجرى استقصاء حول هذا اللوبى، ولخص ماتوصل إليه لمحطة التليفزيون الأمريكية -س . بي . س- فى ٧ أكتوبر ١٩٧٣ قائلا : **«يتحكم الإسرائيليون فى سياسة مجلس الشيوخ والنواب»** . بسبب هذا التصريح، فقد هذا السناتور مقعده فى الانتخابات التالية .

وفى نوڤمبر ١٩٧٦ ، زار ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى العالمى الرئيس الأمريكى كارتر فى واشنطن مع مساعديه ڤانس وبريزنسكي ، وأعطى إدارة كارتر نصيحة غير متوقعة : «حطموا اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة» .

[المصدر : سيترن . نيويورك - ٢٤ إبريل ١٩٧٨]

اعتبر جولدمان ـ الذى كرس حياته لخدمة الصهيونية ـ اللوبى بمثابة قوة هادمة و«عقبة ضخمة فى طريق السلام فى الشرق الأوسط» .

بعدها بست سنوات، أكد سيروس ڤانس كلام جولدمان، فقال : «اقترح علينا جولدمان تحطيم اللوبي، لكن الرئيس والوزير أجابا بأنهما لا يملكان القدرة على ذلك» .

[المصدر - حديث لسيروس ڤانس مع إدوارد تيفنان : «اللوبى »الناشر سيمون وشوستر ١٩٨٧ ص١٢٣]

فى فرنسا ، الجنرال ديجول هو الوحيد الذى جرؤ على إعلان : «يوجد فى فرنسا لوبى قوى موال لإسرائيل ، يمارس بوضوح تأثيره فى الأوساط الإعلامية » . هذا التأكيد فى أوانه ، أدى إلى فضيحة . إنه فى الواقع يحتوى على جزء من الحقيقة التى مازالت موجودة حتى الحاضر .

[المصدر : فيليب ألكسندر«الأحكام الإسرائيلية المسبقة» ـ الناشر لوبارينيان ليبيريه ـ ٢٨ فبراير ١٩٨٨]

فى عام ١٩٩٠ ، كتب السيد بايريفيت الوزير السابق فى حكومة ديجول ـ ويعمل الآن فى المجال الأكاديمى ـ كتب أثناء الحرب ضد العراق : تدفع جماعتا ضغط قويتان الولايات المتحدة إلى أتون هذا الصراع :

١ - اللوبى الإسرائيلى . . يلعب اليهود الأمريكيون دورًا أساسيا فى النظام الإعلامى وراء الأطلنطى . التفاهم الدائم بين الكونجرس والرئيس يقود البيت الأبيض دائما إلى الاهتمام الكبير بمصالح اللوبي .

٢ - لوبى الأعمال . . الذى اعتقد أن الحرب يمكن أن تفيد انطلاق الاقتصاد . حرب سعيدة تعيد الرخاء إلى أمريكا .

[المصدر : آلان بايريفيت : لوفيجارو - ٥ نوفمبر ١٩٩٠]

من الصعب أن نبالغ فى تقدير التأثير السياسى للجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة(إيباك) . . التى تمتلك ميزانية تضاعفت أربع مرات فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨ (١,٦٠٠,٠٠٠ دولار فى عام ١٩٨٢ إلى ٦,٩٠٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٨٨) .

[المصدر : وول ستريت جورنال - ٢٤ يونيو ١٩٨٧]

فى فرنسا تمارس الضغوط بوسيلة أقل رسمية، لكنها فى نفس الوقت فعالة ومكشوفة.

أولا : فى ٢٤ أبريل ١٩٩٦ ، عندما أصدر رئيس «الليكرا» تصريحا عاما ضد الأب پيير : «الأب پيير أنت عضو فى لجنة الشرف التابعة لنا منذ عشرين عاما. . إننا نطالبك بأن تسحب علانية تأييدك لكتاب روچيه جارودى ».

وعرفنا أيضا من صحافة يوم ٣٠ إبريل ١٩٩٦ (حتى فى صحيفة لومانيتيه!!) أن « رئيس مجلس المعاهد اليهودية فى فرنسا هنرى هادجنبرج طلب أمس من رئاسة الكنيسة الفرنسية أن تتخذ موقفا من الكتاب الرافض لروچيه جارودى والتأييد المتصاعد الذى يدعمه به الأب پيير ».

وسرعان ما خضعت الأسقفية : أصدر السيد هادجنبرج أمره فى ٢٩ إبريل، ونشر سريعا بيان الأسقفية الذى «يرثى تورط الأب پيير إلى جانب روچيه جارودي».

وأبدى السيد هادجنبرج رضاه عن موقف الكنيسة الفرنسية التى «همشت» الأب پيير. فى نفس اليوم قام مكتب «الليكرا» بطرد الأب پيير لأنه احتفظ بتأييده لروچيه جارودي.

لكن هذا لم يكف «الليكرا» : كان يجب على الكنيسة الفرنسية أن تطلب «العفو» من الصهاينة لموقفها مع اليهود تحت ظل نظام ڤيشي.

كان هذا طبيعيا لو لم يكن للكنيسة آلاف المسيحيين الذين اشتركوا فى المقاومة واليهود ضد الاحتلال النازى ، لكن الأسقفية اتهمت بدفع الكاثوليك إلى التعاون مع ڤيشي.

اتبع القساوسة الفرنسيون سبيل القساوسة الألمان الذين طالبوا فى رسالتهم الرعوية فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ الكاثوليك بمساندة هتلر بالإجماع. لقد أدرك هتلر أهمية مواجهة تيار البلشفية . . اعتبر القساوسة الألمان أن من واجبهم مساندة رئيس الرايخ فى هذا الكفاح.

وقام البابا فى ١٧ مارس ١٩٣٧ بنشر رسالته البابوية"Mit Brennender Sorge'' يدين فيها العنصرية ، لكن لا يتنصل من الاتفاق الموقع مع هتلر. وأيضا فى عام ١٩٤٠ وأثناء مؤتمر القساوسة الألمان فى فولدا ، بادرت الأسقفية الألمانية بالإجماع ومن جديد، بمساندة الفوهرر فى «معركته الصعبة».

وحذت حذوهم الكنيسة الفرنسية : «لنشكر الرب الذى وهبنا هذا الزعيم» [بيتان] . هذا ما قاله كبير أساقفة دى بول فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠ . وفى ٢٤ يوليو ١٩٤١ ، نشر الكرادلة والأساقفة باستثناء (كردينال سالياج وتولوز) إعلانا أكثر تفسيرا لنداء التعاون : «إننا نشجع أتباعنا المخلصين. . على التعاون دون خوف». لحسن الحظ فإن الملايين من الكاثوليك لم يستجيبوا لهذا النداء . وفى الجريدة السرية «دفاع فرنسا» فى ٥ يوليو ١٩٤٣ كتب أحد الكهنة الفرنسيين : «منذ ثلاث سنوات كان لأكثر رجال الدين نفس رد الفعل الشريف تماما مثل الجزء السليم من الشعب. . وكان هناك أيضا شوائب من كبار رجال الكنيسة. حدث أيضا فى بلادنا ، دراما مزمنة: أن كبار رجال الدين يفكرون ويرون ويتصرفون منفصلين تماما عن الشعب الموكل إليهم مهمة قيادته».

لم تكن فقط دراما فرنسية ، ففى نوفمبر ١٩٤٦كتب الكاردنيال

الأمريكى سبلمان فى كوزمو پوليتان مجازين : **«الشيوعية هدف للهجوم لكل هؤلاء الذين يعتقدون فى أمريكا وفى الرب»** . إنه هو الذى أكد - فيما بعد - للقوات الأمريكية فى ڤيتنام : **«إنكم جنود الرب»** .

عودة إلى فرنسا ، فالأساقفة لم يكن لديهم أى حق فى طلب العفو باسم الكنيسة ، فرجال الدين والكاثوليك من غير المتعاونين هم أيضا من الكنيسة . لا أحد سوى «الليكرا» طلب منهم هذا الاعتذار لأن كل المسئولين ماتوا .

لكن مثلما فعل كبار رجال الكنيسة أمس تحت الاحتلال ، نفس أصحاب الرتب العليا انحنوا أمام القوة الجديدة «الليكرا» التى تفرض منذ قانون عام ١٩٩٢ ، كما يقول الأب پيير : «حقا غير مألوف لتحديد من هو معاد للسامية» .

محاكم التفتيش الجديدة لم تبعد عن الجامعة : فى ديسمبر ١٩٩٦ ظهرت فى مدرسة إدمون - روستان فى سان وان لومون بتأييد من الليكرا وأتباعها . حيث طلب مدير نشر دار فايار السيد كلود درون القيام بعملية روتينية صغيرة للإعدام بالحرق [**لوموند ١٨ إبريل ١٩٩٧**] . حيث تم سحب خمسين كتابا من المكتبة تحت دعوى أنها كتب تعديلية(*) خطيرة ويمينية متطرفة ، كان من بين هذه الكتب مؤلفات لكل من سولجنيتسين الحائز على جائزة نوبل ، والسيد دوينو وبايرفيت فى الأكاديمية الفرنسية ، وفومارولى فى كوليج دى فرانس ، وآخرين . . واستلزم الأمر تدخلاً شخصيا من فرانسوا بايرو ، وزير التعليم فى ذلك الوقت من أجل إعادة هذه الكتب إلى المكتبة .

(*) التعديلية : نزعة تدعو إلى إعادة النظر فى أسس نظرية ما أو دستور .

وفى فبراير ١٩٩٧ تم استبعاد السيد كيساك مدير دراسات العلوم السياسية فى جامعة تولوز من منصبه بتهمة أنه «تعديلي»، بعد شكاوى الطلبة اليهود من أنه تعديلى نشط .

إننى شخصيا أستطيع أن أشهد بصفة دولية على هذا «الإرهاب الثقافي»: فى پاريس هُشمت رأس ناشر أعمالى ونُهبت مكتبته ، فى چنيف أدينت مكتبتان دون محاكمة، وفى لوزان حُكم بالسجن ثلاثة أشهر ضد ناشر آخر بناء على الدعوى التى أقامها ضده السيد فودوز رئيس «الليكرا»، فى أثينا أُلقيت على المكتبة التى يمتلكها ناشر أعمالى قنابل مولوتوف ، وفى مونتريال بكندا مُنِع عقد مؤتمر كان من المقرر أن أتحدث فيه، وذلك بناء على تدخل «المجلس اليهودى الكندي» ، فى المغرب وبتدخل من لجنة الاتصال الإسرائيلية أغلقت أمامى صالات المؤتمرات فى الجامعة . ولحسن الحظ فتحت أمامى قاعات مؤتمرات أخرى بفضل المحامين من فاس ، ونقابات عمال الدار البيضاء ، ووزير سابق فى الرباط ، وبفضل مظاهرات الشوارع التى نظمها لصالحى طلبة جامعة فاس.

رغم كل ذلك تم نشر كتابى فى ثلاث وعشرين دولة : من اليابان إلى الولايات المتحدة ، ومن اليونان إلى إيطاليا ، ومن تركيا إلى البرازيل ومن روسيا إلى المجر .

فقط مقاطعة دى فود فى سويسرا منعت كتابى، وفرنسا قدمتنى إلى المحاكمة ، وفى الحالتين بتحريض من «الليكرا».

الصحافة السويسرية ، يبدو أنها كانت أكثر استقلالية من الصحافة

الفرنسية ، نشرت أصوات المعارضين : من ذلك مثلا ما أعلنه الرئيس السابق للكونفدرالية، المؤرخ تشوفاليز، وهجومه على «المكارثية»، وجمعية «تربيون دى چنيف» التى تكلمت عن «مطاردة السحرة»، وفى «لا جازيت دى لوزان» التى أدانت محاكم التفتيش الجديدة.

* * *

وفيما يخص مسألة محكمة نورمبرج (بما أن نقدها هو الذى عرضنى للاتهام) ، أقل ما يمكن أن نقوله ، وحتى خارج تشكيلها وقانونها، فهو ما كتبته حنه أرندت فى «إيخمان فى القدس» - ص٤١٢ : «الطريقة السريعة التى تم بها تحديد صلاحيات محكمة نورمبرج العسكرية ليس بها أى شىء جدير بالاحترام. . فى الحقيقة كانت محكمة المنتصرين».

المؤشر الجدير بالملاحظة فى هذه المحكمة، هو رفضها أى إشارة إلى اتفاقية ڤرساى ، التى كانت - كما تنبأ اللورد كينز - السبب الأول لنجاح ديماجوجية هتلر الدموية . بنود الاتفاقية التى فُرضت على ألمانيا، كانت ثقيلة حتى إن كينز جزم بأن هذه الشروط كفيلة بتوليد نتائج عسكرية مدمرة. واستقال من مهامه، وكتب أفكاره فى «النتائج الاقتصادية للسلام».

أدت المحاولات التى بُذلت للحصول على الأموال إلى ثورة اجتماعية ، وخلقت مناخا من اليأس، ومهد كل ذلك الطريق لنجاح هتلر.

استطاع هتلر فى عام ١٩٣٣ الوصول إلى السلطة ، بوسيلة ديمقراطية جدا، بأغلبية برلمانية تشهد على قوة رد فعل سخط الشعب الألمانى ضد كل الانسحاق والإذلال الذى تعرض له.

الملاحظ أيضا أنه بعد ارتقاء هتلر السلطة، تغير موقف القادة السياسيين والاقتصاديين فى الغرب : **كان هتلر يبدو لهم «متراسا ضد البلشفية»، وأمدوه بكل الوسائل السياسية والاقتصادية للقيام بهذه المهمة، بما فيها القروض المالية من إنجلترا، وشحنات الصلب من فرنسا، استمر كل ذلك حتى بدأت عدوانية هتلر تتجه نحو أوروبا الشرقية.** فى نورمبرج، تم رفض أى إشارة حول المسئولية الصريحة للحلفاء فى صعود هتلر إلى السلطة والجريمة ضد السلام. على سبيل المثال، فى ٥ يوليو ١٩٤٦ عندما أعلن أحد محامى الدفاع، الدكتور سيدل : «لايمكن أن أترك المحكمة فى غياهب الشك، حول حقيقة أن معاهدة فرساى والنتائج التى أدت إليها، لها علاقة وثيقة بوصول القوميين ـ الاشتراكيين إلى السلطة(*) .. مرافعتى فى الدفاع ستتركز حول هذه النقطة».

سحب منه رئيس المحكمة الكلمة!

حدث نفس الشىء فى كل مجالات المحاكمة: **لم يُستدع أى خبير بشأن سلاح الجريمة، اختيار تعسفى للشهود دون أى تدقيق فى شهاداتهم، وتجاهل للمذكرات.**

واحدة من أوائل وأهم الدراسات التى أجريت حول هذا الموضوع، تلك الخاصة بريتلنجر حول النتيجة النهائية (١٩٥٣)، اعترف فيها بالحقيقة فى ص٤٨٠:

«العالم أصبح غير واثق من تعديل الأرقام، ورقم ٤ مليون

(*) «حزب العمال الألمانى الاشتراكى القومى»، وهو الحزب النازى الذى كان هتلر يتزعمه (المترجم).

(لأوشفيتس) أصبح مثيرا للسخرية ، الحسابات الروسية حجبت الحقيقة الثابتة ، وهى أن ضحايا أوشفيتس أقل من مليون» .

أسمح لنفسى بالأسف على أنه كان علينا الانتظار ٤٠ عاما لتصحيح هذه الأكذوبة ، بتغيير اللوحة الموضوعة على مدخل المعسكر .

فى صفحة ٥٠٠ ، أضاف ريتلنجر : «إذا قمنا بحسابات هذه الإبادة سنجد أن أكثر من ثلث اليهود المختفين من أوروبا ماتوا من الأشغال الشاقة ، والأمراض ، والجوع ، ونقص الرعاية . . أوشفيتس رغم أنه رمز معبر وضخم ، فإنه لا يستحق سوى أقل من خُمس رقم الضحايا المنسوبين إليه» .

اليوم بلاشك ، كان يجب على ريتلنجر أن يكون جالسا بجانبى على كرسى الاتهام ، لأن كتابى لا يقول سوى نفس الكلام .

. . وكان يجب أن يكون بجانبى بتهمة الإقلال من شأن جرائم هتلر كل من السيد بولياكوف ، هيلبرج ، بيداريد ، بريساك ، وآخرين . . لم أفعل سوى نقل « المراجعات» المتتالية ، المتناقصة ، الأعداد لضحايا أوشفيتس .

لكن محكمة نورمبرج هى المتهم الأول فى قضية «الإقلال من الشأن» . وهنا أيضا فإن شهادة ريتلنجر مهمة . كتب فى ص٤٥٩ من كتابه : «كانت أعلى تقديراتى أكثر قليلا من تقديرات القاضى چاكسون ، لكنها مازالت بعيدة عن رقم ستة الملايين الذى قبلوا به» .

كان خطأ المحكمة جسيما ، فهى لم تطلب أبدا خبيرا فى السلاح أو الأسلحة المستخدمة فى هذه الجريمة الضخمة . ليس فقط بالنسبة لغرف الغاز ، أو شاحنات الديزل(*) ، لكن أيضا أدوات التعذيب الأخرى ، لأنه مما

(*) راجت روايات عن تنفيذ عمليات الإبادة باستخدام «غرف الغاز المتنقلة» ، وهى =

لاشك فيه أن سادية الحراس الأقوياء الواثقين من عدم تعرضهم للعقاب، جعلتهم يمارسون طرقا متعددة على أولئك الخاضعين تحت سلطتهم. (تكشف أمثلة حديثة، وفى بلاد كثيرة عن وجود تعذيب مماثل).

إنه لمزعج أن يتم الإقلال من شأن تلك الأنواع من الجرائم فى محكمة نورمبرج، والمعلومات هنا لا تنقصنا وبدلاً من ذلك التركيز والتهويل على جرائم وروايات أخرى:

* نيويورك تايمز (٣٠يونيو ١٩٤٢) سجلت «خطة إعدام» تم فيها رمى ألف يهودى بالرصاص يوميا.

* ٧ فبراير ١٩٤٣، نفس الجريدة تحدثت عن «محطات تسميم الدم» فى بولندا المحتلة.

* ديسمبر ١٩٤٥، قال «ستيفن سيزند» فى كتابه "Der Letze Jude aus Polen" [أوروبا - فيرلاج، زيورخ. نيويورك ص٢٩٠]. والصفحات التالية، إنه قام بإدخال اليهود فى حمام سباحة ضخم حيث يتم إمرار تيار كهربائى عالى التردد لإعدامهم. وقال فى النهاية: «مشكلة إعدام الملايين من البشر تم حلها».

* وثيقة نورمبرج ب.س. ٣٣١١، ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ أكدت فى محضر رسمى أن الضحايا تم حرقهم فى غرف بها بخار ماء حارق.

* شهرين ونصف شهر بعدها (فبراير ١٩٤٦) نفس المحكمة استبدلت تعبير غرف الغاز بغرف بخار الماء الحارق.

= عبارة عن شاحنات يتم توجيه أنابيب طرد العادم منها إلى داخل صندوق الشاحنة لقتل الموجودين بداخلها (المصدر كتاب جارودى: «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» ص ١٨٨، ١٨٩، ٢١٦).

وفى سنة ١٩٤٦ أضاف سيمون فيزينتال رواية مختلفة لغرف الإعدام : «كان بها قنوات لتجميع شحوم اليهود المقتولين، لاستخدامها فى عمل الصابون . كل صابونة كان مسجلا عليها بالألمانية - RJE - شحم يهودى نقي» .

فى عام ١٩٥٨ فى كتابه «الليل»، لم يبد أى إشارة إلى غرف الغاز، لكن فى الترجمة الألمانية للكتاب لم تترجم كلمة «محرقة» بمعناها الصحيح وإنما ترجمت «غرف الغاز» .

كان هناك روايات أخرى : منها القتل بالجير الحى الذى يرش فى عربات السكك الحديدية نقلا عن البولندى چان كارسكي مؤلف كتاب «قصة دولة إسرائيل» [**الناشر ذى ريفر سيد برس ، كامبريدج. ترجم إلى الفرنسية تحت عنوان شهادة أمام العالم . باريس ١٩٤٨**] .

لكن الروايتين الأكثر استخداما إعلاميا فى التليفزيون والصحافة والكتب المدرسية، هما الإعدام بغاز «زيكلون ـ ب» والشاحنات القاتلة بغاز العادم . أقل مايمكن قوله هنا – وحتى لا نمكن منا دعاية المعجبين بهتلر – إنه لا محكمة نورمبرج ولا أى محكمة أخرى تالية نظرت قضايا مجرمى الحرب، استدعت أى خبير لكى يحدد بالضبط ماهو السلاح المستخدم فى الجريمة ، واعتمدوا فقط على وثيقة مزيفة لإقناع القضاة : عملية تركيب الفيلم التى قامت بها الخدمات الأمريكية حول غرفة الغاز فى داخاو، والتى ثبت اليوم (وعرفت من خلال لوحة داخل المعسكر نفسه)، أنها لم تعمل أبدا ، لأنها لم تكن جاهزة لمثل هذا العمل!

لوم آخر يمكن أن يوجه إلى إجراءات نورمبرج : افتقادها للنصوص وتحليلاتها ، حقيقة أساسية أنه لم يوجد أى نص مكتوب لهتلر أو لكبار المسئولين فى النظام يحمل أمر هذه الإبادة.

منذ سنة ١٩٦٠ ، اعترف الدكتور كوبو فى مركز الوثائق فى تل أبيب أنه : «لا توجد أى وثيقة موقعة من هتلر ، أو هيملر أو هايدريتش تتحدث عن إبادة اليهود»، وهو نفس ماجاء فى كتاب السيدة لوسى دافيدوفينتشي **[الحرب ضد اليهود ـ ١٩٧٥ ، ص١٢١]**.

فى عام ١٩٨١ أكد لاكور: **«حتى اليوم لم نجد الأمر الموقع من هتلر والذى يقضى بتدمير الطائفة اليهودية الأوروبية، وطبقا لكل الاحتمالات، فإن هذا الأمر لم يصدر» [السر الرهيب . فرانكفورت ١٩٨١ . ص١٩٠]**.

بعد إحدى الندوات المقامة فى السوربون عام ١٩٨٢ لمكافحة «التعديلية» أعلن كل من ريموند أرون و فرانسوا فوريه استنتاجهما فى مؤتمر صحفى : **«رغم كل البحوث شديدة التنقيب، لم نستطع أبدا أن نجد أمر هتلر بإبادة اليهود»**.

مؤرخ آخر أكثر اقتناعا، السيد راول هيلبرج فى كتابه «إبادة اليهود» في١٩٦١ كتب يقول: « إن هناك أمرين صدرا من هتلر بإبادة اليهود: الأول فى ربيع ١٩٤١ أثناء دخول قواته روسيا ، والآخر بعدها بعدة أشهر».

بالنسبة للأمر الأول ، أوجز : «قال أدولف هتلر إنه يريد أن يتم تصفية اليهود البلاشفة»!

الجنرال أولندورف القائد الأعلى لـ «إينسا تزجروبن » وهى القوات

المكلفة بتدمير الجماعة المسلحة القوية التى تعمل خلف خطوط القوات الألمانية ، قام بهذه المهمة بكل وحشية ، وقتل بالرصاص حتى المدنيين الذين اشتبه فى أنهم ساعدوا المقاومة . على رأس قادة هذه الجماعة المسلحة كان هناك العديد من اليهود ، كان القتل على شرفهم ، لكن الأمر كان عاما : إبادة هذه المقاومة .

الأمر الثانى تم صدوره فى ٢٠ يناير ١٩٤٢ ، فى مؤتمر ڤانسي(*) . هذا الأمر أُخذ به فى نورمبرج . يعود تاريخه إلى ٢٠ يناير ١٩٤٢ ويروى اجتماعًا لكبار المسئولين .

لو كان ذلك موثوقا به (وهو الأمر المشكوك فيه لأنه لا يحمل أى صفة للنص الرسمي) لكان فى الحقيقة بشعًا ، «حتى لو كان ذلك مجرد بيان ألقى بعد المؤتمر» .

هاهو ذا النص الأساسي :

«حول الحل النهائى لليهود ، سيتم توجيههم تحت إشراف خاص فى اتجاه الشرق لاستغلالهم فى العمل ، سيتم فصلهم حسب الجنس . اليهود القادرون على العمل سيقتادون فى طوابير ضخمة إلى مناطق الأعمال الكبرى لشق الطرق ، وكنتيجة لذلك ، سيسقط ـ بلا شك ـ عدد كبير منهم ميتا بفعل الانتقاء الطبيعي .

وفى النهاية ، ستبقى على قيد الحياة ، العناصر الأكثر صلابة ، ولابد أن

(*) عقد مؤتمر ڤانسى فى ٢٠ يناير ١٩٤٢ فى ألمانيا ، وحضره الوزراء المعنيون من الناحية الإدراية بحل المسألة اليهودية ، بالإضافة إلى رؤساء الأجهزة التى كُلفت بمهمة تنفيذ الحل (المترجم) .

يتم التعامل معهم على أساس ما سينتج عنهم ، لأنهم يمثلون الانتقاء الطبيعى ، ولو تم تحريرهم سيكونون بمثابة خلية التكاثر لجيل يهودى جديد ، (كما أثبتت ذلك تجارب التاريخ . .)» ١٣٢٢-٣١٣٣ .

تجدر الإشارة هنا إلى أن الانتقاء الطبيعى إحدى خصائص نظرية داروين الاجتماعية ، ومنها نادى هتلر بـ «القومية الاشتراكية» التى تقود مثلا إلى التخلص من المعوقين عقليا .

علقت على ذلك فى كتابى (ص٢٥٧) : «هذا سجل الشهداء المعتقلين خارج الوطن من اليهود والسلاف ، وسجل شراسة السادة الهتلريين الذين تعاملوا معهم كعبيد ليس لهم أى قيمة إنسانية حتى كعمال نافعين .

هذه الجرائم لا يمكن التقليل من شأنها ، ولا حتى المعاناة التى لا يمكن وصفها للضحايا ، لهذا ليس هناك حاجة أبداً إلى أن نضيف إلى هذه اللوحة لهيبا من حرائق مستعارة من «الجحيم» لدانتى ، ولا نطبع عليها بصمات الدين والتضحية لـ «الهولوكوست»(*) وذلك لكى نحسن فهم هذه البربرية» .

فى عام ١٩٩١ ، كتب السيد بولياكوف : « كل ما يمكننا أن نؤكده بكا ثقة ، أن قرار الإبادة الجماعية اتخذه هتلر فى بداية عام ١٩٤١ » **[صـ الكراهية ـ ١٩٥١ . طبعة ثانية عام ١٩٧٩ - الناشر كالمان ليـ ص١٢٦و١٢٩].**

(*) الهولوكوست : كلمة يونانية تعنى «حرق القربان بالكامل» ، وهى فى الأصل مص دينى يشير إلى القربان الذى يقدم للرب على سبيل التضحية ، ثم يحرق تماما المذبح . وفى العصر الحديث أصبحت الكلمة تشير إلى عملية إبادة اليهود على أ النازيين (المترجم) .

هذا التأكيد ، عاد ليون بولياكوف وسحبه عام ١٩٩١ . اعترف المؤرخ بأنه سقط فريسة نوع من شغف الوشاية ، وأنه لم يصغ لهذا التأكيد إلا بناء على بعض الشهادات من الدرجة الثانية أو الثالثة . [تاريخ وجدل حول المذابح الجماعية-جويارد ١٩٩١ ص٢٠٣].

فى عام ١٩٩٢ كتب السيد يهودا باور فى «ذى كاناديان چويش نيوز» (٣٠ يناير) : أن تفسير ڤانسى لقرار الإبادة كان غبيا .

وأخيرا هناك ما قاله المتحدث الرسمى للمؤرخين الأرثوذكس المعادين لوجهة النظر التعديلية ، وهو چون كلود بريساك ، الذى أكد هذه المراجعة الأرثوذكسية الجديدة . كتب فى ص٣٥ من كتابه : **[محارق أوشڤيتس- الناشـــر CNRS - پاريس ١٩٩٣] : فى ٢٠ إبريل عقد فى برلين مؤتمر ڤانسى ، وإذا كان قد اتخذ قراراً لطرد اليهود تجاه الشرق بهدف إبادتهم «طبيعيا» عن طريق العمل ، فإن أحدا لم يكن يتكلم عن التصفية المباشرة المتعمدة فى الأيام والأسابيع التالية لذلك . لم يتلق معسكر أوشڤيتس أى أمر ، أو تلغراف ، ولا أى رسالة طلب فيها إقامة منشأة تستخدم لهذا الهدف .**

وأيضا أشار فى تاريخ ٢٠ يناير ١٩٤٢ ـ فى مؤتمر ڤانسى ـ فى مجمل التسلسل التاريخى للأحداث حول طرد اليهود تجاه الشرق (ص١١٤) :

وفيه تم الرجوع عن قرار الإبادة : أصبح الطرد .

نستطيع هنا أن نضيف أدلة لنصوص أخرى ، مثل رسالة هايدريتش ، وقد نشرتها بالفعل فى كتابى . . على الأقل بالنسبة للذين قرءوه . على

العكس من ذلك في نورمبرج، لم يأخذوا بأي نص واضح يبين ماهو المعنى المحدد للحل النهائي الذي كان يهدف إليه هتلر.

كان التخطيط الشيطاني لهتلر طرد كل اليهود من ألمانيا، ثم من أوروبا، ويتضح ذلك بالتفصيل في قوانين الحزب القومي الاشتراكي، البند٤ : لن يستطيع أي يهودي أن يكون مواطنا كاملا في ألمانيا. كما حرم عليهم البند ٢٤ بعض المهن.

منذ شهر مايو ١٩٤٠ وحتى قبل الانتصار على فرنسا، كتب هيملر: «آمل أن أرى مفهوم يهودي وقد اختفى تماما بفضل الإجلاء الجماعي لكل اليهود، إلى إفريقيا أو أي مستعمرة أخرى». كان هذا هو الخط الثابت للنازيين.

في ٣ يوليو ١٩٤٠ قام فرانز رادماخر المسئول عن الشئون اليهودية في وزارة الخارجية بإعداد تقرير جاء فيه : الانتصار الساحق يعطي لألمانيا إمكانية حل المشكلة اليهودية في أوروبا . الحل المأمول هو إخراج اليهود من أوروبا.

في يونيو ١٩٤٠، أطلقت فكرة طرد كل اليهود إلى مدغشقر، وكان مشروعا غير قابل للتحقيق بسبب التفوق البحري الإنجليزي.

وكان لابد من إيجاد حل مؤقت للمكان البديل . هذا ماقيل في المحضر: «إنه الرايخ فوهرر إس. إس ورئيس البوليس السياسي، الذي سيكون مسئولا عن مجموع الإجراءات اللازمة للحل النهائي (Endlosung der Judenfrage)، دون اعتبار للحدود الجغرافية» .

[المصدر : إن . جي ٢٥٨٦ , جي]

طُرحت المشكلة اليهودية فيما بعد على مستوى أوروبا المحتلة من النازى ، فقد سمحت انتصارات هتلر فى أوروبا بطرح حل آخر . أعلن الفوهرر فى ٢ يناير ١٩٤٢ : **«يجب أن يغادر اليهود أوروبا . الأفضل أن يذهبوا إلى روسيا»** .

الأفعال أكدت القرارات : واصل هايدريتش مهمته مع التقدم المرعب للجيش الألمانى على الجبهة الشرقية (الاتحاد السوفيتي) ، وقال فى ظل هذا الوضع الجديد : «بالإذن المسبق من الفوهرر ، ظهرت إمكانية الهجرة لمكان آخر : إجلاء اليهود نحو الشرق» (أشرت إليها : ر.ج) .

فى محاكمة نورمبرج ، كشف حادث عرضى عن آلية التزوير ، حيث ترجم مصطلح «الحل الجماعي» إلى « الحل النهائي» .

كان التعبير الأصلى فى الحقيقة -die Gesamtlosung der Judenfrage- أو الحل الجماعى الشامل الذى بعده لن نعود إلى نفس المشكلة . لكن جورينج الذى استخدمه للمرة الأولى ، فى الفقرة الأولى لرسالة بتاريخ ١٩٤١/٧/٣١ ، وبه أعطى لهايدريتش الأمر بالإعداد له (بي. إس. ٧١٠ فى ص٢٦٦) . واستخدم فى الفقرة الأخيرة تعبير -die Endlosung der Judenfrage- وهو التعبير الذى تُرجم بمعنى تصفية المشكلة ، وليس تصفية هؤلاء المتسببين فيها ، واضطر قاضى محكمة نورمبرج أن يعترف بجريمة الترجمة المغرضة فى ٢٠ مارس ١٩٤٦ . لكن رغم هذا الحادث العارض الذى يدمر كل النظريات ، لم تنبس الصحافة بكلمة واحدة عنه .

هذا الحل القطعى لم يكن فى الواقع ممكن التحقيق إلا بعد الحرب ،

وكان البحث عنه دائما فى نفس الاتجاه : طرد كل اليهود من أوروبا . هذا ماقاله بوضوح هتلر للسفير أبيتز : الفوهرر قال له إن لديه نية إجلاء كل يهود أوروبا بعد الحرب .

[المصدر : وثائق السياسة الخارجية الألمانية ١٩١٨ - ١٩٤٥ - مسلسل دى - المجلد العاشر ص٤٨٤]

أخبر هايدريتش فى ٢٤ يونيو ١٩٤٠ ريبنتروب برغبته فى تحقيق «الحل النهائي» فى أقرب وقت .

وكتب : «يقوم لب المشكلة على وجود حوالى ٣ ملايين و ٤٠٠ ألف يهودى على الأراضى الخاضعة اليوم للسيادة الألمانية ، وهى لا يمكن أن تحل بالهجرة من ألمانيا فقط ، أصبح الآن الحل على المستوى الإقليمى ضروريا» .

[المصدر : نص مؤكد رقم ٤٦٤ من قضية إيخمان من القدس]

فى نفس هذا الأمر ، أرسل هيملر مذكرة إلى هتلر كانت خلاصة محتواها : «آمل أن أرى المشكلة اليهودية وقد انتهت تماما بفضل هجرة كل اليهود نحو إفريقيا أو أى مستعمرة» .

[المصدر : فيرتيلجا هيرشيف ، ١٩٥٧]

فى ١٠ فبراير ١٩٤٢ كتب رادماخر مسئول الـ «دوتشلاند الثالث» فى وزارة الخارجية فى رسالة رسمية : «سمحت لنا الحرب ضد الاتحاد السوفيتى بإيجاد أراض جديدة للحل النهائي ، ونتيجة لذلك قرر الفوهرر نقل اليهود ليس إلى مدغشقر ولكن نحو الشرق ، بذلك لم يعد هناك ضرورة لأن تكون مدغشقر هى هدف الحل النهائي» .

المصدر : وثيقة ٣٩٣٣ من محكمة ويلهلماسترس]

ذكر ريتلنجر «الحل النهائى» ص٧٩ - حيث أعادها مرة أخرى على أساس أنها كانت للتمويه دون أن يقدم أقل برهان على ذلك.

أخيرا، البرهان الساطع على أن الهدف الرئيسى لهتلر كان تدمير الاتحاد السوڤيتى، هو الصفقة الأخيرة فى إبريل ١٩٤٤ والتى فيها عرض إيخمان على المندوب الصهيونى برنارد مبادلة مليون يهودى بعشرة آلاف شاحنة.

[بوير : يهود للبيع-الناشر ليانا ليفى . باريس ١٩٩٦ - ص٢٢٧الى٢٢٩]

شهادة بوير كانت أكثر إقناعا من موضوع كتابه الذى حاول من خلاله بيان أن حرب هتلر إنما كانت «حربا ضد اليهود» ص٧٢ وليست ضد الشيوعية.

بينما أخبرنا هو نفسه (ص٨٧) أنه فى إبريل ١٩٤٤ عرض إيخمان على المندوب الصهيونى بران مبادلة مليون يهودى بعشرة آلاف شاحنة (بوير ص٢٢٧وص٢٢٩) والتى استخدمت فقط على الجبهة الروسية (ص٢٢٩).

أضاف بوير (ص٨٦):

اتفق كل المؤرخين على أن هيملر كان يفضل عقد سلام منفصل مع الغرب بهدف تكريس كل قوته ضد التهديد البلشفي(بوير ص١٦٧).

كان فون بابين يأمل بقوة فى اتفاق مستقبلى بين الولايات المتحدة وألمانيا لتشكيل حاجز أمام الشيوعية. (بوير ص ١٨٩).

كان هدف النازيين: «استخدام الشبكات اليهودية للاتصال بالقوى الغربية»، (بوير ص٢٨٣). كانت هذه الفكرة تسيطر على كل الآخرين، فالنازيون كانوا مدركين لوزن اللوبى الصهيونى لدى القادة الغربيين: «كان

النازيون يعرفون أنه على عكس الروس، فإن حكومتى كل من جلالة الملكة والولايات المتحدة من الضعف السياسى الذى يُخضعهما للضغوط التى يمارسها عليهما اليهود» **[بوير ص٢٦٠]**.

«فى نهاية عام ١٩٤٤، ظهرت بوضوح رغبة هيملر فى إقامة علاقات مع الغرب، وقد استعان باليهود - من بين آخرين - لهذا الهدف» **[بوير ص٣٢٦]**.

«مبادلة اليهود بالمعدات العسكرية وإقامة علاقات دبلوماسية مع الغرب، يمكن أن تؤدى إلى سلام منفصل. هذا كان المأمول - وإلى حرب يشترك فيها الألمان مع الغربيين ضد السوڤيت» **[بوير ص٣٤٣]**.

فشلت فى النهاية المساومات بين النازيين والصهاينة بسبب قيام الأمريكيين والإنجليز بإبلاغ السوڤيت، الذين لم يكن بمقدور الغرب هزيمة هتلر دون الاستعانة بهم. فى ستالينجراد، أصيبت الحملة العسكرية النازية بجراح مميتة، واستطاع الجيش السوڤيتى أن يصمد فى عام ١٩٤٤ أمام ٢٣٦ فرقة نازية وملحقاتها، فى نفس الوقت الذى استطاعت فيه ١٩ فرقة ألمانية أن تصد الجيوش الأمريكية، فى حين قسمت ٦٤ فرقة ألمانية على كل من فرنسا والنرويج. اعترف بوير بذلك:

«الدور الأساسى للاتحاد السوڤيتى فى الكفاح ضد ألمانيا النازية كان بمثابة الدعم الرئيسى لصمود الحلفاء. فقد لقى الجيش الألمانى هزيمته على أيدى الجيش الأحمر. صحيح أن غزو فرنسا فى ٦ يونيو ١٩٤٤، ساعد بالتأكيد على هذا النصر النهائى، لكنه لم يكن العامل الحاسم؛ دون السوڤيت ودون

معاناتهم الشديدة وبطولاتهم التى تفوق الوصف ، ربما استمرت الحرب لسنوات طويلة ، وربما لم ينتصر فيها الحلفاء» (ص٣٤٧) .

كشفت هذه المرحلة النهائية فى التعاون بين الصهاينة وهتلر عن :

١ ـ أنه حتى إبريل ١٩٤٤ كان هتلر قد تربع تماما على السلطة لمدة ١١ عاما ، ولم يكن لحسن الحظ قد أباد اليهود ، بما أنه كان مازال فى بلاده على الأقل مليون يهودي .

هذه هى الإجابة التى أوردها البروفيسور موشى زيمرمان مدير قسم الدراسات الألمانية فى الجامعة العبرية بالقدس ، وذلك فى مقابلة صحفية فى ٢٩ إبريل ١٩٩٥ مع جريدة يوروشالاين :

* سؤال : كان اليهود فى كتاب «كفاحي» هدفا للإبادة ، اعتبر هذا الكتاب دائما خطة عمليات هتلر ، وتعبيرا عن نيته لإبادة اليهود .

* زيمرمان : إذن لماذا انتظر عامين ونصف العام لسن قوانين نورمبرج(*)؟

لو كان لديه النية المسبقة لتدمير اليهود ، هل كان بحاجة إلى القوانين؟

٢ - أنه منذ اتفاقيات هعفاراه فى عام ١٩٣٣ وحتى هذه الصفقة النهائية فى عام ١٩٤٤ ، لم يتوقف الصهاينة أبدا عن التعامل مع هتلر .

٣ - لم تكن أولوية هتلر إبادة اليهود ، لكن الكفاح ضد البلشفية ، وهى المهمة التى جعلته يتمتع حتى عام ١٩٣٩ بتسامح بل وبإعجاب الغربيين الذين رأوا فيه أفضل «متراس ضد الشيوعية» .

(*) قوانين نورمبرج غير محكمة نورمبرج . هى القوانين التى وضعتها ألمانيا النازية للتعامل مع اليهود بصفتهم أجانب وحظرت عليهم بعض المهن (المترجم) .

كانت الحجة الأخيرة للمتخصصين فى علم الأساطير تأكيد (ودون تقديم أى دليل) أن الأمر يتعلق بـ «لغة مشفرة» تتيح الحفاظ على السر المجهول .

افتراض غير معقول .

أشار إليه الكتاب السنوى لليهود الأمريكيين رقم ٥٧٠٢ المنشور فى فيلادلفيا فى صفحة ٦٦٦ عن عصر الاجتياح النازى الذى سيطر على أوروبا حتى الحدود السوفيتية (استمر ذلك حتى ١١ سبتمبر ١٩٤٢) . كان مازال هناك فى أوروبا الخاضعة لهتلر ٣ ملايين و ١١٠ آلاف يهودي - كما أنه كان من الصعب بالطبع قتل ٦ ملايين ـ وحتى لو كان الأمر يتعلق بثلاثة الملايين ، فعملية إبادتهم كانت ستكون عملاقة تستلزم تحريك آلاف الجلادين وشركات تصنيع أسلحة الجريمة ، إذن كان من المحال الحفاظ على مثل ذلك سرا .

«المشروع كان جنونا» ، هكذا قال السيد بريساك فى كتابه «حول محارق أوشڤيتس» ص٥٥ ، وسجل حتى آخر يوم كل العقود وأعمال الشركات الكبرى فى الفصل الرابع ص٥٥ (*) تحت عنوان «تجهيز غرف الغاز ، القتل فى المحارق» .

ذكر أيضا الاعترافات الفنية لـ إس . إس ص ٦١ ، هؤلاء أيضا كانوا على علم تام بالموضوع .

(*) استغل الكثيرون الخلط بين «غرفة الغاز» و«فرن الغاز» عند جزء كبير من الرأى العام . السيد بريساك يتكلم عن هذا فى كتاب «تفنيد» الذى نشر فى أمريكا تحت اسم «التكنيك الفنى لغرف الغاز فى أوشڤيتس» . كما أعاد الكتابة حول الموضوع نفسه بصورة أكثر تعميما عام ١٩٩٣ تحت عنوان «محارق أوشڤيتس» من دار نشر CNR .

كل ذلك يكفى لبيان استحالة وجود سر لمشروع بمثل هذه الضخامة يتضمن إعدام عدد هائل من البشر. وكان لابد من تغيير معانى كل الكلمات لمجرد طرح هذا الفرض: على سبيل المثال «Aussrotung» التى تعنى استئصال، وهى الكلمة التى استخدمها الهتلريون لاستئصال المسيحية (وهو مالا يعنى ذبح كل المسيحيين) ترجمت هذه الكلمة عندما تعلقت باليهود بـ « إبادة ».

هناك مثالان يوضحان هذا السخف: كتبت حنه أرندت فى كتابها: «إيخمان فى القدس» ص١٤٣: «فى مارس ١٩٤١ قبل ستة أشهر من مباحثات إيخمان مع هايدريتش، لم يكن سرا على أى شخص على المستويات العليا للحزب أنه يجب إبادة اليهود، أعلن ڤيكتور براك من مستشارى الفوهرر والذى شهد أمام محكمة نورمبرج، أن إيخمان لم يكن له اتصال بهذه الأوساط، وهو الذى دفعه لشرح ذلك فى القدس حين أخبروه بما يريد أن يعرفه لإنجاز العمل بدقة وبحدود لا أكثر. صحيح أنه كان من أوائل المسئولين على المستوى الأدنى من الحزب الذى يُطلع على سر الدولة (والذى استمر سرا للدولة حتى بعد أن ذاع الخبر فى كل مكاتب الحزب والإدارة، وفى كل الشركات التى تستخدم العمال ـ العبيد، وفى صفوف ضباط الجيش)، لكن رغم كل ذلك احتفظ بالسر. هؤلاء الذين يتم إعلامهم بأوامر الفوهرر لم يكونوا مجرد حاملين للأوامر (مكلفين بالمهام) كانوا من ضمن صفوف حاملى الأسرار !!!».

تبدو الأشياء أكثر وضوحا اليوم. أكد السيد بريساك ـ وهو آخر من يدافع عن التعديليين ـ أن شركات الأشغال العامة المكلفة ببناء

أدوات الإبـادة لـم تلجأ إلـى أى لـغة مشفرة على عـكس مايقـولـون، لم يكن هناك تمويه. ذكرها جريشلمار فى لوموند ٢٦و٢٧ سبتمبر عام ١٩٩٣.

نوه بريساك أيضا بأخطاء كتاب هوس ص ٤١-٥٨ خاصة ص١٠٢، وأيضا كتاب إيخمان ص٤١: الذين بنوا استنتاجهم على ما اعتبروه «دليلاً جازمًا» وهى رسالة بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٣ إلى شركة تويف آند شون لإرسال كاشفات غاز، وهى التى يمكن أن تخص أى جهاز للأمان وليست بالضرورة خاصة بغرف الغاز (جزء من الرسالة ص٧٢).

كذب بريساك أيضا التفسيرات الدانتية(*) حول Sondermassnahmen (تعنى إجراءات خاصة) «هذه المصطلحات ليس لها أى مفهوم إجرامى كما اعتقدوا» ص١٠٧. سخر أيضا من الأرقام التى قدمها ويلرز حول اليهود داخل أوشفيتس «إنها بوضوح غير صحيحة» ص١٤٧.

لم يخف النازيون نواياهم أبدا. فى ١٤ سبتمبر ١٩٤١. أمر كايتل أن يردوا بقتل ما بين خمسين إلى مائة شيوعى أمام مقتل كل عسكرى ألمانى.

[فارو أو. سي ٢٠٥٠ «لا بد من تصفية السوفيت» (ص ٢٤٣)].

(*) نسبة إلى أسلوب دانتى الشاعر الإيطالى الشهير (المترجم).

وهكذا إذن ليس هناك دليل على وجود أوامر بالإبادة كـ «حل نهائى» . في مقابل ذلك تشير أعداد كبيرة من المراسلات والأفعال للقادة النازيين إلى وحشيتهم الحقيقية : طرد كل اليهود خارج ألمانيا، ثم خارج أوروبا، وذلك بعد إبادة أعداد كبيرة منهم بوحشية بالغة، وإلى ضرب اليهود مثل ضرب المعارضين.

إنه لاعتداء على شرفي أن ينسبوا إلى نفى هذه «الجرائم ضد الإنسانية» . لم يتوقف كتابى عن التشهير بها : «التخطيط الوحشى لها» (ص ٦٢ و ص ٢٥١)، «وحشيته» (ص ٩٧)؛ «جرائمه الضخمة ليست في حاجة إلى أى كذب للكشف عن وحشيتها» (ص ١٣٥). وبعد أن حقرت «الظروف الفظيعة التى أسفرت عن عشرات الآلاف من الضحايا» استخلصت أنه :

«كانت هذه هى قائمة الشهداء المبعدين من اليهود والسلاف، وسجل وحشية السادة الهتلريين الذين عاملوهم كعبيد ليس لهم أى قيمة إنسانية» (ص ٢٥٧).

وأضفت (ص ٢٥٧) «لا يمكن الإقلال من شأن هذه الجرائم ولا من معاناة الضحايا التى تفوق الوصف. . . بلا أى شك كان اليهود الهدف المفضل لهتلر بسبب نظريته العنصرية عن تفوق الجنس الآرى» (ص١٥٢) .

* * *

بعد أن تجاهلت محكمة نورمبرج الوثائق والمستندات، وبعد أن تقاعست عن استدعاء أى خبير فى سلاح الجريمة، بقى لهذه المحكمة شهادات الشهود.

انقسمت هذه الشهادت إلى ثلاثة أنواع: شهود الضحايا، ومرتكبو الجرائم، ثم الكتابات والروايات، أو الأفلام التى تضمنت وثائق شبه حقيقية أو خيالية حول هذه المأساة.

اعتمدت هذه المحكمة الاستثنائية - بكل معانى الكلمة - على عينة عشوائية. أخبرنا كتاب السيد دونيديو دو فابر - ص ١٥٢، «أن خمسة عشر من الشهود المختارين والذين كانت شهادتهم أكثر إيحاء، تم اقتيادهم إلى المحكمة لكى تسمعهم. هذا مخالف للمادة ١٧ للقوانين المنظمة للمحكمة التى تنص على أن المحكمة مختصة بتعيين وكلاء رسميين بغرض القيام بكل المهام التى تحددها المحكمة، وبخاصة مهام جمع البراهين» (ص ١٥٣).

هذا المعيار في الاختيار ليس عليه أى تعليق. وبعد أن قام السيد دونيديو دو فابر بإحصاء وكتابة عدد من هذه الشهادات، أضاف فى (ص ٢٠٣): «توضح الأمثلة السابقة خصائص هذه الشهادات، أو على الأقل غالبية الشهادات التى قدمت فى قضية نورمبرج. إنه لمن الصعب التفكير فى أن هذه الشهادات تعطى فكرة دقيقة جدا ومخلصة للحقيقة، حتى ولو كانت بعد حلف اليمين. اهتم مقدمو هذه الشهادات بجعلها فى الخفاء فى سبيل دفاعهم الذاتي...».

انطبق ذلك على شهود الاتهام مثلما انطبق على شهود الدفاع.

بالنسبة لشهود الدفاع، لا بد من إضافة التهديد بل التعذيب، الكفيل بالحصول على الاعترافات.

أيد ذلك فيدال ناكيه، الذى لا يمكن أن يتهم بالموالاة للنازيين، حينما أثار

أنه «فى وثائق أوشفيتس، توجد شهادات تعطى الانطباع بالتبنى الكامل للغة المنتصرين» [**مغتالو الذاكرة، الناشر لاديكوفارت، ١٩٨٧ ص ٤٥**].

أما المثال الأكثر نموذجية على ذلك (ويعتبر الأكثر أهمية) فهو القائد السابق لأوشفيتس، رودلف هيس. ففى روايته أمام الجمهور، عدل شهادته الأولى فى ٥ إبريل ١٩٤٦، وأوضح بدقة السيناريو الذى كان ينتظره منه موجهو الاتهام. لم تكن شهادته حول الفظائع مليئة بالتناقضات والمغالطات فقط - والتى كشفها المؤرخون فيما بعد - ولكن كان يجب الانتظار حتى عام ١٩٨٣ حتى يقدم روبير باتلر «جحافل الموت» وفيه يروى بكل فخر، التعذيب الذى استخدمه لانتزاع الاعتراف المطلوب من هيس وإجباره على التوقيع عليه. وهو ما رواه هيس فى سيرته الذاتية: **«حصلوا على اعترافاتي بعد ضربي. لم أكن أعرف ماذا يوجد على الورق، لكننى وقعت عليه» [قائد من أوشفيتس ص١٧٤]**.

وفي «محارق أوشفيتس» ١٩٩٣ ص١٣١، أخبرنا السيد برياك أنه «ضُرب بكل قسوة وأوشك على الموت عدة مرات قبل أن يوقع على اعترافاته».

ظهر ذلك حتى فى تقرير جيرستين - الظاهرة أضاليله - أن محكمة نورمبرج، اعتمدت قليلا على البراهين، ورفضت أن تأخذ فى الحسبان ما جاء فيما بعد فى كتب: «طبيب فى أوشفيتس» للدكتور ميكلوس نايسزلي، الطبيب المجرى، المعتقل فى أوشفيتس - الناشر جويار ١٩٦١، ولا «الموسوعة اليهودية» ١٩٧١ ولا ما جاء فيما بعد فى «موسوعة الهولوكوست» ١٩٩٠.

أما بالنسبة لشهود الاتهام، فنذكر هنا ما كتبه السيد چورج ويلرز، رئيس لجنة التاريخ من مركز التوثيق اليهودى فى پاريس، أثناء تغيير اللوحة التذكارية، الموجودة على متحف «أوشڤيتس» لتبديل رقم ٤ مليون بحوالى مليون قتيل. كتب يقول: «لا يجب أن نأخذ فى الحسبان التقديرات غير المسئولة لقدامى المُعتقلين» [**«لوموند چويف» ـ أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٩٠ . ص١٨٧ و ص ١٤٥**].

كثير من هؤلاء اعترفوا بعد الشهادة بفترة طويلة، بأنهم شهدوا بما لم يشهدوه. كمثال نموذجي وواضح على ذلك الدكتور بنديكت كاتزكى، الذي خلف والده فى رئاسة الحزب الاشتراكى الديمقراطى النمساوى. فبعد أن كان قد أعلن: «إن أقصى مدة للحياة فى أوشڤيتس كانت ثلاثة أشهر (على الرغم من أنه هو شخصيا اعتقل هناك طوال ثلاث سنوات)، عاد وكتب فى كتاب: «الشيطان واللعين» المنشور فى سويسرا ١٩٤٦، حول «غرف الغاز»: «إننى لم أرها بنفسى لكنى تأكدت من وجودها من الكثيرين من الأشخاص الموثوق بهم».

هناك المؤرخ الفرنسى الكبير، ميشيل دى بوار عميد كلية كاين، عضو المعهد ومعتقل سابق فى ماسوشن، الذى كتب فى سنة ١٩٨٦ فى «واست ـ فرانس» فى أيام ٢ و ٣ أغسطس ١٩٨٦ : «تحدثت عن «غرفة الغاز» مرتين فى الدراسة التى قمت بها عن ماسوشن فى عام ١٩٥٤ . حيث أكدت يقينا وجود غرفة للغاز فى ماسوشن، لكنها لم تكن فى أيام اعتقالى فى المعسكر، لأنه لا أنا ولا أى شخص آخر كان يمكن ألاّ يعتقد فى وجودها؛ إنها إذن كانت «ثقافة» تلقيتها بعد الحرب وقبلتها».

وفى ١٩ أغسطس ١٩٦٠ فى «دى زيت»، أكد الدكتور بروسزات - الذى أصبح فى عام ١٩٧٢ مدير معهد التاريخ المعاصر فى ميونيخ - **أنه لم يكن هناك غرفة غاز فى أى معسكر على أراضى الرايخ القديم.**

وفيما يختص بالأفلام، فمن بين العديد منها - والمفروض علينا كل أسبوع من التليفزيون وفى قاعات السينما - سنذكر فقط أشهر هذه الأفلام: «الهولوكوست» و «شُواه»(*). وقد وجهوا إلى اللوم على تسميتى لهذه الأفلام بـ «أعمال بلا قيمة» و «تجارة شُواه». لقد استعرت المصطلحين من السيد فيدال ناكيه. من مجلة «إسبرى» عدد إبريل عام ١٩٧٩. عندما تكلم عن فيلم «الهولوكوست»، الذى اعتبره فى كتاب «مغتالو الذاكرة» (ص١٤٩) «تشكيلاً جديداً للوهم»، وأضاف بالتحديد: «لقد أشرت إلى هذه القصة الخيالية البائسة فى «جمهور وعمل بلا قيمة». وأضاف أيضا (ص٢٨) «رقم ٦ ملايين قتيل يهودى الذى جاء من نورمبرج، ليس مقدسا ولا نهائيا».

وكشف عن «أن ما يجب الحديث عنه هو الاستخدام اليومى للمذبحة الكبرى من قبل الطبقة السياسية الإسرائيلية. ذلك أن مذبحة اليهود لم تعد حقيقة تاريخية معاشة. . . . حتى تصبح وسيلة للسياحة والتجارة» (ص١٣٠).

فيدال ناكيه هو الذى تحدث عن «تجارة شُواه» حيث استعرت منه التعبير

(*) «شواه» كلمة عبرية ذات دلالة دينية تعنى «حرق القربان»، وتستخدم فى الأدب الصهيونى للإشارة إلى إبادة اليهود على أيدى النازيين (المترجم).

حول فيلم «شُواه». وكان ليون جيك قد كتب أيضا فى عام ١٩٨١ فى «دراسات يدفاخن» (القدس عدد ٢١٤): «ليس هناك تجارة تفوق تجارة شواه».

وأذكر فقط أن فيلم «شُواه» حصل فى عام ١٩٨٥ علي ٨٥٠٠٠٠ دولار من بيجن، لكون هذا المشروع «مشروعًا ذا فائدة قومية». جاء فى (وكالة التلغراف اليهودية) فى ٢٠ يونيو ١٩٩٦، وفى (چويش چورنال- نيويورك- ٢٧ يونيو ١٩٩٦، ص ٢).

الأمر الذى أتاح للمخرج چاك لانزمان اهتمامًا إعلاميا ضخمًا وجمهورا مُنتقى، بداية من روبرت بادينتر إلى داڤيد روتشيلد، لتلقى الجائزة الممنوحة له من المؤسسة اليهودية الفرنسية، وبحضور السيدة دى فونتينى (منظمة حفل ملكة جمال فرنسا)، كرئيسة للجنة التحكيم. كان ذلك تكريسا لفكرة «الهولوكوست» ومذبحة ستة الملايين يهودى، وهى الفكرة التى أكد السيد مارتين بروسزات أنها كانت «رمزية» فى ٣ مايو ١٩٧٩ أثناء قضية «روين فونبورن». وكتب عنها: لوك روزنويج فى ٥ يوليو ١٩٨٢ فى ليبراسيون: «إن رقم ٦ ملايين بدا رمزيا»، وذلك فى مقاله «البحث التاريخى فى مواجهة مذبحة اليهود». قال: **«هذا الرقم، المقرر سلفا، تراجعه أعمال المؤرخين، وهو بصفة عامة فى انخفاض. . . . . . . فى نهاية المطاف، سيظهر بوضوح وهم فكرة الإبادة، وبقياس أوسع فإنها لم تُقترح من البداية».**

وللحقيقة، إذا كان فيلم «شواه» للانزمان قد أنتج لأجل رفع معنويات المتشددين، فإن الفيلم انحدر- وبشهادة المؤلف نفسه- إلى أدنى مستوى

بالفعل. اعترف المخرج چاك لانزمان **«كيف أصنع فيلما من لا شيء؟» [نوڤيل أوبزرڤتور ٢٦ إبريل ١٩٨٥]. «كان يجب صنع هذا الفيلم من لا شيء، دون وثائق أرشيفية، كل شيء كان خيالاً» [«لوماتان» ٢٩ إبريل ١٩٨٥]. «كان الفيلم أثر عن أثر عن أثر... من لا شيء نصل إلى لا شيء» [«الإكسبرس» ١٠ مايو ١٩٨٥].**

هناك شيء من الأسى عن هذا التصور للإبداع الجمالى، حيث نبع الخيال هنا من العدم. إنها على طريقة كاليجولا عند كامى، من نظرته العبثية ينتج غياب الإدراك هذا شيئًا ممسوخًا، مثلما كان اليهودى فى الفكر المعادى للسامية حتى القرون الوسطى رمزا للشر المطلق المُستوحى من الشيطان، والفظ المزيف فى «پروتوكولات حكماء صهيون»، ذلك أن القسوة الأبدية للبشر هى محرك التاريخ، (كما جاء فى كتاب جولدهاين)، أو فى قصة سفاحي هنود أمريكا، أو فى تجارة العبيد، أو فى هيروشيما، أو غلاة مكافحة الشيوعية مؤلفى «الكتب السوداء».

چاك لانزمان وفيلمه «شواه» يتشابه فى كونه نوعًا من التعديل. «الهولوكوست ليست علامة مسجلة، ولا صندوقًا للتجارة!» هكذا أعلن آلان فيدالى فى **[الهولوكوست، خسارة وفوائد-سود-واست ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠].**

كتب آلان فانكيلرو: «يعتبر چاك لانزمان بمثابة صاحب الامتياز الأول للإبادة .... لقدابتدع تعريفًا جديدًا لمعاداة السامية: معادى السامية هو الذى لا يقدم المناولة والاعتراف للفيلم الفريد. عبادة الذات هذه، ممقوتة ومثيرة للسخرية. إذا كان لدى مجلة نوڤيل أوبزرڤتور قليل من الرحمة، لما

لفتت نظر الناس إلى «سقوط فنان» [**«حالة لانزمان» - لونوڤيل أويزرڤتور، ٣١ يناير ١٩٩١، ص ١١٨**].

واعتبر تزفيتان تودوروف أن: «شواه فيلم عن الكراهية، صُنع من الكراهية ويُعلم الكراهية» [**«مواجهة إلى أقصى حد»، الناشر سويى - ١٩٩١ - ص ٢٥٥**].

مثال آخر من الحاضر: «قائمة شندلر»، رواية صدرت طبعتها الأولى باللغة الإنجليزية فى عام ١٩٩٤ وكان عليها تنويه:

«هذا الكتاب هو عمل خيالى. الأسماء، الصفات، الأماكن، المغامرات، هى من وحى خيال المؤلف، أى مختلقة. كل تشابه مع أحداث حقيقية، مع أماكن أو مع أشخاص متوفين أو على قيد الحياة، هو من المصادفة البحتة».

[توشستون. روكفلر سنتر ١٢٣٠ شارع أمريكا. نيويورك ١٠٢٠]

فى الطبعات التالية، اختفى منها التنويه السابق، وأنتجوا عن هذه القصة فيلما، ولكى يبدو وكأنه وثائقي ومعتمد على الشهود، تم تصوير وتركيب مشاهد كاملة بالأبيض والأسود لكى يُكسبوها روح وثائق الأرشيف.

مثلما أصبحت الأسطورة تاريخًا، هنا أصبحت الخرافة شهادة.
الاقتباس يكون من القصة الحقيقية للجرائم والمعاناة الأكيدة. لكن ما هى الحقيقة التاريخية لأساطير مشابهة لبطل فيلم لانزمان؟ مصفف شعر ماهر، تعرض لسوء معاملة بشعة، لكن حقيقية فى معسكر تريبلانكا، أعطى حبوب الهلوسة مما جعله يتخيل ستين امرأة عارية وخمسة من مصففى الشعر

فى محل لتصفيف الشعر مساحته أربعة أمتار مربعة، أى ١٥ إنسانًا فى المتر المربع. لا دانتى، ولا شكسپير ولا جويا بلوحته المشهورة «فظائع الرب» استطاعوا خلق مثل هذا الضلال من وقائع حقيقية بالفعل.

ذلك لأنهم كانوا يملكون حاسة ضخامة الأسطورة والتى ليس لها علاقة باللامعقول، لكنها على العكس توضح المراحل التى يمر بها الكائن البشرى لكى يصبح إنسانيا وربانيا، وأيضا مراحل سقطاته وجرائمه.

***

نقد التناول الصهيونى للتوراة، و«للكتب التاريخية» (خصوصا كتب يشوع وصموئيل والملوك) ليس معناه أبداً الإقلال من شأن الكتاب المقدس وما يحتويه هو أيضا من الملاحم الإنسانية والربانية للإنسان. تضحية إبراهيم هى نموذج أبدى لتخطى الإنسان لقيمه المؤقتة، ومنطقه الضعيف باسم القيم المطلقة التى تصل بين كل ذلك. ونفس الشيء بالنسبة لـ «الخروج» فهو ما زال رمزاً للانتزاع من العبودية، ورمزاً للنداء الذى لا يُقاوم للرب للتحرير.

إننى أقرأ وبلا أى قلق كتاب يشوع.

كما علمنا كبيرا المفكرين اليهود، ابن ميمون وإسبينوزا، فإنه يوجد إله متعال ليس فيه أى صفات مشتركة مع الإنسان، لا يستطيع أن يكلمنا إلا خلال الحِكَم والأمثال، وطبقا لمستوى إدراك الإنسان فى كل عصر.

علمنا الكتاب المقدس هذه الرسالة العظيمة: لا يُهزم الإنسان الذى يسكنه الرب.

لكن أحد المتطرفين حرَّف هذه الرسالة قائلا فى كتابه المتحيز لعرقه، إن

إبراهيم ـ الذى قالت لنا التوراة إنه كان «رحالةأراميا»(*) (أى سوريا) ـ كان أباً للشعب اليهودى فقط، كما اختصر هذا الكاتب معجزة تحالف الرب مع «كل عائلات الأرض» إلى مجرد هبة لقبيلة محددة، مثلما فعل كل آلهة الشرق الأوسط لتحضير البدو للانتقال من حالة الترحال إلى حالة الإقامة. عندما أستمع إلى ما يروى عن «الخروج» وكأنه معجزة لقدرة الرب المُدَّخرة لشعب واحد، وشق البحر لعبورهم وإبادة ٦٠٠ ألف رجل، ومع تصاعد لهجة التعظيم للمعجزة، أنسى الصورة والرسالة العالمية التى تحملها لكل الشعوب فى كفاحها من أجل الحرية.

على العكس من ذلك، فى مواجهة «القراءة النبوية للكتاب المقدس» (كما قال الأب پيير بعد الحاخام موسى منوهن) نتجه إلى القراءة القبلية. ونصل هنا إلى مقدمة المرشد العام للجيش الإسرائيلى، الحاخام جاد نافون الذى أعطى فى عام ١٩٩٦ مثال يشوع لحل المشكلات العصرية. كتب بارون إزرا فى ذلك فى الصحيفة الإسرائيلية «هاآرتس» فى ٢٢ يناير ١٩٩٦.

منطق «إسرائيل الكبرى»، مع المساندة غير المشروطة من واشنطن، يمكن أن يكون مفجراً لحرب عالمية ثالثة، أو كما يقول تعبير: هنتجتون: «حرب الحضارات الأولى».

المطالبة «المقدسة» بـ «إسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات ـ وهى النتيجة المباشرة للقراءة المتطرفة للكتاب المقدس، أى القراءة الحرفية الانتقا التى تحول الرموز العظيمة للأنبياء ولرجال الدين إلى قصة قومية بل قبلية

(*) عاش الأراميون رحلاً فى بلاد الشام والعراق.

هى بدعة ضرورية للسياسة الصهيونية . وهى تقود إلى هذا التناقض : تقدر إحصاءات الحكومة الإسرائيلية نسبة المتدينين بـ ١٥٪ فقط ، أى أن الأغلبية العظمى من الشعب تعتقد أن هذه الأرض ملكهم نتيجة وعد إلهى ، مع أنهم لا يؤمنون بوجود إله!

وكان بن جوريون الكافر هو الذى أطلق الشعار المقدس لـ: «المملكة الثالثة لداود» .

أيا كانت الحكومة ، من حزب العمال أو الليكود ، فإن الأحزاب «الدينية» المتطرفة والتى لا تمثل سوى أقلية تافهة تفرض طلباتها .

وكان موشى ديان ، أحد رجال حزب العمل قد أعلن : **«إذا كنا نملك الكتاب المقدس ، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس ، فلا بد أن نملك أيضا الأرض المقدسة ، أرض القضاة(*) ورجال الدين» [جيروزاليم پوست ـ ١٠ أغسطس ١٩٦٧]**. يدل هذا بصفة خاصة على الجهل بنصوص الكتاب المقدس .

ولكن الهدف كان استخراج من الكتاب المقدس ما يبرر سياسة التوسع الدائم والعدوان والمذابح التى تقوم بها السياسة الإسرائيلية .

فى عام ١٩٧٤ ، وفي جريدة يديعوت أحرونوت ، استخدم مناحم باراتسى نصوص الكتاب المقدس لتعريف الموقف الإسرائيلي تجاه

(*) القضاة هم مجموعة من الكهنة تولوا حكم قبائل العبرانيين فى بداية استقرارهم ، وكانوا يجمعون بين السلطتين الدينية والزمنية . ويديرون أمور تلك الجماعات على أساس عشائرى أبوى (المترجم) .

الفلسطينيين : **«هذا الوباء الذى أخبرنا عنه الكتاب المقدس. . . . . لاستيلائه على الأرض الموعودة، فلا بد أن نتبع مثال يشوع لاستعادة أرض إسرائيل والإقامة فيها كما أمر بذلك الكتاب المقدس. . . . . لا يوجد مكان على هذه الأرض لشعوب أخرى غير الإسرائيليين. الأمر الذى يعنى أنه يجب علينا أن نطرد كل هؤلاء الذين يعيشون عليها. . . . إنها حرب مقدسة فرضها الكتاب المقدس».**

عندما أستمع فى التليفزيون الفرنسى، للبرنامج الإسرائيلى لصباح الأحد ومؤتمره حول «الخصائص الأخلاقية والروحية ليشوع»، وأهم الأعمال التى تُعرف عنه هى الاستيلاء على «أريحا»، أجد نفسى مضطرا لاستخلاص أن تحريف الرموز إلى قصص تاريخية يؤدى إلى جريمة.

وأقول لمثل هذه الأنواع من المتعصبين ما قاله لهم چان چاك روسو فى روايته «إميل» : **«ربكم ليس ربنا. الرب الذى يبدأ باختيار شعب واحد لتدمير الشعوب الأخرى ليس أبا لكل البشر».**

كيف يمكن فى الحقيقة أن تعتقد أن يشوع هو ابن لرب الجيوش؟ أو أن القتل ينبع من الحب؟

إن ما نرفضه، هو القراءة الصهيونية، القبلية والقومية، لهذه النصوص، وفكرة «الشعب المختار» والتى تبرر مقدماً الهيمنة والمذابح.

أرض إسرائيل ليست أكثر من أى أرض أخرى، لم يُوعد بها، وإنما تم غزوها مثل أراضى فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، طبقا لعلاقات القوة التاريخية فى كل قرن.

ليس الموضوع إعادة صياغة أبدية للتاريخ بضربات المدفع ، لكن ببساطة أن نتيح للجميع ، تطبيق القانون الدولى الذى لا يخلد علاقات الغابة .

وفى حالة الشرق الأوسط خاصة ، فإن الأمر يقتضى فقط تطبيق قرارات التقسيم التى اتخذتها الأمم المتحدة وقرار ٢٤٢ ، الذى حرم فى نفس الوقت انتهاك حدود الدول المجاورة ، والاستيلاء على مصادر مياههم ، كما طلب القرار الانسحاب من الأراضى المحتلة . إن المستوطنات فى المناطق المحتلة بطريقة غير مشروعة ، المستوطنات التى يحميها الجيش الإسرائيلى ، وتسليح المستوطنين ، إنما هى فى الحقيقة فرض الأمر الواقع لاحتلال يجعل من المستحيل قيام سلام عادل ، وتعاون سلمى ودائم لشعبين متساويين ومستقلين ، السلام الذى يرمز له بالاحترام المتبادل ، وليس بالاستحواذ المتفرد على القدس ، أرض التقاء الديانات الإبراهيمية الثلاث .

لم أكن أتخيل أن استخدام تعبير «الأساطير المؤسسة» فى كتابى أصبح له مؤيدون من إسرائيل ، وتسلسل الأحداث البسيطة يفرض ذلك . أعتقد أيضا أن الحقيقة تفرض نفسها على كل فكر غير منحاز .

قرأت فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٤ ، مقالتين لمؤرخين إسرائيليين تكشفان عن أنه من خلال وثائق الأرشيف التى تغطى سنوات ١٩٣٥ إلى ١٩٥٥ ، استخلص الطلبة الآتى : **«الجامعة ووزير التعليم الإسرائيلى طورا رؤية رسمية للدولة وللتاريخ اليهودى مُؤسسة على أساطير مبرهنة ذاتيا» .**
[كوربيه إنترناشيونال - ١٦ نوفمبر ١٩٩٤]

وجه البروفيسور باروخ كيمرلينج فى صحيفة ها آرتس اللوم إلى «مؤرخ رسمي» طلب «العودة إلى الأساطير» ! «إنه يرغب فى علم صهيونى ، أو

بمعنى آخر علم أيديولوچى أو بمعنى آخر : لا علم» . وكشف أيضا عن أنه على عكس الرواية الرسمية ، فإن الفلسطينيين لم يهربوا طواعية من أرضهم فور سماعهم نداءات الدول الأجنبية .

المؤرخ بيني موريس كشف عن وجود «برنامج . د»، فى الفترة من ١٩٤٧ إلي ١٩٤٩ الذى أمر الضباط بـ «تنظيف الأراضي المستولى عليها بما فى ذلك طرد سكان المدن العربية» .

مؤرخ إسرائيلى آخر : توم سيجيف، كتب فى هاآرتس : **«الدولة الإسرائيلية . . . . قامت على الأساطير منذ بدايتها . . . . المؤرخون الجدد يعملون فى بلاد لا يوجد فيها بكل بساطة نتاج سابق لمؤرخين، لكن يوجد فيها علم للأساطير القومية . . . . المدخل لأرشيف جديد يتيح إعادة بحث كثير من المسائل الأساسية» .**

مع خصوصية الصفات المتفردة لمذابح اليهود، لا يجب نسيان كل المذابح الأخرى : مذابح الهنود والزنوج ، مذابح هيروشيما وڤيتنام، مذابح فلسطين ولبنان ، حيث لقى آلاف الضحايا الأبرياء حتفهم ، هم أيضا لم يقتلوا عقاباً على ما فعلوه ، ولكن عقاباً لما كانوا عليه .

أيضا ودون إنكار بشاعة مذابح اليهود، لا نستطيع بدعوى عدم الانتقاص منها ، أن نقوم بالانتقاص من كل المذابح الأخرى ، مسببين بذلك «تمييزاً عنصريا بين الموتى» الذى تحت المسمى الأسطورى «الهولوكوست» يجعل من معاناة اليهود مقصورة عليهم دون غيرهم . أنتج الهولوكوست المقدس مشروعاً ربانيا على طريقة «صلب المسيح» فى الأساطير المسيحية . لا بد أن يكون واضحا أن هذه الصفة الخاصة المتفردة مرتبطة بعقيدة دينية لا

نستطيع أن نفرضها على الذين لا يؤمنون بها، والذين سيظلون حتى فى الموت من المبعدين.

لا يمكن أن توجد «ديمقراطية» حقيقية فى مجتمع يميز بين مواطنيه بمقياس عرقى أو دينى. وهذا ليس صحيحا فقط فى الدولة اليهودية، حيث اليهودى هو من يكون ابنا لأم يهودية، أو الذى يتم تحويله طبقا لـ «هالكا» مثلما جاء فى «قانون العودة».

هذا التمييز العنصرى المسمى ديمقراطية، هل يمكن أن يطلق على دولة «مسيحية» أو دولة «إسلامية» يُعامل فيها أيضا مواطنون على أنهم من الدرجة الثانية، لأنهم لا ينتمون إلى نفس دين أو عرف القائمين على السلطة؟

■ الفصل الثالث ■

الجلسة الثانية «٨ يناير ١٩٩٨» . باريس

سيدى الرئيس :

أطلب السماح لى بإبداء بعض الملاحظات حول مناقشات الجلسة السابقة للقضية :

جاء فى قرار إحالتى إلى محكمة الجنح المُرسل إلىّ فى ٧ مارس ١٩٩٧ ما يأتى :

«ارتكبت جنحة رفض جرائم ضد الإنسانية كما حددتها المادة ـ ٦ ـ من القانون المنظم للمحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن فى ٨ أغسطس ١٩٤٥ ، وهى الجرائم المرتكبة سواء من أعضاء في منظمة تُسمى إجرامية بتطبيق المادة ـ ٩ ـ من القانون المنظم ، أو مرتكبة من شخص عُرف عنه ارتكاب مثل هذه الجرائم وأدين بأحكام قضاء فرنسية أو دولية . العمل المذكور مُتحفظ عليه فى مجمله بداية من الصفحة ـ ٧ ـ بجملة «التطرف محرك العنف والحرب ؛ هو المرض الفتاك فى عصرنا» . مستكملا حتى صفحة ٢٦٨ » .

أستطيع أن أجيب عن كتابى :

استندت الأسئلة الموجهة لي فى جلسة الاستماع السابقة على المقاطع

التى جرمتها «الليكرا» (بينما الفقرات الأخرى، كما قالت السيدة حنه أرندت حول كتابها «إيخمان فى القدس» ، يقولون إنها فقرات منسوخة قام بهـا أتبـاعـهـا منذ الشكوى الأولى (أو بالأصح الوشاية الأولى) من «الليكرا») .

قد أشرت فى بيانى التمهيدى، إلى أن كل هذه الفقرات مزورة من الطبعة الأصلية، قامت بها «الليكرا» .

يبدو واضحا، لأى شخص يقرأ كتابى دون نظارات ملونة، أننى أحتج بصفة خاصة على سياسة القادة الإسرائيليين والمنظمات الصهيونية التى تدافع عنها «الليكرا» بلا حدود وبلا تحفظ .

على سبيل المثال، التزموا الصمت تماما أمام فصول كتابى المتعلقة التعاون الدائم بين قادة الصهاينة والنازيين فى الفترة من سنة ١٩٣٣ وحتى سنة ١٩٤٤ .

أطلب منك إذن سيدى الرئيس وبكل إلحاح أن تتيح لى الدفاع عن كتابى فى مجمله مثلما جاء فى استدعاء المحكمة، وليس طبقا للشكل المشوه ـ عن قصد ـ ممن وشوا بي .

إن هذا يبدو لى أكثر أهمية من النقطة الأساسية فى الاتهام الموجه ضدى، وهو هذا الخلط المتعمد بين اليهودية والصهيونية . الشاهد الوحيد الذى استدعته «الليكرا»، وهو السيد تارينرو لم يقل غير ذلك .

واحد من أعز أصدقائى من الرهبان الكاثوليك ـ هو الآن في أحد الأديرة الألمانية ـ قال لى بعد جلسة الاستماع الأولى فى المحكمة : فى كل مرة كنت

تقول فيها «صهيونى» كانوا يدعون أنك تقول «يهودى». بمثل هذا التعسف فى اللغة، يمكن أن يضعوا على لسانك أى شيء.

نصحنى قائلا: «في رأيي أنك يجب أن تبدأ بتعريف الصهيونية، بعدها لن يبقى أي شىء من الاتهام المرفوض «بمعاداة السامية» والذى يحاول أعداؤك أن ينسبوه إليك».

اسمح لى سيدي الرئيس، أن أتبع هذه النصيحة. بعد ذلك سأكون جاهزاً، كما يقول القانون، وبصفة خاصة ضميرى، للإجابة عن كل الأسئلة التى ترغبون فى توجيهها إلى.

أشكرك مقدما على الموافقة على هذا الطلب شديد التواضع.

***

ماهى الصهيونية ؟

وجدت التعريف الأكثر رسمية فى «الموسوعة الصهيونية وإسرائيل» التى نشرتها هرتزل بوك ـ نيويورك عام ١٩٧١ برعاية رئيس إسرائيل. تحت مادة «صهيونية» (ص ١٢٦٢ ـ المجلد الثانى) يقول هذا التعريف: «مصطلح أطلق فى عام ١٨٩٠، على الحركة التى جعلت هدفها عودة الشعب اليهودى إلى أرض إسرائيل (فلسطين). منذ ١٨٩٦، ارتبطت «صهيونية» بالحركة السياسية التى أسسها تيودور هرتزل».

عندما أسس تيودور هرتزل هذه الحركة السياسية، واجه معارضة كبيرة من غالبية اليهود وحاخاماتهم.

البرهان: الجزء الأكبر من المجلد الأول من «يوميات» تيودور هرتزل،

الذى يغطى الفترة من ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨ ، خُصص للإجابة عن بيانات قادة الحاخامات فى ذلك الوقت ـ مثل الدكتور جودمان الحاخام الأكبر لڤيينا ؛ الدكتور مايبوم ، رئيس الجمعية المقدسة بألمانيا ؛ الدكتور خوجيلستاين ، مؤسس ورئيس جمعية الحاخامات الليبراليين وحاخامات بيلس وشتيتن ؛ والحاخام الأكبر فى لندن أدلر ، وحاخام بروكسل بروخ . وخصص الجزء الأكبر للرد على بيان كلود مونتيفيور رئيس الجمعية اليهودية الليبرالية فى إنجلترا ورئيس الجمعية الأنجلو ـ يهودية . هناك أيضا رد على بيان اللجنة التنفيذية لجمعية حاخامات ألمانيا والموقع من حاخامات برلين ، فرانكفورت ، بريسلو ، هبرستدت وميونخ ، وهو البيان الذى يعترض على «المفاهيم المغلوطة» حول «مبادئ اليهودية وأهداف معتنقيها » . جزء من هذا الرد على ذلك البيان كان الدعوة للمؤتمر الصهيونى الأول ، وشمل جدول أعماله هذا الجزء من كتاب هرتزل ، وفى النهاية جاءت التعليقات حول معارضة المجمع الدينى اليهودى فى ميونيخ للدعوة للمؤتمر الصهيونى الأول ، الأمر الذى أدى إلى نقل مكان عقد المؤتمر من ميونيخ إلى بازل(*)!

لخص روفوس لوارزى رد المنظمات اليهودية الأوروبية على رسالة
نزل قائلا : « عارضته أهم المنظمات اليهودية فى أوروبا الغربية ـ التحالف
سرائيلى العالمى لفرنسا ، وفرعه النمساوى ، التحالف الإسرائيلى ،
معية الاستيطان فى لندن» .

[المصدر : روفوس لوارزى «إسرائيل : تاريخ الشعب اليهودى» كليفلاند ١٩٦٦ ـ ص ٥٢١ ، ٥٢٢].

(*) انظر «الفكرة الصهيونية» لرابين هرزبرج (نيويورك ١٩٥٩ ، ص ٢٠٩).

وكتب ماكس نوردو، أحد أقرب المساعدين لهرتزل فى عام ١٩٠٢ : «النقطة الوحيدة التى تمنع ، ربما إلى الأبد، إمكانية تفاهم اليهود الصهاينة واليهود غير الصهاينة ، هى قضية القومية اليهودية. هؤلاء الذين يعتقدون ويؤيدون فكرة أن اليهود ليسوا أمة لا يمكن بالتأكيد أن يكونوا صهاينة(*)» .

أعطى چاكوب فلاتين (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨) تعريفا قوميا لليهودية. «أن تكون يهوديا لا يفترض أبدا الانضمام إلى مذهب دينى أو أخلاقى . . لكى تكون جزءًا من الأمة ليس ضروريا أن تؤمن بالدين اليهودى أو بالمفاهيم الروحية اليهودية» ٢٢ ـ ١ .

ج ـ هـ جوثيل (١٨٦٢ ـ ١٩٣٦) أول رئيس لاتحاد الصهاينة الأمريكيين لخص بوضوح تام الفكرة : « نحن نعتقد أن اليهود هم أكثر من جماعة دينية بحتة، إنهم ليسوا عرقًا فقط ولكن أمة(**) » . ص ٢٢ ـ ١١ .

هرتزل لم يخف أبدا نواياه، كتب فى «الدولة اليهودية» ـ ص ٢٠٩ : «المسألة اليهودية ، ليست بالنسبة لى ، مسألة اجتماعية ولا مسألة دينية، ولكنها مسألة قومية » . وأكد فى رسالته إلى سيسيل رودس أنها مسألة استعمارية (***) ١٢٠ .

مسألة قومية، بل وقومية بمفهومها السيئ الذى ظهر في أوروبا القرن

(*) نفس المرجع السابق ص ٢٤٣ .

(**) نفس المرجع السابق ص ٥٠٠ .

(***) راجع فى صفحة ٢٨ رسالة هرتزل إلى رودس.

التاسع عشر، أى أنها تقوم على أسطورة العرق، لجوبينو إلى هتلر، وأسطورة الأرض فى كتاب «نداء إلى الأمة الألمانية» فيشت وكتابه «التلال الملهمة» - بار.

لم تترك رسالة هرتزل إلى سيسل رودس أى شك حول هذا الموضوع، الفكرة الأساسية عند هرتزل هى أن يطبق فى الشرق الأوسط نفس السيناريو الذى طبقه سيسيل رودس فى جنوب إفريقيا: إنشاء شركة بميثاق على غرار نموذج شركة الهند، تحت حماية قوة استعمارية عظمى مثل إنجلترا، التى عرضت عليه بدورها «أوغندا» من أجل هذا، والتى قبلها هرتزل بسرور. طلب هرتزل أيضا من ملك إيطاليا الحصول على ليبيا، لكن رفاقه لفتوا نظره إلى أن فكرة «العودة» إلى فلسطين يمكن أن تكون محركا قويا لليهود المتدينين الذين سيرون فيها وطنا روحيا.

تعرف هرتزل الدبلوماسى الواقعى على الجانب الذى يمكن أن يستفيد منه، والذى أسماه بنفسه: «الأسطورة الجبارة» **[يوميات - ١ - ص ٥٦]**، بالإضافة إلى أن هذا الموقع (فلسطين) سمح له باستغلال منافسات القوى العظمى فى الشرق الأوسط: وعد الإنجليز بحماية طريقهم إلى الهند من خلال فلسطين التى تقع على مفترق ثلاث قارات، ثم قال للقيصر، إنه سيعاونه ضد الإنجليز فى مشروعه للدخول إلى الشرق الأوسط عن طريق إنشاء خط للسكة الحديد «برلين - إسطنبول - بغداد».

عند الجميع كان هرتزل يستغل معاداة السامية، قائلا مثلا للوزير الروسى فون بليف: «سنخلصكم من ثواركم اليهود». وكان بالفعل يعتقد أنه

«سيكون معادو السامية أفضل حلفائنا» [يوميات ـ ١ ـ ص ٢٨٧]. الهدف في الواقع كان مشتركا: تجميع كل اليهود في جيتو عالمي. وحدة الهدف هذه ستفسر فيما بعد التعاون بين الصهاينة والنازيين الذي قمت بتحليله في كتابي، بداية من اتفاقيات هعفاراه التي أتاحت هجرة اليهود الأثرياء إلى فلسطين وفي نفس الوقت محاربة الحصار الاقتصادي لنظام هتلر الذي نظمه العالم كله ضده. فطبقا للاتفاقية وعد هتلر منظمة بيتار(*) بالحماية طوال خمس سنوات، والسماح بتنظيم ميليشياتها وإصدار صحف، هذا بينما كان هتلر متشدداً ضد الألمان اليهود الذين فرض عليهم وضعا مهينا يوماً بعد يوم في المجتمع الألماني.

لم يكن شاغل الصهاينة هو إنقاذ أرواح اليهود لكنه كان إقامة دولة قوية في فلسطين.

سار في هذا الطريق إسحق شامير، أحد القادة الثلاثة الذين رأسوا جماعة «شتيرن»، والذي عرض على النازيين التعاون العسكري من عناصر جماعته المسلحة «الأرجون» ضد الإنجليز، الأمر الذي أدى إلى اتهام الإنجليز له بـ «الإرهاب والتعاون مع العدو».

(*) منظمة بيتار منظمة شبابية صهيونية تأسست في بولندا عام ١٩٢٣، وانتشرت فروعها في بلاد أخرى فيما بعد. كان هدفها إعداد أعضائها عسكريا وتأهيلهم للعمل الزراعي للاستيطان في إسرائيل. تأثرت هذه الجماعة بالفكر الفاشي الذي ظهر في أوروبا في هذه الفترة، واعتقدوا أن العنف هو السبيل لبناء الدولة الصهيونية. قام أعضاء من هذه المنظمة في باريس بالاعتداء على الصحافيين والإعلاميين العرب والإيرانيين بعد جلسة النطق بالحكم في قضية جارودي (المترجم).

فى النهاية قام ممثلا الوكالة اليهودية كاستنر وبراند وبموافقة كل القيادة الصهيونية ، بعقد الصفقة مع نظام هتلر لمبادلة مليون يهودى فى مقابل ١٠ آلاف شاحنة تخصص للحرب على الجبهة الشرقية ، والترتيب لسلام منفصل بين نظام هتلر الألمانى والغربيين.

عندما مَثُل كاستنر بعد الحرب أمام إحدى المحاكم الإسرائيلية ، كان تأكيده أنه لم يتحرك بمفرده وإنما بموافقة كل القيادات الصهيونية ، كافيا لكى يتم اغتياله. ففى زمن المحاكمة ، كان كل هؤلاء القادة الصهاينة المشار إليهم وزراء فى حكومة إسرائيل. (رد له اعتباره فيما بعد !!).

اليوم، تكشف الصهيونية أكثر من أى وقت مضى سوء أدائها كقومية متطرفة عدوانية واستعمارية، وذلك فى ضوء افتراض هنتجتون «صدام الحضارات بين الحضارة اليهودية ـ المسيحية والتحالف الإسلامى ـ الكونفوشيوسى».

تقع دولة إسرائيل بالضبط على محور هذا العالم الذى يريد هنتجتون أن يشطره إلى نصفين ، وحسب المهمة التى أوكلها لها تيودور هرتزل منذ قرن بالضبط فى كتابه « الدولة اليهودية » : «نحن سنكون فى آسيا ، الحصن المتقدم للغرب أمام البربرية الشرقية».

وُلد كتابى وسط هذا الخطر الداهم على العالم بعد أن شقه هنتجتون بهذه الرؤية المستقبلية لمصلحة هيمنة أكبر قوة عسكرية على كوكب الأرض.

من هنا ، قام الصراع العنيف بين الإيمان بإله لكل البشر ، وبين القومية الصهيونية السياسية، وساعدت القراءة القبلية للكتاب المقدس على إيجاد

نوع من الدعاوى الدينية القومية والاستعمارية للصهيونية السياسية لتيودور هرتزل، ثم لدولة إسرائيل فيما بعد، ووقف فى مواجهتها اليهود الذين رأوا فى هذا المشروع السياسى نوعًا من الخداع للإيمان النبوى اليهودى.

السطر الأول من كتابى يقول : « هذا الكتاب هو قصة بدعة ».

(بدعة : مجموعة من الناس تختار الخروج عن المألوف المعتقد من دين).

كتاب الحاخام موسى منوهن « انحطاط اليهودية » ، لا يقول شيئا آخر ، فعنده : الصهيونية هى التعبير الواضح عن هذا الانحطاط . (أكرر هنا متطوعا النداء المؤثر) ص ٥٦٦ : «إن قلبى ليتمزق من مظاهر الانحطاط المستمرة فى اليهودية المعاصرة: اليهودية العالمية، الأخلاقية والإنسانية لأنبيائنا، تتحول الآن إلى قومية مدعية اليهودية، طامعة بشراهة فى المدى الحيوى . . . أريد أن أقول للإسرائيليين : عودوا إلى رب آبائكم ، إلى يهودية النبوة ، تخلوا عن دين النابالم، عودوا إلى الحدود التى أعطيت لكم عام ١٩٤٧ من الأمم المتحدة على حساب العرب المعوزين، وعيشوا حياة بناءة وليست هدامة».

كتب الحاخام إمانويل لفين : «الصهاينة يقودوننا إلى الكارثة ».
[اليهودية فى مواجهة الصهيونية ـ الناشر : كوجاسى ١٦٦٩ ص ٦٤].

ولحسن الحظ ، هناك مفكرون يهود، فى إسرائيل نفسها وفى المهجر، أدركوا هذا الخطر القاتل، ويتكلمون عن « الحالة الصهيونية». وهناك عدد من اليهود يتزايد يومًا بعد يوم يدركون الطريق المسدود للصهيونية ، ظهر ذلك فى فشل الاحتفال بمرور مائة عام على المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل، حيث لم يحضر حتى رئيس إسرائيل ولا حتى رئيس الوزراء.

تظهـر اليـوم بوضـوح أكـثـر المخـاطر التى يمكن أن تنتج عن البـدعـة الصهيونية، وخاصة مع سياسة نتنياهو، لكن الأكثر خطرا هو تناقضاتها الأساسية: الصهيونية التى وضع أسسها الملحدون من أتباع تيودور هرتزل والأب المقدس لإسرائيل بن جوريون، طبقا لهم لا يمكن أن توجد دون «الأرض الموعودة كفرض أساسى» وطبقا لتعبير هرتزل فى يومياته «العودة: الأسطورة الجبارة» ص٥٦ .

وتقول الإحصاءات الحديثة لوزارة الداخلية الإسرائيلية إن ١٥٪ فقط من الإسرائيلين يمارسون طقوس الديانة اليهودية .

تعتمد الصهيونية السياسية إذن على هذه التناقضات : تُقنع المواطنين بأن هذه الأرض أعطاها لهم الرب الذى لا يؤمنون به!

المطلب الدموى الذى وصفته الوكالة اليهودية فى «كيفونيم» بضم كل الدول المجاورة « من النيل إلى الفرات» لإقامة إسرائيل الكبرى لا يؤيده سوى أقلية تافهة من الأحزاب الدينية الذين يتحكمون فى تشكيل الحكومة وإسقاطها، وهو الخطر الذى اتضح الآن، كخطر على سلام العالم وعلى مستقبل الدولة الإسرائيلية نفسها، المستقبل الذى لا يمكن أن يكون مستقبلاً سالمًا ومزدهرًا ما لم يتخلص من «صهيونيته» ويقبل القانون الدولى، وتقبل إسرائيل أن تكون دولة مثل الدول الأخرى، مندمجة فى الشرق الأوسط إلى جانب دولة فلسطينية لها نفس الحقوق ونفس الواجبات .

حتى هذه النقطة، فإن الوضع هو ما وصفه البروفيسور المتدين : يشياهو

ليبوفيتش فى كتابه الأخير « إسرائيل واليهودية »(*) : «أقول إن إسرائيل الكبرى هى فكرة مكروهة » ص ٢٥٣ .

«لا يهم الأمريكيين سوى الاحتفاظ هنا بجيش من المرتزقة الأمريكيين مرتدين الزى العسكرى للجيش الإسرائيلى ، والذى يمكن أن يستخدموه لأغراضهم فى اللحظة المطلوبة » ص ٢٢٦ .

ثم استنتج : **« قوة القبضة اليهودية تأتى من قفاز الصلب الأمريكى الذى يغطيها والدولارات التى تبطنه»** ص ٢٥٣ .

رد الفعل الرافض للسياسة الصهيونية ، التى تستغل الدين اليهودى وعمومية أنبيائهم ، يظهر بقوة يومًا بعد يوم : حدث أثناء غزو لبنان أن قام كل من بيير مانديس فرانس وناحوم جولدمان بالتعبير عن استنكارهما .

وبنفس هذا السخط لمثل هذه السياسة ، قام مائة مثقف يهودى فرنسى بالهجوم على سياسة الحكومة ، من ضمن هؤلاء : كل من البروفيسور چانكلفيتس ، مينكوفسكى ، رادينسون ، پيير فيدال ناكيه ، الذين أعلنوا رفضهم : **« اللجوء المنهجى للقوة الوحشية ، والبحث عن الهيمنة العسكرية فى هذه المنطقة من العالم»** ، واستنتجوا : «أمام جحود العدالة هذا ، وأمام هذا الاحتقار للقيم الذى دمجوا فيه أجيالا من اليهود ، نحن نرفض بكل قوة كل تضامن مع السياسة الإسرائيلية الحالية» .

(*) مات أخيرا البروفيسور « ليبوفيتش» فى الجامعة العبرية فى القدس . وهو لم يكن عالما فى الثقافة الموسوعية وفى الرياضيات والأساطير الدينية فقط ، لكن أيضا كان أحد مديرى «الموسوعة العبرية» ، ومتخصصا فى دراسات ابن ميمون .

يظهر اليوم بوضوح بين الإسرائيليين وبين يهود العالم نفس رد الفعل الرافض للعنجهية الدموية للقادة الإسرائيليين.

أذاع الصحفى آمينون كابيلوك هذا الكلام المهم : «**إرهاب : زعيم الليكود ليس على لسانه سوى هذه الكلمة. يعتقد أن تظاهرات الشباب الفلسطينى الذين يقذفون الحجارة هى أعمال إرهابية؛ النشاط الدبلوماسى الهادف إلى عزل إسرائيل على الساحة الدولية هو إرهاب سياسى**».

كان ماهرا فى استخدم هذا التهديد للوصول إلى السلطة. لم يفكر السيد نتنياهو فى هذه الظاهرة. كيف ولد هذا الإرهاب؟ من يغذيه؟ كيف يمكن أن يؤدى حرمان شعب من حقوقه إلى قيام العناصر المتطرفة فيه بمهاجمة المدنيين الأبرياء؟ يهوى رئيس الوزراء الإسرائيلى الدعاية، كما فعل عندما أعلن أمام إدارة حزبه: « تخيلوا أنتم أن أحداً من عندنا يقول: حتى توافقوا أنتم (الفلسطينيون) على هذا أو ذاك الاقتراح السياسى، نحن سنواصل تشجيع إرسال جولد شتاين لقتلكم. هذا بالضبط مايفعله الفلسطينيون». «مقارنة مذمومة» هذا كان عنوان المقال الاختتامى فى صحيفة : هاآرتس فى اليوم التالى لهذا التصريح [**ها آرتس ٦ إبريل ١٩٩٧**].

وأضاف آمينون كابيلوك هذه المعلومة :

حتى بعد هجوم ٢١ مارس (*)، ٥٥٪ من الأشخاص الذين استطلع

(*) هجوم فدائى قامت به مجموعة انتحارية فلسطينية فى تل أبيب فى مارس ١٩٩٧، وأدى إلى وقوع ثلاثة من القتلى وأربعين جريحاً.

رأيهم أعلنوا مساندتهم مثل الماضى لاتفاقيات « أوسلو » ، وأيد الاتفاق ٦٪ أكثر من الماضى . عارضه ٣٧٪ ولم يجب عن السؤال ٢٪ . ونقلا عن إحصائية أخرى ، ولأول مرة ، أيدت غالبية مطلقة من الإسرائيليين اليهود (٣ر٥١ ٪) موافقتها على قيام دولة فلسطينية بشرط أن تؤدى إلى سلام عادل بين إسرائيل وفلسطين ـ عارض ذلك ٢ر٤٤٪ و ٥ر٤٪ لم يكن لهم رأى . **[يديعوت أحرونوت ـ ٣ إبريل ١٩٩٧] .**

كما أعلن وزير الخارجية الأمريكى السابق السيد چيمس بيكر عن «خيبة أمله فى أن حكومته استخدمت حق الڤيتو ضد قرارات مجلس الأمن المعارضة لنشاطات الاستيطان » . وأضاف : «بما أنه ليس هناك أعذار للقنابل ، فليس هنا أيضا أعذار للبلدوزورات » **[لوموند ٤ إبريل ـ ١٩٩٧] .**

ملخص نيويورك تايمز : « إذا ماتت عمليات السلام ، فإن اسم كلينتون لابد أن يتصدر شهادة الوفاة » **[نيويورك تايمز ـ ٧ إبريل ١٩٩٧] .**

ولأول مرة قسم الرأى العام الأمريكى مسئولية أزمة السلام : فإذا كان ٣١٪ من الأمريكيين نسبوا ذلك إلى الفلسطينيين ، فإن ٢٨٪ اتهموا الإسرائيليين و ٢٢٪ لم يحكموا لأحد الخصمين . صرح آلان فانكيلرو فى لوموند ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ . «أعتبر السياسة الصهيونية لنتنياهو مثل الكارثة الروحية» . ورفض «لغة التمييز العنصرى التى برزت من الخفاء» . . . «لكى أقول ذلك بوضوح أكثر ، يوجد الآن فاشيون يهود فى إسرائيل ، وأيضا فى أمريكا وفى فرنسا ، هناك فاشيون ، مثل زعيم حزب الليكود ، وهؤلاء الذين رسموا وجه ياسر عرفات وبلاحياء فى موسوعة معادى

السامية، وذلك أثناء حفل الاستقبال الذى أقيم فى «أكوابولفارد» على شرف أحد قادة اليمين المتطرف الإسرائيلى. أتى فاشيون المظاهرات التى نظمت من «ثروفاوبيرر» بعد هجمات حماس فى القدس وفى تل أبيب ومعهم راية مكتوب عليها : مسيرة السلام = أوشفيتس، ويطلقون صيحات غضبهم ضد اليهود الآخرين المنحازين لحقوق الإنسان. هناك حقيقة قوية لابد أن تأخذها فى حساباتها كل الحكومات الإسرائيلية والمستوطنون وكل من يؤيدهم. هؤلاء الكاوبوى حاملو الرشاشات والطاقية على الرءوس لن يقبلوا دون اعتراض نقلاً حقيقيا للسيادة فى الضفة الغربية».

أضاف آلان فانكيلرو، متذكراً انضمامه القديم إلى الصهيونية : «كل شىء تغير مع السياسة الإسرائيلية الحالية : لابد من المعاناة الناتجة مما يسمونها تفرقة العنصرية، حتى لا نضع أنفسنا اليوم فى مكان الفلسطينيين ونفهم ما داخلهم من ضيق وإحباط. ستتأثر طبيعة التضامن مع إسرائيل، فى حالة ما إذا استمرت الكلمة الأخيرة للكاوبوى حاملى المدافع الرشاشة والطاقية على أس».

كتب چاك ديروجى (چاكوب وايزمان) ـ الذى توفى أخيرا للأسف ـ كتب فى لوموند ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ تحت عنوان «لا فلس واحد لإسرائيل الكبرى». وبعد أن قام هو الآخر بتذكر ماضيه الصهيونى، أضاف : «كل شىء تغير منذ ثلاثين عاما من احتلال الضفة الغربية والجولان : سياسة الأمر الواقع التى تطبق فى هذه الأراضى، تعتبر أولا عقبة فى سبيل اتفاقيات السلام وتحول الانتصار الكبير فى حرب الأيام الستة إلى حرب للغزو وإنشاء دولة يهودية ثيوقراطية جديدة».

وبعد أن ذكر بـ«القاتلين بالحق الآلهى» مثل باروخ جولد شتاين وإيجال عامير، استطرد قائلاً: « **هذا الشر يسرى فى دماء طلبة المدارس الدينية بفعل الحاخامات الفاشيين**».

وخلص إلى « لا فلس واحد لخطة بيبى بطريقة شارون. لا فلس واحد «لإسرائيل الكبرى»، هذه الخرافه المستحيلة التى تهدد بالخطر السلام والديمقراطية».

أى أنه بين غالبية اليهود الشرفاء، أصبحت شعارات مثل « الأمن» لدولة تهدد أمن كل جيرانها باحتلال أراضيهم، وتعلن عن نيتها لضم هذه الأراضى، أصبحت مثل هذه الشعارات أقل إقناعا، وتفقد مصداقيتها يوما بعد يوم، تماما مثل الرجل ذى الأصول النازية الذى يصر على أن يطلق لفظ «إرهاب» على كل عمل « للمقاومة » يتم فى الأراضى المحتلة بغير شرعية، سواء فى القدس أو فى الضفة. رد فعل يهودى منوهن فى الرسالة التى بعثها إلىّ، فى اليوم التالى لانفجار الكاميكاز فى القدس، معبر تماما فى هذا الشأن. انظر أيضا الموقف الشجاع والواضح لمدام بيليد التى فقدت ابنتها فى هذه المذبحه عندما قالت: « بيبى ماذا فعلت؟ إنها سياستك التى قتلت ابنتى! ».

كما أوضحت مدام ليا رابين فى التليفزيون الفرنسى كيف اغتال المتطرفون زوجها، الرئيس رابين.

من نداء المثقفين اليهود الموقع من چاك ديرومى وفيدال ناكيه فى لوموند ٢٣ أغسطس-١٩٩٧، يستنتج بوضوح وطبقا لتقديرات السيد ثيوكلين

الرئيس السابق لجمعية ـ CRIF ـ والخبير فى الرأى العام اليهودى ـ أن الـ ٦٥٠ ألف يهودى فى فرنسا «الأقلية المنظمة منهم . . مرتبطة أكثر بالجمعيات المكونة للـ« CRIF » . وإذا ما جرؤت «الليكرا» على الإعلان عن عدد أعضائها ، سيظهر بوضوح أنها لا تمثل على أقصى تقدير سوى عُشر مجموع اليهود الفرنسيين » . وأضاف بيان المثقفين الفرنسيين : « أن من بين اليهود المناضلين المنظمين ، فقط أقلية صغيرة منهم تعارض اتفاقيات أوسلو . وإذا كان الآخرون لايجرءون على التعبير ، فذلك لأنهم « ملجمون » بتأييدهم المطلق للحكومة الإسرائيلية ، وهو التأييد الذى يستغله المتطرفون » .

واستنتج بيان المثقفين : « لابد من التدخل بسرعة لوقف السباق نحو الهاوية : هدم عملية السلام ؛ العودة المتعمدة لسياسة الاستيطان . . وهى الأعمال التى ستؤدى مباشرة إلى اشتعال المنطقة . غالبية اليهود فى كل أنحاء العالم ، لم يعرفوا حتى الآن إلا واجباتهم . يتحتم عليهم الآن باسم القيم المشتركة للعدالة ، أن يستخدموا حقهم فى التدخل ضد السياسة الانتحارية . قوى السلام فى إسرائيل تطلب منا ذلك : مُطالبين بالإعلان ـ دون انتظار الشر ـ بعودة حوار السلام الإسرائيلى ـ الفلسطينى والعربى» .

يبدو لى هذا النداء أكثر إقناعا من أعمال اللوبى الصهيونى فى فرنسا الذى يتشابه أكثر فأكثر مع أمثالهم من المتطرفين الإسرائيليين .

علمنا من لوموند ١٩ إبريل ١٩٩٧ أن «موظفا» فى مدرسة سان كوين لومون ، وبمساعدة «الليكرا» وأذنابها ، قام بسحب خمسين كتابا من المكتبة اعتبروها تعديلية خطيرة ، وتدعو إلى التسامح مع جرائم الحرب **[لوموند ٢** .

٣ مارس ١٩٩٧]. من بين هذه الكتب : أعمال لسولجنيتسين ، الحائز على نوبل ، ودوينو وبايريفيت ، فى الأكاديمية الفرنسية وفومارولى فى كوليج دى فرانس. وكان لابد من تدخل شخصى لوزير التعليم فى ذلك الوقت فرانسوا بايرو ، لمنع الأمر الذى قال عنه كلود درون مدير دار نشر نستوك وفايار: إنه إعدام بالحرق ، صغير وعادى ، ذكرنا بمحرقة محاكم التفتيش و«الهولوكوست» لكتب نورمبرج.

وأضاف السيد دوراند أنهم «يتهمون كتابا وكتبا لم يكلفوا أنفسهم حتى بقراءتها لأنهم يفضلون الوشاية والإعدام بلا محاكمة على جهد الدراسة والمناقشة».

وأضيف: إن القضية المثارة اليوم حول كتابى تكشف عن هذا الأسلوب الذى أسماه دوراند فى استنتاجه (وأذكره أنا) أسلوب المحرضين الأغبياء.

الحملة الموجهة ضد كتابى من الصحفيين المكررين لنفس الوشايات ضد الأب بيير وضدى، تؤكد أنه لو كان هناك باب للدعارة السياسية فى موسوعة «جينس» للأرقام القياسية، لاحتل الصحافيون الفرنسيون أفضل مكان فيه.

صحيح أنهم كانوا يحتمون بقانون فابيوس - چيسو الذى يحدد الحقيقة التاريخية غير القابلة للمساس، ويسمح بإلغاء كل ما يتعداها، وحتى لو كانت حقيقة مثبتة بقوة مثل تلك المتعلقة بمسئولية مذابح كاتين.

إن قانون «فابيوس - چيسو » يظهر جهلا معرفيا وأيضا تاريخيا - وكما

أوضح الأب آبو - أن هذا القانون لم يبق للقاضى الحق فى إصدار الحكم، إذا قال أو لم يقل المتهم الحقيقة، بما أن الأكذوبة هى حقيقة مقدسة بالقانون.

* * *

أُثيرت مشكلة مالية اتهمتنى بـ « التمويل العربى» لأن مراسل وكالة الأنباء الفرنسية نشر خبراً يقول إن زوجة الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، منحتنى هدية قدرها ٥٠ ألف دولار. وأنا سعيد أن أشير هنا إلى أن زوجة الشيخ زايد والتى أدين لها بالفضل - أنشأت « صندوق مساعدة»، لتتيح لنا الدفاع ضد وشايات القادة الإسرائيليين والمتواطئين معهم فى وسائل الإعلام الفرنسية (هذا فى الوقت الذى سُدت فيه أمامنا وسائل التعبير: تليفزيون، صحافة مكتوبة، كتب، ورفضوا أى حق لنا فى الرد)، ليس فقط من أجل الفلسطينيين وكل دول الشرق الأوسط المحتلة بصورة غير مشروعة من إسرائيل، ولكن من أجل السلام العالمى المهدد بالتحالف الإسرائيلى- الأمريكى الذى يتمتع بنظام إعلامى يملك وسائل ضخمة.

وهنا أتيحت لى الفرصة لدراسة تمويل الدعاية الإسرائيلية فى فرنسا، حيث تسيطر بالفعل على مجمل وسائل الإعلام، (سينما، تليفزيون، صحافة مكتوبة ومسموعة، ودور نشر، وحتى الكتب الدراسية).

ففى فرنسا، كتاب «دليل اليهودية الفرنسية» الذى نشرته الصهيونية وبالتحديد السيدة أورلاند هادنبرج والذى سرعان ما سُحب من التوزيع، سنعرف منه الآتى، والذى سأتركه للقارئ دون أى تعليق أو ترتيب للكلام:

أسس «الصندوق الاجتماعى اليهودى الموحد» ص ٧٣ - ٥٤ - «جمعية نهضة اليهود عام ١٩٧١ على يدى هادنبرج، وهى ترغب فى زرع نظام

اللوبى في فرنسا. . . . . » ص ٨٠ ـ «يهود فرنسا، فى غالبيتهم هم مؤيدون بلا شروط لإسرائيل. كل حزب سياسي إسرائيلى له فروعه فى فرنسا. . » ص٥٠ .

«إن مهاجمة إسرائيل، كأنها مهاجمة لوجود اليهود فى فرنسا» ص ٩١ .
«منظمات يهودية عديدة أسست في أمريكا، لها ممثلون فى فرنسا. . . . . مثل لجنة اليهود الأمريكيين (أميريكا ن چويش كوميتى) التى أسسها اليهود الألمان الأثرياء المقيمون فى الولايات المتحدة» ص ٩٢ .

«السنوات طويلة حصلت جمعية «مفصل» على دعم مادى بلا حدود من المنظمات اليهودية الغربية» . . . ص ٧٤ ـ «تمتعت جمعية «اليهود المجددون» بتأييد عدد من الشخصيات الإسرائيلية، خاصة في بريمور، وهى مكونة أساسا من نشطاء الأشكيناز. . . . واستطاعت لسنوات عديدة أن تجمع عددا لا بأس من الجمهور» ص٨٢ .

هذا يعنى أن مجموع هذه المنظمات لا تستطيع الحياة دون المساعدة المالية من «الوكالة اليهودية» المنبثقة عن المنظمة الصهيونية العالمية .

أما سفارة إسرائيل فهى ليست محايدة تجاه التطورات الداخلية . . . .

غير أن عددًا من التجارب الأخيرة أظهرت أنه رغم أن المعاهد اليهو مع حصولها على دعم مادى وإنسانى من الدولة الإسرائيلية ـ إلا أنها تحـ بكل استقلالها . (!) (علامة التعجب من عندى) ص ٩٢ ـ «الأموال التى يـ جمعها عن طريق (AUJF اتحاد المنظمات اليهودية الفرنسية) يتم تقسيمـ بطريقة غير متساوية بين الدولة الإسرائيلية والجمعيات اليهودية فى فرنسا .

أتاحت هذه المنظمات لـ «الصندوق الاجتماعى اليهودى الموحد» زيادة السيطرة على معظم المعاهد اليهودية في فرنسا.

هل ستشهد الساحة السياسية فى فرنسا دورًا جديدًا لليهود؟ هذه القضية لم يبت فيها بعد، لكن هناك عددا من الأحزاب السياسية لم تنتظر وأقامت بالفعل فروعا لها فى الأوساط اليهودية الفرنسية، مثل «اليهودية والحرية» فى الحزب الديجولي الفرنسي ومثل «اشتراكية ويهودية» فى الحزب الاشتراكى الفرنسي».

أعتقد أن هذه النصوص لا تستدعى أي تعليق. كل شىء موجود فيها: الاعتراف بوجود لوبى وبتمويله الأجنبى، وبالتغلغل داخل كل الأحزاب، والتصويت اليهودى. فقط لم يعترفوا بأن هذا اللوبي القوي الفاعل فى آلية المجتمع، وخاصة فى (السياسة والسلاح) لا يمثل سوى ١٠٪ من يهود فرنسا، كما اعترف ثيوكلين عندما كان يدير هذه البؤر ومجموعات الضغط. لم يعترفوا أيضا بأن يهود فرنسا فى مجملهم ليسوا ممثلين بهؤلاء الأشخاص وليسوا مسئولين عن حقارتهم. المأساة هى أن المكان الذى تشغله هذه الطغمة الحاكمة، تهدد بتصرفاتها بصعود موجة من معاداة السامية والتى علينا محاربتها.

الشـــــهود:

فيما يختص بممثلى «الجانب المدنى» (موجهى الاتهام إلينا)، استمعنا بكل احترام للذكريات الحزينة للسيد بولان، المعتقل القديم، وكنت شخصيا شديد التأثر، لما عايشته بنفسى فى معسكرات الصحراء من تجارب مماثلة لما

عايشها السيد بولان في المعسكرات الألمانية. لم آخذ في الاعتبار كثيرا هذه التجارب المأساوية (التي ذكرها السيد بولان بموهبة تمثيلية تدل على أنه تدرب على الإلقاء الدرامي متنقلا من مدينة إلى مدينة)، مثلما نشاهد في التليفزيون مرة أو مرتين في الأسبوع أفلاما - (أقل موهبة من السيد بولان لكنها تهدف إلى نفس التأثير العاطفي) - تسفر في النهاية عن إصابة الجمهور بالملل من كثرة التكرار. نسمع كثيرا عبارات: «لقد فعلوا الكثير» المقصود هنا «هوليوود» وأصدقاؤها الصهاينة في العالم. يهدد هذا الإغراق باندلاع موجة من معاداة السامية (بسبب اللبس الذي يمكن أن يحدث بين اللوبي الصهيوني والملايين من اليهود الشرفاء).

فيما عدا شهادة السيد بولان المؤثرة، ولكن الغريبة تماما عن هذه القضية، فالجرائم التي ارتكبها النازي لم أنكرها أبداً (هذا فضلا عن أنني كنت أحد ضحاياها)، فكل الأعمال القانونية للشهود وللمحامين على الجانب المدني كانت تعبر عن اضطرابهم: كانوا يعتمدون على لا شيء، (مثل أحد المخرجين الذي تمت الإشارة إلى عمله في هذه القضية - لم تكن عنده أي حقائق). يبذلون أقصى جهدهم لتزييف الحقيقة، كانوا يكررون طوال مرافعتهم أنه في كل مرة كنت أقول فيها «صهيوني» كنت أقصد «يهودي»، وذلك دون أي دليل في هذه القضية التي ارتكزت في النهاية على هذا الخلط المسبق، لتصبح في الحقيقة قضية نوايا.

استخدموا في ذلك تحايلاً مثل حالة الشاهد الوحيد الذي استدعاه من اتهموني، السيد تارنيرو الذي لم يتردد في تحريف فقرة من كتابي تنتهي بعبارة: «أن تكون يهوديا اليوم يعني أن تكون متصلا بإسرائيل» متعمدا إخفاء الحقيقة عن جمهور الحاضرين في المحكمة وهي أن هذه العبارة لـ

تكن من تأليفى، ولكنها للكاتب الإسرائيلى شلومو آفينيرى، وقد ذكرت ذلك فى كتابى مع اسم المصدر: **[صناعة الصهيونية الحديثة: ١٩٨١ ص٢١٩].**

شكلت معظم مرافعات الاتهام أمثلة مماثلة للتزييف:

- استند أحد المحامين على رسالة لدعمى وصلتنى من السيد فوريسون وفى نفس الوقت بمنشور آخر كتبه بقسوة ضدى نفس السيد فوريسون.

- استشهد محام آخر بسلسلة من الاتصالات التليفونية بينى وبين قس دومينيكى وسكرتيرته، وكأنه يملك حق التنصت على الاتصالات التليفونية.

- استشهد محام ثالث باعترافات تلقاها من الأب پيير، والتى - لسوء حظ المحامى - تتعارض تماما مع كتابات الأب پيير الحقيقية، التى تتلاءم مع أفكاره.

- أكد محام آخر أن الفلسطينيين يرفضون الاعتراف بإسرائيل، هذا برغم أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت علنيا ورسميا بإسرائيل. والحقيقة هى أن إسرائيل هى التى ترفض القيام بالمثل.

- زعم محام آخر، أنه كانت هناك مظاهرات أمام سفارة فرنسا بالقاهرة، والحقيقة هى قيام وفد من الكتاب والفنانين يتقدمهم نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل، حيث استقبلهم بلطف السفير الفرنسى، وأعلنوا أمامه أن القضية التى اتهمت فيها طبقا لقانون تعسفى، تشوه الوجه المشرف لفرنسا كوطن لحقوق الإنسان، فى مصر وفى العالم كله.

ومما لابد من توضحيه : أن كتابى تُرجم إلى ٢٣ لغة : من اليابان إلى الولايات المتحدة، من اليونان إلى المجر، من إيطاليا إلى البرازيل، وفى كل أنحاء العالم فرنسا فقط التى قدمتنى إلى المحاكمة بسببه .

أشعر بالإهانة لبلدى التى تركت نفسها للعناصر الرسمية لقوى أجنبية لتحركها : الليكرا وأذنابها .

تعرض القائمون بنشر أعمالى للاتهام (وأيضا للإدانة) بطريقة تعسفية فى مقاطعة «كانتون دى فود» بسويسرا، حتى إن السيد شوفالاز (المؤرخ والرئيس السابق للكونفدرالية السويسرية) كتب فى چورنال دى چنيف وفى تريبيون دى لوزان واصفا هذه الأحكام الوحشية بأنها «مكارثية»، «قضية للشعوذة» و«محاكم للتفتيش». إنه لمثير للغضب أن تنحدر فرنسا إلى هذه الدرجة .

ـ طلب أخيرًا واحد منهم (وكانوا كثيرين) وبكل عنف من أحد شهودى، القس بارمنتيه : «ماذا كنت تفعل أمام كتاب ينكر مذابح سانت بارتلمى؟» .

أجابه القس :

«كنت سأقرأ هذا الكتاب، وأنا واثق بأننى كنت سأجد فيه كثيرا من البراهين لتدمير هذه الحجج . لهذا لم تكن لتعن لى فكرة استدعاء الشرطة» .

عندما لم يجد الذين اتهمونى أى حجج سوى حجج النوايا والمشاعر وسوء الفهم، نسبوا لى هذا الاتهام الذى تدحضه تماما كل أعمالى السابقة وحياتى التى خصصتها للحوار .

■ الفصل الرابع ■

مـرافـعة المحـامى فـيرجيس

قانون فابيوس - چيسو ، قانون عنصرى

قبل مناقشة نص القانون المفترض فيه حماية ضحايا الجرائم ضد الإنسانية على صعيد الصحافة ، لابد أولا من تعريف ماذا تعنى كلمة «إنسانية» فى اللغة الفرنسية ، وفى قانون «چيسو» .

فى اللغة الفرنسية ، فإن كلمة «إنسانية» فى المفرد ، تعبر فى نفس الوقت عن نوع البشر فى مجملهم وعن شعور الرحمة الذى يجب على كل شخص أن يبديه تجاه الآخرين من أمثاله .

إذا كانت هناك كلمة فى اللغة الفرنسية لا تقبل الاستثناء فهى هذه الكلمة . الإنسانية هى للجميع أو : ليست لأحد .

ويظهر عكس المعنى السابق تماما فى قانون «چيسو» والأحكام القضائية الخاصة به . فالإنسانية فقدت معناها .

الملحوظة الأكثر غرابة هى أن السيد «چيسو» يكتب أحيانا فى جريدة تسمى «الإنسانية» - لومانيتيه - والمؤكد أن لا أحد من القراء يفكر فى أنها لا تعنى سوى بإسرائيل .

هنا يكمن الحدث .

استبعد السيد «چيسو» من حماية قانونه كل ضحايا المذابح الأخرى والجرائم الأخرى التى ترتكب فى العالم أمس واليوم.

استبعد ضحايا العبودية الذين وصفهم «القانون الأسود»(*) بأنهم مجرد أجسام، وبدقة أكثر أثاث وليسوا بشرا.

أشار رئيس محكمة «كاساسيون» بالمساواة بين العبودية ومذابح اليهود فى ظل النازية وذلك فى تصريح أعلن أخيراً. لكن هذا ليس له أى نتائج قضائية، ويمكننا اليوم أن ندافع عن العبودية دون أن نقع تحت طائلة قانون «چيسو».

برهان آخر على ذلك، اعتبر الأستراليون بعض السكان الأصليين للبلاد حيوانات وليسوا بشراً حتى عام ١٩٤٧. لكنهم استبعدوا من رحمة السيد «چيسو» وقانونه.

قام المستوطنون البيض بذبح سكان تسمانيا(**) عن آخرهم.

ويستطيع أى عنصرى أن يدافع عن سلوكهم دون الوقوع تحت طائلة قانون «چيسو».

مات آخر أفراد قبائل التسمانيين فى عام ١٨٧٧، ووضع جثمانه المُصبر بالقش فى متحف «هوربارث» حتى عام ١٩٤٧، لكن القانون العنصرى للسيد «چيسو» يسخر من كل ذلك. مثلما يسخر من الهنود الأمريكيين الذين كان يختفى منهم قبيلة كاملة كل عام. ومثلما يسخر من ضحايا صبرا وشاتيلا.

(*) قانون العبودية الصادر فى عام ١٦٨٥ (المترجم).

(**) تسمانيا: جزر قريبة من أستراليا فى أقصى الجنوب الشرقى.

استبعد من الإنسانية ومن القانون أيضا الضحايا الآخرين للحرب العالمية الثانية .

استبعد الأثيوبيين الذين استخدم الإيطاليون ضدهم الغازات الخانقة . إنهم زنوج . لا يثيرون اهتمام السيد «چيسو» ولا قانونه العنصرى .

لم يثر اهتمامه أيضا الأطفال والنساء فى هيروشيما ونجازاكى الذين تحولوا إلى رماد بفعل القنابل النووية الأمريكية فى عام ١٩٤٤ . لم يثيروا اهتمام السيد «چيسو» وقانونه العنصرى وذلك لأن بشرتهم صفراء وعيونهم ضيقة .

* * *

يُستبعد من «الإنسانية» ، و طبقا لرأى السيد «چيسو» ضحايا قمع المستعمرين .

عمليات القتل التى قامت بها الميليشيات الاستعمارية فى «سطيف» و«جولما» بالجزائر والتى أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الجزائريين فى ٨ مايو ١٩٤٥ [*] ، فى نفس يوم استسلام ألمانيا ، لأنهم مسلمون ، لم يهتم بهم السيد «چيسو» وقانونه العنصرى .

أيضا يستبعد قانون «چيسو» الڤيتناميين من ضحايا الحرب القذرة التى شنتها أولا : الجمهورية الرابعة ثم الأمريكيون .

(*) خرج عشرات الآلاف من الجزائريين للاحتفال بانتصار فرنسا فى الحرب العالمية الثانية ، فأطلق عليهم الجنود الفرنسيون الرصاص ، فقتلوا منهم أربعين ألف مدنى جزائرى (المترجم) .

استبعد أيضا عدة مئات من الآلاف من الجزائريين المدنيين الذى لقوا مصرعهم أثناء حرب الجزائر من جراء الجوع والبرد داخل معسكرات التجميع التى أمر بإنشائها السيد دروكار فى ذلك الوقت . لأنهم ليسوا أوروبيين . ليس لديهم الحق فى رحمة السيد «چيسو» وقانونه العنصرى .

يستبعد أيضا ضحايا المذابح المستمرة اليوم فى إفريقيا فى منطقة البحيرات العظمى ، وفى الكونغو المسماة ديموقراطية . هل يملك الزنوج روحا؟ من المؤكد أن السيد «چيسو» لا يعتقد فى ذلك . هل يعيد ترتيب أوراقه لكى ينطبق قانونه عليهم؟

يلقى السيد بابون وقضيته الضوء بشدة اليوم على هذا الاحتضار العنصرى للمبادئ الكبرى لمكافحة العنصرية .

إنه متهم بجرائم ضد الإنسانية ، لأنه عندما كان شابا شغل منصب السكرتير العام للقائد ، وساعد على القبض على اليهود وعلى اعتقالهم فى بوردو عام ١٩٤٣ .

لكن نفس الشخص بابون لم يحاكمه أحد بسبب اضطرابات باريس ، وكان وقتها يشغل منصب قائد الشرطة . إنها جريمة ضد الإنسانية فى إحدى الحالات ، ومجرد انطباع فى الحالة الأخرى .

أكدت مجموعة من أكبر الأسماء فى عالم الثقافة الفرنسية فى ذلك الوقت : سارتر ، أراجون ، بولينى . . . أكدوا فى تظاهرة :

« نحن نرفض أن يكون هناك أى فرق بين الجزائريين المحتجزين داخل «قصر الرياضة» تمهيداً لطردهم ، وبين اليهود الذين تم جمعهم فى معسكر «درانسى» فى انتظار الاعتقال» .

تجرأ السيد «چيسو» على أن يقر هذه التفرقة، وإنه ليزيد من خجلنا أن المؤسسات القضائية الواقعة فى فخه، استسلمت لمسايرته.

أبلغ دليل على التفرقة، رفض المحكمة المختصة بالدعوة القضائية التى رفعتها كل من أرملة السيد الأخضر تومى وأبناء السيد يعقوب الذين قتلوا أثناء حرب الجزائر، لاعتبار ذلك جريمة ضد الإنسانية **[قرار محكمة الجنايات فى كاساسيون، ٢٩ نوڤمبر ١٩٨٨]**.

تدعى الأحزاب المدنية أنها تؤيد تطبيق قانون ١٩٦٤ على الجرائم الاستعمارية.

كذب !

قادتهم وأصدقاؤهم فى البرلمان لديهم القدرة على وضع مثل هذا القانون، لكنهم لا يفعلون.

رفضت محكمتكم أيضا فى أكتوبر ١٩٩٤ الدعوى التى أقامها الأرمن ضد السيد ب. لوجس لإنكاره حقيقة مذبحة الأرمن عام ١٩١٥.

كيف لا نطرح الآن القضية التى طرحها من قبل السيد چون-فرانسوا فورچيس أستاذ التاريخ فى إحدى مدارس ليون، وذلك عندما كتب فى كتابه «علّموا ضد أوشڤيتس»: **«الصمت الرسمى حول بعض سلوكيات الاستعمار يمكن أن يعطى الانطباع بأننا نقوم بفرز الضحايا»**.

لم نكن لنقول أفضل من ذلك. السيد «چيسو» وقانونه قاموا بفرز جثث الأطفال والنساء.

وكتب أيضا السيد چون ـ فرانسوا فورچيس : **« الذين يكذبون حول مذابح العرب ، لماذا يقولون الحقيقة حول مذابح اليهود؟ »** .

* * *

لم يحرم قانون «چيسو» أيضا إيجاد أعذار للأطباء الأمريكيين الذين قاموا فى الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٧٢ باستخدام مئات الزنوج المصابين بالزهرى كحقل تجارب [**ليبراسيون ـ ١٩/ ٥/ ١٩٩٧**] ، ولا إيجاد أعذار للأطباء الأستراليين الذى قاموا منذ ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٠ باستخدام الأيتام لتجربة أمصال جديدة ضد الهربس والدفتريا [**ليبراسيون ـ ١٢/ ٦/ ١٩٩٧**] ولا إيجاد أعذار للسلطات السويدية التى أعطت الأوامر للأطباء طوال أربعين عاما فى الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٧٦ ، لتعقيم ٦٢ ألف شخص من المعاقين المتخلفين عقليا ، وذوى مستويات الذكاء المنخفض .

قررت الأمم المتحدة منذ خمس سنوات إرسال مساعدة إنسانية إلى الصومال . حملت هذه المهمة الاسم الجميل «إعادة الأمل» . حمل أحد الوزراء فى ذلك الوقت جوالاً من الأرز على كتفيه بهدف التصوير .

ولكن الصورة التى نشرت أخيرا أدت إلى ردود فعل غاضبة . كان فى الصورة فتاة صومالية عارية مقيدة فى إحدى الشاحنات المدرعة ، بعد أن قام الجنود الإيطاليون باغتصابها . [**چون أفريك ١٨/ ٢/ ١٩٩٧**] .

قال لهم قائدهم :

« لا يجب أن نعامل الصوماليين كبشر ، ولكن نعاملهم فقط كنساء وأطفال» . [لوموند ـ ١٧/ ٦/ ١٩٩٧] . كل ذلك لا يقع أبدًا تحت قبضة قانون

«چيسو» بما أنه لا يخص منظمة سميت إجرامية فى محكمة نورمبرج ، ولكنه يخص نخبة دولية ليس لأى قضاء دولى سلطة فى محاكمتهم .

* * *

هذا القانون الفضيحة ليس فقط قانونا عنصريا لأنه يقوم بالتمييز بين الضحايا حسب دينهم ولون بشرتهم، رافضا أن يقدم للبعض ما يقدمه للبعض الآخر ، لكنه أيضا قانون فاشى بمعيار تحريمه للفكر ، بما أنه يحظر بحث حدث تاريخى يعتبره حقيقة علمية .

الجرائم التى ترتكب بعد نورمبرج ، ولا تعد ، فى الهند الصينية ، فى إندونيسيا ، فى أفغانستان ، فى الجزائر ، فى لبنان ، فى الصومال وفى غيرها من الدول ، إذا كانت هذه الجرائم لا تهم السيد «چيسو» فعليه أيضا أن يمنع ويعاقب كل البحوث ، كل الدراسات ، كل التساؤلات المتعلقة بقضية نورمبرج ، والتى من المفترض أن تُقبل قرارتها وكأنها كلمة الإنجيل أو كأنها حقيقة مُنزلة .

لم يكن من المدهش فى هذه الظروف أن يقوم رئيس الدولة السيد شيراك عندما كان نائبا ، بالتصويت ضد هذا القانون ، مثلما فعل السيد توبون الذى شغل منصب وزير العدل فيما بعد . وأسمح لنفسى هنا بأن أذكر بعض ما قاله توبون حول هذا القانون :

« عندما تناقشنا عام ١٩٩٠ حول مشروع القانون المقدم من المجموعة الشيوعية فى البرلمان ، وكان السيد چيسو أول من وقعه ، اعترضت ـ ولم أكن الوحيد ـ على المبدإ الذى يقوم عليه اقتراح القانون ، الذى يصر على تثبيت فرضية تاريخية بالقانون بدلا من أن تترك ليثبتها التاريخ .

اعترض عدد من النواب مؤكدين أنه إذا كان البحث التاريخى هو الذى يصنع الحقيقة، وإذا لم يكن على القانون أن يفرضها، فإن عددا من الاقتراحات داخل هذا القانون قد شطت بعيداً ولا يجب السماح بإقرارها. فهى تتسرب بطريقة غير محسوسة نحو الجريمة السياسية وجريمة الرأى.

إذن يمثل جوهر هذا القانون خطراً بالغاً من ناحية المبدإ، فالمادة المقدمة ٢٤ مكرر تُمثل فى رأيى خطأ سياسيا وقضائيا. فهى تحتوى فى حقيقتها على قانون خصوصى، ويؤسفنى هذا جدا».

نستطيع الآن بعد عام، وكما فعلت أنا، بحث شرعية هذا القانون، شرعية تجريم التعديلية كما جاءت فى المادة ٢٤ مكرر. خلصت أنا والسيدة سيمون فيل، إلى أن هذا التجريم غير مناسب... ؛ خطأ على المستوى السياسى وعلى المستوى القضائى **[ن. ـ ٢٢/ ٦/ ١٩٩١]**.

أكدت وأشارت السيدة سيمون فيل، وهى معتقلة قديمة وقاضية سابقة، فى مقابلة صحفية حديثة فى ٢٧/ ٦/ ١٩٩٦:

« لابد أن يكون التاريخ حراً. لايجب أن يخضع لنصوص رسمية».

وافقتها على هذا الرأى السيدة مادلين روبيريو المؤرخة والرئيسة الشرفية لرابطة حقوق الإنسان **[لوموند ٢١/ ٥/ ١٩٩٦]**:

« البحث.. البحث دائما.. إقامة الحقائق، ومعارضتها، تفهم علاقات الحقائق بعضها ببعض وتفهم معانيها ـ هذا واجب المؤرخين. المواطن له مطلق الحرية فى هذا البحث، هذا واحد من ضمن الحقوق التى تقرها رابطة حقوق الإنسان».

لهذا انحازت فى عام ١٩٩٠ ضد القانون المسمى بقانون «چيسو» .

يُقدم السيد جارودى إلى المحاكمة بفعل هذا النص (المادة ٢٤ مكرر) التى أدخلت على قانون حرية الصحافة الصادر فى ١٨٨٢ .

وتساءل حول ذلك أيضا السيد آلان - جيرارد سلاما فى لوفيجارو - ٣/ ٥/ ١٩٩٦ :

« التاريخ ليس محاكمة ، المحاكم ليست لجنة تحكيم بين المؤرخين . تزييف وتزوير التاريخ لايتم التعامل معه كما نتعامل مع تزييف العملة . اعتقدنا طويلا فى وجود أخلاق موضوعية ؛ لكن مجتمعنا يحول يوما بعد يوم هذا الحق إلى وهم ، وعدم تسامح . سيكون علينا إن عاجلاً أو آجلا أن نصحح هذا الخطأ» .

* * *

يقع على رجال القانون عبء مكافحة هذا النص الشمولى كما قال السيد فرانسو بتريه أستاذ القانون وعضو المعهد ، الذى ذكَّرنا نحن وأنتم سادتى القضاة ، بواجبنا [**لوفيجارو - ١٥/ ٥/ ١٩٩٦**] .

يجب على رجال القانون أيضا السهر على حماية الحريات الأساسية المهددة بقانون «چيسو» : وهى حرية الرأى والتعبير ، كما جاءت فى إعلان عام ١٧٨٩ : **«لا يضار أى إنسان بسبب آرائه ، حتى آرائه الدينية ، على ألاّ يؤدى إعلان هذه الآراء إلى أى تكدير للنظام العام المقرر فى القانون (مادة/ ١٠) ؛ وحرية الاتصال والتفكير والآراء ، التى هى من أغلى حقوق**

الإنســان (مــادة / ١١)» وحرية الصحافة المؤكدة فى قانون عام ١٨٨١ ، وحرية الإعلام السـمعى والبصرى المقررة بقـانون عـام ١٩٨٦ .

يُضاف إلى ذلك حرية البحث العلمى ، المقررة بقوانين الجمهورية (قانون ٢٦ يناير ١٩٨٤ - مادة ٣) ، حيث تنص على أهمية حرية المؤرخين . وقد أكدت الأحكام القضائية الفرنسية منذ أكثر من قرن على أن : التاريخ يجب ألا يُنظر أمام المحاكم .

كما أكدت محكمة «سترازبورج» فى عدة أحكام مهمة ، أنه يضاف إلى مهمة الصحافة ، وهى نشر المعلومات ، حق الجمهور فى التلقى ، «فإذا لم يحدث هذا ، فلا تكون الصحافة قد قامت بدورها الحيوى فى الحراسة» .
ولخصت المحكمة الحكم فى : « تتوافر الحماية ليس فقط للمعلومات والأفكار التى تلقى قبولا ، ولكن التى تبدو مختلفة وغريبة أيضا » . وأيضا للمعلومات التى تسبب الصدمة أو القلق . هذه هى التعددية ، التسامح وروح الانفتاح وبدون كل ذلك لن يكون المجتمع ديمقراطيا» .
[حكم هانديسيو ضد المملكة المتحدة ، ٧ ديسمبر ١٩٧٦ ؛ لنجين/ النمسا ، ٨ يوليو ١٩٨٦ ، جيرسيلد-الدنمارك ، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٤]

أملنا ياسيدى القاضى ، وسيداتى سادتى ، هو ألا يؤدى قراركم إلى اضطرارنا للجوء إلى الأحكام القضائية الأوروبية . وهناك الكثير من الوسائل والحقوق التى قد ألجأ لها .

نحن نملك فى فرنسا ، الحق فى مراجعة قرار اتخذه القضاة الفرنسيون ، وليس لدينا حتى حق التساؤل حول الأحكام التى أصدرتها نورمبرج . إنكم تدركون أن هذا غير معقول !

ما حدث فى مشكلة مكتبة مدرسة إدمون ـ روستان فى سان ـ وان لومون، مثال جيد على مدى ما يمكن أن تنزلق إليه أحكام هذا القانون . ولم تجد السيدة شركاوى التى تولت فى سبتمبر ١٩٩٦ منصب موظفة السجلات أى صعوبة فى منع الكتب التى أطلقت عليها «تعديلية» . كان عليها فقط إظهار القائمة التى تم استبعادها فورا من مكتبة المدرسة وهى كتب لـ:

ـ چوزيف دى ماستر (توفى عام ١٨٢١) .

ـ موريس بارا (توفى عام ١٩٢٣) .

ـ آلان بايريفيت ، الوزير السابق فى عهد ديجول .

ـ چون ـ فرانسوا دوينو ، الذى يرأس لجنة تعديلات محاكم القضاء والمجالس .

ـ مارك فومورولى وچون فرانسوا ريفل ، من الأكاديمية الفرنسية .

ـ المؤرخين أندريه كاستيلو وج ، ن تولارد ، أشهر من عمل فى دراسات عصر نابليون .

كتب السيد چون ـ فرانسوا ريفل «أصبح الاتهام بالنازية والتعديلية هو العلاج لكل شخص يريدون أن يلوثوا سمعته» . **[لوان ١٩٩٧/١١/٢٨].**

* * *

سيدى القاضى ، سيداتى سادتى

يوجد عيبان فى السيد جارودى :

١ - أنه فرنسى .

٢ - أنه مسلم .

طلبوا منكم محاكمته لمجرد أنه تساءل - ولم ينف المذبحة - عن العدد الحقيقى للضحايا اليهود فى ظل النازية .

لكنه لم يكن الباحث الوحيد الذى تساءل .

اعترض السيد بولياكوف أيضا فى عصره على الرقم المقدس : ستة مليون الذى أقرته محكمة نورمبرج .

قدر بولياكوف عدد الضحايا بحوالى مليونين .

لم تقدم ضده أى شكاوى لا من «الليكرا» ولا من أى منظمة ، ذلك بالطبع لأنه كان يهوديا ، على عكس السيد جارودى .

أما تقديرات السيد هيلبرج ، فكانت أكثر تشدداً حيث قال إن رقم مليونين لابد من تخفيضه إلى مليون و ٢٥٠ ألفا فقط .

أيضا لم يقدمه أحد إلى المحاكمة .

كان سعيد الحظ لأنه لم يكن فرنسيا ، وكان يهوديا .

تساءل السيد جارودى أيضا عن غرف الغاز ، وهى سلاح الجريمة طبقا لقضاة محكمة نورمبرج . واعتقد أنه بعد الأبحاث التى أجريت فى كل من الولايات المتحدة وبولندا لابد من توضيح الأمور .

إنه يُحاكم أمامنا الآن، بينما لم يحاكم الخبراء الأمريكيون ولا الخبراء البولنديون.

أين هى العدالة المتساوية للجميع؟

لم يكتب جارودى كما كتب السيد إيلى ويزل الحائز على جائزة نوبل للسلام: «من الأفضل أن تظل غرف الغاز بعيدا عن أعين المتطفلين». **[كل الأنهار تصب فى البحر ـ لوسوى ١٩٩٤].**

لم يكتب أيضا مثل السيد جولداجن: إن غرف الغاز هى «ظاهرة عارضة من عملية إبادة اليهود»، «الجلادون المتطوعون لهتلر»، «الألمان المعتدلون» و«الهولوكوست» ـ الناشر لوسوى.

ولم تقدم ضدهم أى شكاوى لا من «الليكرا» ولا من أى منظمة أخرى رغم أن هذه الكتب نشرت فى فرنسا.

والسبب طبعا هو أن لكل من السيد ويزل والسيد جولد هاجن صفتين لا يملكهما السيد جارودى: إنهما ليسا فرنسيين والأهم أنهما يهوديان.

اعترف الفلسطينيون بالدولة العبرية، وهناك عدد من الإسرائيليين يقبلون بشروط وجود الدولة الفلسطينية.

نتأثر بمعاناة الفلسطينيين الذين كان وجودهم مرفوضًا لفترة طويلة، لكن هذا لا يمنعنا أن نكون واضحين تجاههم وننتقدهم عندما نرى أننا يجب أن نفعل ذلك.

وعلى نفس المنهج فلا أحد ينكر معاناة يهود أوروبا فى عصر النازية

المتـصـرة . لكـن هذا لا يمنـع أن ننقـدهم عندمـا نرى أننا يجب أن نفـعــل ذلك .

ينتقدون روچيه جارودى أيضا لاستخدامه كلمة أسطورة فى كتابه المعنون **«الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»**، هـذا فى نـفس الـوقت الـذى يستخدم فيه الأكاديميون الإسرائيليون أنفسهم هذه الكلمة! .

جـاءت الكلمـة أيضـا فى صـحـيفـة لومـوند ١٣/ ٧/ ١٩٩٧ ، فى سـؤال للصحفى نيكولا ويل :

«ماذا تعتقد فى آراء بعض علماء الاجتماع والمؤرخين الإسرائيليين الذين يبحثون اليوم قضية «الأساطير المؤسسة للصهيونية»، والذين لا يرون فيها سوى شكل استعمارى؟» .

أجاب السيد كلود كلين المؤرخ ورجل القانون : **«مثل كل تـاريخ، تاريخ الصهيونية عبارة عن ملحمة قامت على الأساطير»** .

ما الفرق بين كل من السيد جارودى وكل من ويل وكلين؟

إن جارودى مسلم وهما ليسا مسلمين .

ينتقدونه أيضا لآرائه الفاشية حول ما يسمونه الديمقراطية الإسرائيلية . لكن الإسرائيليين أنفسهم ينتقدون الديمقراطية فى بلادهم .

كتب البروفيسور كيمرلينج فى الجامعة العبرية فى القدس : «هذا النظام ليس يهوديا ولا ديمقراطيا» **[هاآرتس - ٢٧-١٢-١٩٩٦]** .

وقال أيضا :

« . . . بدلا من أن يكون لإسرائيل دستور، فإنها تعتمد على ثلاثة قوانين أساسية واحد منها يُعَرِّف الدولة بأنها دولة يهودية ديمقراطية».

لكن التفسير اليهودى لكلمة الدولة، يجعل الصفات الأساسية التى جاءت فى القانون شديدة الغموض، خاصة مع ممارسات إسرائيل التى تجعلها بعيدة تماما عن مبادئ الديمقراطية على الطريقة الغربية الليبرالية المتقدمة . .

يقول كيمرلينج أيضا :

« . . . كما أن قانون العودة ينكر هذا الحق على الفلسطينيين الذين اضطروا للهروب من بلدهم أثناء وبعد الحروب، وحتى بالنسبة للذين لم يرحلوا، فإسرائيل لا تعترف بحقهم فى جمع شمل الأسر.

. . . تستكمل هذه الممارسات بالمحاباة التى تفرضها المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية لصالح المواطنين اليهود فقط.

قامت السلطات القضائية الإسرائيلية بأسوإ انتهاك للحقوق الدولية . . . وذلك بالطرد الفردى والجماعى للفلسطينيين والسماح بالتعذيب أثناء استجوابات المشتبه فيهم . . . »

ينتقدون جارودى لأحكامه القاسية على السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والمسيحيين. يرون فى ذلك دليلا على معاداته للسامية.

لو كان ذلك صحيحا فلابد أن تكون السيدة شولا ميت ألونى وزيرة الثقافة السابقة فى الدولة العبرية هى أيضا كذلك، بعدما تكلمت عن

«الانحراف الفاشى»! ، قالت : **«إننا نعامل الفلسطينيين مثل كائنات من الدرجة الثانية . نستولى بالقوة على أراضيهم ، وعلى منازلهم وعلى حقوقهم .**

إذا قامت حرب جديدة ، فلابد أن تكون حربا بيننا وبين أنفسنا» .

ولابد أن تكون منظمة العفو الدولية أيضا معادية للسامية عندما احتجت على «عدم دستورية التعذيب فى إسرائيل!» .

[لوموند-١٥/ ٤/ ١٩٩٦].

ويكون السيد بولتانسكى معاديا للسامية أيضا ، وهو مراسل صحيفة ليبراسيون فى إسرائيل ، بعد أن كتب فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٧ ، أن سياسة **«التنمية المنفصلة»** هى نوع من التفرقة العنصرية التى تمارسها المحليات فى القدس بين اليهود والعرب!

يكون معاديا للسامية أيضا السيد باتريس كلود الذى أشار فى صحيفة لوموند ٢٨/ ٦/ ١٩٩٧ إلى أن **«العهد الجديد مُهدد بالإلغاء فى إسرائيل»** .

كان رد فعل الفاتيكان قويا وسريعا كما قال أحد الأساقفة ، حيث استُدعى السفير الإسرائيلى فى المقر المقدس وأخبره فى سرية لكن فى حسم ، بخطإهذا التفكير الإسرائيلى . وردا على القرار الإسرائيلى قام المتحدثون الرسميون لعدد من الطوائف المسيحية الصهيونية بالكتابة فى الصحف عن رفضهم للمحاولات السريعة لإقرار التطرف الدينى فى إسرائيل .

كتب أخيرا أحد أعضاء الطوائف المسيحية الصهيونية فى صحيفة

جيروزاليم پوست: «هل من المقبول أن إسرائيل الموقعة على إعلان حقوق الإنسان تمنع اقتناء العهد الجديد؟».

تعود هذه القضية إلى نهاية شهر مارس ١٩٩٧، عندما أقر الكنيست الإسرائيلى القراءة الأولية لمشروع قانون يعاقب بالسجن عاما كاملاً لمجرد **«امتلاك أو طبع أو توزيع أو حتى نقل كتيبات أو مواد تحتوى على أى عنصر للإقناع بتغيير الدين».**

يندرج الكتاب المقدس المسيحى، وبالتالى الكثير من رجال الكنيسة تحت طائلة مواد هذا القانون.

وقد أعرب عدد من رجال الكنيسة فى إسرائيل عن استيائهم لصدور هذا القانون ووصفوه بأنه «يعكس موقفا عدائيا وليس ديمقراطيا».

ثم، هل يعتبر الصحفى فى ها آرتس الذى أدان القانون معاديًا للسامية؟ فقد ذكر: **«يعتبر هذا المشروع بقانون، كل شخص يحمل دون إذن صريح، وكل من يضع العهد الجديد فى مكتبته مجرمًا، كذلك كل من يقرأ كوڤادى وجراهام جرين».**

كتب هذا الصحفى أيضا: «إننا لم نر أبدًا فى إسرائيل مثل هذه الأنواع من الإجراءات التشريعية ولا حتى فى مواجهة الأدب الإباحى».

وبنفس الطريقة، يعتبر الپروفيسور زيمرمان رئيس قسم الدراسات الألمانية فى الجامعة العبرية بالقدس، معاديا للسامية عندما قال: **«بدون تردد، هناك قطاع كامل من الشعب اليهودى يُعتبر نسخة طبق الأصل من النازيين الألمان!».**

ليا رابين هى الأخرى تعتبر معادية للسامية، بعد أن أعلنت فى **[چورنال دى ديمنش - ١٤/٩/١٩٩٧]:**

« لم أتخيل فى أسوإ الكوابيس التى مرت بى أننا يمكن أن نكون قد وصلنا إلى هذا فى إسرائيل» .

يعتبر الكاتب الإسرائيلى الشهير عاموس عوز هو الآخر معاديا للسامية، عندما عبر عن هواجسه فى مواجهة تصاعد عنف المتطرفين :

«تجمع عدد من المتعصبين أمس الأول أمام باب سجن بئر سبع، كانوا يحملون الزهور والحلوى وهدايا أخرى: جاءوا للاحتفال بعيد ميلاد قاتل إسحق رابين والإعراب عن تضامنهم معه» .

ابنة الچنرال بيليد، هى الأخرى معادية للسامية، فقد أعلنت بعد مصرع ابنتها - ١٤ عاما - فى إحدى العمليات الانتحارية **[لوموند - ٩/٩/١٩٩٧]:**

« ابنتى ضحية من ضحايا السلام. ليس عندى أى شىء ضد المتطرفين، إننى أشكو هذه الحكومة .

تدل هذه العملية الانتحارية على أى مدى كان والدى على حق: الحل الحقيقى هو وجود دولتين لشعبين تفصل بينهما حدود، على أن تقسم بينهما مدينة القدس. هذه الهجمات هى النتائج المباشرة للضغط والعبودية، والإهانة والحصار الذى تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطينى .

هذه الهجمات هى الإجابة عن أفعالنا. ليس عندى أى شك فى ذلك .

هذه الهجمات هى ثمرة اليأس والنتيجة المباشرة لما فعلناه نحن الإسرائيليون فى الأراضى.

تفعل هذه الحكومة كل ما يمكنها من أجل تدمير السلام.

ليس عندى أى نقد خاص تجاه الإرهابيين فى حماس، نحن الذين صنعناهم.

على الجانب الفلسطينى، ليس هناك عائلة فلسطينية واحدة لم تصب بالموت الذى زرعته إسرائيل. كل ما نفعله فى هذه الأراضى هو إنتاج عدد من الانتحاريين أشد قوة كل أسبوع.

إنهم مرآتنا.

صحيح أن الإرهاب الذى يقوم به الانتحاريون يبدو أكثر قسوة من القصف الذى يقوم به جيشنا لمعسكرات اللاجئين، لكن الواقع أننا نسبب خسائر أسوأ (. . .) نعم، ابنتى ضحية السلام، لهذا فهى ترقد الآن إلى جانب جدها».

يعتبر معاديا للسامية أيضا السيد بارتون جيلمان الذى كتب فى صحيفتى الواشنطن وچون أفريك (٢٩/ ١٠/ ٩٧) أن فى إسرائيل: **«يعتبر الاغتيال وسيلة حكومية»**.

ويعتبر السيد فانكيلرو معاديا للسامية، كتب تحت عنوان: «إسرائيل: الكارثة» فى لوموند ـ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٦: سينهار أساس انتقادهم لجارودى لأنه استخدم كلمات «لوبى موال لإسرائيل»، لأن هذه الكلمات هى عنوان مقال السيد سيارج حاليمى فى لوموند ديبلوماتيك حيث كتب: «إنه لمن

الصعب أن نسىء تقدير التأثير السياسى لـ «إيباك» ـ اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة ـ لهذه اللجنة فروع فى كل ولاية أمريكية، وتمتلك ميزانية تم مضاعفتها أربع مرات فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨، ويدعمها عدد أعضائها البالغ خمسا وخمسين ألف عضو (تضاعف هذا الرقم خمس مرات فى ثمانى سنوات)، ووصفتها صحيفة نيويورك تايمز بأنها تصلح «نموذجا لجماعات ضغط أخرى ـ لوبى»، ووصفتها أيضا بأنها «اللوبى» الأكثر فعالية، وبـ «القوة العظمى» فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط».

* * *

هناك حرب ثقافية تمزق إسرائيل الآن. حرب بين المتدينين والعلمانيين، حرب بين أنصار السلام وأنصار الحرب.

كتب توماس فريدمان:

«تحتاج إسرائيل إلى أصدقاء حقيقيين، وسط الصحراء التى تمر بها». **يويورك تايمز ـ ٢٢/ ٤/ ١٩٩٧]**. تمكن اليهود خارج إسرائيل من التعبير عن هذا الوضوح الشجاع فى مواجهة إسرائيل. ولحسن الحظ فإنهم لا يقفون تحت قانونكم، قانون چيسو..

السؤال الذى يثير هذه القضية بوضوح هو: هل يملك أحفاد الأدباء زولا ومونتان حق التعبير بحرية فى مواجهة إسرائيل، مثلما يملك هذا الحق مواطنو إسرائيل وأصدقاؤها فى المهجر؟ هل يجيب عن هذا السؤال قانون «چيسو»؟

قام السيد حاييم برمانت بهجوم شديد على قانون «چيسو» فى جريدة چويش كرونيكل ١٤/ ٢/ ١٩٩٧ ، والتى تعتبر الصحيفة اليومية الرئيسية للطائفة اليهودية فى إنجلترا ، كتب يقول :

« . . . إنه لشىء لا يصدق أن يكون اليهود ، الذين يعيشون وسط شعب ومجتمع حر ، على استعداد لإلغاء هذه الحرية (. . .) يعتبر الاتفاق أو الاختلاف على قضية ، جزءا مهما من حرية التعبير » .

وأضاف السيد حاييم برمانت باعتباره مسئولاً عن الدليل الذى اعتمدت عليه كل من ألمانيا وفرنسا فى توصيف قانون من هذا النوع ، قال :

«إن الدليل صحيح ، لكنى لم أعتقد أبدًا أن دولاً مثل ألمانيا أو فرنسا يمكن أن تكون على هذا الشكل فى احترام الحريات» .

* * *

سيدى الرئيس ، سيداتى سادتى ، لا يمكنكم أن تذعنوا لما يطلبه منكم المدعون بالحق المدنى .

لا يمكنكم أن تجعلوا من محكمتكم ، حارسا على حقيقة رسمية فى الوقت الذى يعتبر فيه التاريخ مادة قراءة متجددة إلى الأبد ، وقابلا للتحقق منه وتصحيحه .

تنتهك هذه القضية الحرية كما جاءت فى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان :

مادة ١٠ :

«يملك كل شخص حق حرية التعبير . يتضمن هذا الحق حرية الرأى وحرية تلقى أو إرسال معلومات أو أفكار دون أى تدخل من السلطات العامة ودون اعتبار للحدود. . . . » .

وفى المادة ١٩ من الميثاق الدولى المختص بالحقوق المدنية والسياسية :

المادة ١٩

١ ـ لا يُضار أحد بسبب آرائه .

٢ ـ لكل إنسان الحق فى حرية التعبير ؛ يتضمن هذا الحق حرية البحث ، تلقى ونشر المعلومات والأفكار من كل الأنواع . . . .

هذه القضية تنتهك مبدأ المساواة كما تم تعريفه فى المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان :

مادة ١٤

التمتع بالحقوق والحريات كما جاءت فى هذه الاتفاقية ، لا بد أن يكون مضمونا دون أى تفرقة تقوم على الجنس ، العرق ، اللون ، اللغة ، الدين ، الآراء السياسية أو أى آراء أخرى ، أو الأصول القومية أو الاجتماعية ، أو الانتماء لأقلية قومية ، أو تفرقة بسبب الثروة ، الميلاد أو أى مواقف أخرى .

أخيراً تنتهك هذه القضية مبدأ المساواة فى الاتهام .

فى الواقع لم يلتزم الاتهام فى هذه القضية بضرورة البحث والتدقيق .

كان ستندال معجبا بأسلوب الاصطلاحات من أجل التدقيق، كان له تعريف محدد للمسموح والممنوع، للحقوق والواجبات.

وهو لم يقرأ الاصطلاحات التى وضعها السيد چيسو. تعتبر كلمة «أنكر» دون أى إيضاح آخر، مفهوما شديد الاتساع فى نص كان لابد أن يتم تفسيره بطريقة محددة.

عندما تكون الأرض ملغمة، كما قلت سيدى الرئيس، عندما تكون الكلمات ممنوعة كما ذكر كاتب حوليات (لوفيجارو- ١٠/ ١/ ١٩٩٨)، عندما يتهم المتربصون جارودى، كما كتب آخر (لوموند/ ١١/ ١/ ١٩٩٨)،

نحن إذن فى مجال التعسف المطلق.

لا يمكنكم أن تذعنوا.

تكلم المدعون بالحق المدنى قليلا عن زولا. والسبب هنا بديهى.

معركة زولا كانت ضد الظلم، نحن الذين نقود هذه المعركة الآن.

يطلب منكم المدعون بالحق المدنى أن تأخذوا جانب الأصوليين فى الحرب الثقافية التى تمزق إسرائيل، لا يمكنكم أن تذعنوا.

إدانة الشك، هى إدانة جارودى، وأيضا إدانة ديكارت:

«أتمنى التفرغ فقط للبحث عن الحقيقة، أعتقد أنه يجب اعتباره خطأ مطلقا كل ما يمكن أن أشك فيه. وذلك حتى أرى أنه لم يعد فى يقينى أى شىء مشكوك فيه». **[ديكارت - «وسائل ديكارت» - المجلد الرابع]**.

وإدانة أيضا لكلود برنارد:

«الشك هو أهم مبدأ تجريبي، الشك الفلسفي الذي يترك للفكر حريته ومبادرته، ومنه تستمد أغلى الصفات للباحثين في الفيسيولوچي وفي الطب. لا يجب أن نعتقد في ملاحظاتنا، ولا في نظرياتنا إلا مع الاحتفاظ بحق المراجعة» **[«مقدمة برنارد» ـ المجلد الأول والثاني ص٧٦]**

كتب بلزاك: «الشك ليس دنسًا ولا سبابًا، ولا جريمة. يولد الشك من المعرفة».

لم ينكر جارودي أي جريمة. لم يعترض عليها. تساءل فقط، مثل الكثير من الآخرين حول مدى ضخامتها.

تساءل مثل الكثير من الآخرين عن سلاح الجريمة.

لم يكن وحده.

التفسير الدقيق للحقوق في المادة ٢٤ مكرر، لابد أن يتيح لكم إعلان البراءة من التهمة لهذا الرجل الذي يرتبط بصداقة عمرها أربعون عاما مع الأب پيير، والرجل الذي رأى فيه يهودي منوهن صورة لوالده الحاخام موسى منوهن، لكنه تجسد في إطار الدين الإسلامي.

إذا لم تقبلوا مرافعتنا الاستثنائية، سنلجأ إلى المحكمة الأوروپية لحقوق الإنسان بنص قانون چيسو، لبيان مدى مطابقته للإعلان الأوروپي لحقوق الإنسان.

يطلب منكم السيد جارودى حقه البسيط فى الكلام عن إسرائيل بنفس حرية اليهودى.

ما يطلبونه منكم اليوم، بمقتضى هذا القانون الآثم، هو أن تقوموا بحراسة أكذوبة. ما يطلبونه منكم، هو أن تقودوا قضية ضد حرية الفكر ستجعل من فرنسا أضحوكة لهؤلاء الذين يهدف القانون إلى حمايتهم.

لكن لو أخذتم القانون كما هو، وفسرتموه طبقا للمبادئ، سيكون لكم الحق وعليكم الواجب فى أن تقولوا: لا، من أجل شرف فرنسا والجمهورية.



■ الفصل الخامس ■

البيان النهائى لروجيه جارودى

سيدى الرئيس، سيداتى سادتى

كتابى هذا(*) هو الخامس فى سلسلة أعمال كتبتها حول التعصب، كل صور التعصب، سواء أكان شيوعيا، أم مسيحيا، أم إسلاميا أم صهيونيا.

تعد نزعات التعصب باعتبارها منبعا للعنف والحرب، أحد الأمراض الفتاكة فى عصرنا الراهن.

هذه المعركة هى التكملة الضرورية لمعركة حياتى من أجل الحوار بين الثقافات، كما فعلت من قبل فى داكار عندما قمت بمساعدة الرئيس سنجور، بإنشاء «جامعة دوموتان» من أجل علاقات جديدة بين إفريقيا والغرب، وكما فعلت فى إسبانيا، عندما أنشأت فى قرطبة المتحف الوحيد والمركز الثقافى الوحيد المخصص للثقافة الإسلامية فى الأندلس. افتتحنا هذا المشروع منذ عشر سنوات من خلال «ندوة إبراهيمية»، رئاستها مشتركة من الأسقف دوم هيلدر كامارا، والسيد مختار أمبو وهو مسلم وكان يشغل منصب مدير اليونسكو، مع رسالة رائعة من يهودى منوهن.

(*) الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية.

توجد في هذا المركز الثقافي مؤلفات لابن ميمون اليهودى، والمسلم ابن رشد، والملك المسيحى ألفونسو العاشر. يزور هذا المتحف مائة ألف زائر سنويا، يأتون لمشاهدة ثمار تعايش الأديان الثلاثة، والثقافات الثلاث. كما أقام يهودي منوهن حفلا فنيا لمساعدتنا على تنمية المتحف والمركز.

تتضح رغبتى فى الحوار بين الثقافات للعبور من «الرأى الواحد إلى الحوار» فى الكتاب الذى ألفته عندما كنت قائداً شيوعيا فى عام ١٩٤٥ والذى كتب مقدمة طبعته الألمانية الأب اليسوعى كارل رانر، أحد أهم المُنظرين والخبراء فى الفاتيكان.

استُبعدت من الحزب الشيوعى الفرنسى عام ١٩٧٠، (وكنت من قادته ومُنظريه) بسبب ما أعلنته: «الاتحاد السوفيتى ليس اشتراكيا».

قمت فى كتبى الثلاثة الأخيرة بتحليل التزمت الكاثوليكى الرومانى فى كتاب: «هل نحن بحاجة إلى إله؟»، وكتبت فيه رغم غضب البعض المسيح لا يوافق على النظريات المسيطرة على العالم اليوم.

وفى كتاب «عظمة وانحطاط الإسلام» أدنت: الحركة الإسلامية المريضة بالأسلمة. وأخيراً وفى كتاب «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية حللت «البدعة الصهيونية» التى استبدلت بإله إسرائيل دولة إسرائيل، والتى أنكرت بقوميتها القبلية الإيمان العالمى بكبار الأنبياء اليهود.

أثارت انتقاداتى المتشددة للتزمت الإسلامى والمسيحى كثيراً من الجدل، وكان ذلك طبيعيا وأيضا مثمراً. لكننى اقتربت فى كتابى الأخير من «تابو»، ولأنهم لا يملكون الحجج لمواجهتى استدعوا الشرطة.

كانت معركة مستمرة. حول مشكلات لست متخصصاً فيها، كنت أطلب فقط ـ كما قلت دائما ـ الحوار ومناقشة علنية ومفتوحة. كتب الأب پيير الذى شاركنى وما زال يشاركنى قلقى: «أتمنى إقامة حوار بين المتخصصين دون إقامة قضايا للنوايا ضد البعض».

وقال الحاخام الأكبر سيتراك فى صباح يوم الأحد ٢٩ إبريل ١٩٩٦ فى الراديو اليهودى: «إنه من المفيد جمع عدد من المؤرخين لمناقشة فيلم «شواه».

لكنه عاد فى اليوم التالى وأعلن فى راديو أوروپا ١: «لا يمكن أن يكون هناك نقاش. . . . لقد أعطى المؤرخون البراهين القاطعة».

وأشار الصحفى ماكس كلو فى صحيفة فيجارو إلى أن: «مفهوم البراهين القاطعة حول أى موضوع يُصيب الفكر بالصدمة».

نحن نفضل أن نحذو حذو كبار أساتذة «التعديلية»، وليست بالمعنى الذى يسميه الصهاينة «تعديلى» مثل اتجاه جابوتنسكى، ولكن بالمعنى الذى قصده جاليليو وأينشتين، اللذان تجرآ على تحدى بديهيات مثل تلك المتعلقة بدوران الشمس حول الأرض، أوالمتعلقة بالصحة المطلقة للفرض الرياضى الأولى لـ «أوكليد»(*).

على العكس من هذا، لا تستطيع «الليكرا» أن تعلن رأيها فى الحقائق الأكثر تأكيدا. ماذا قالت «الليكرا» عن القصف الوحشى ومذبحة مائة مدنى فى قانا فى إبريل ١٩٩٦؟ وماذا قالت فى استخدامها نفس الحجة فى أسلوب

(*) عالم رياضيات يونانى عاش فى الإسكندرية فى العهد البطلمى، وهو صاحب أسس علم الهندسة وما يعرف بفرضية أوكليد.

هتلر فى الانتقام، فى حالة قيام أحد جنود المقاومة بقتل جندى واحد من جيش الاحتلال؟ وهو ما حدث فى المنطقة المحتلة فى الجنوب اللبنانى .

ظلت «الليكرا» صامتة أمام هذه الجريمة ضد الإنسانية .

ماذا فعلت «الليكرا» أمام قيام الحكومة الإسرائيلية بافتتاح «الطريق ٦٠» المخصص للإسرائيليين فقط كما علمنا من لوموند ١٧ / ٩ / ١٩٩٦؟ اعترف السيد فانكيلرو فى ذلك الوقت بأنها «كارثة روحية» و«بروز لغة التمييز العنصرى من خفائها» وإن «التضامن مع إسرائيل ستتأثر طبيعته فى حالة ما إذا استمرت الكلمة الأخيرة للكاوبوى حاملى المدافع الرشاشة والطاقية على الرأس» . **[لوموند-١٨ / ١٢ / ١٩٩٦]**.

وافقت «الليكرا» دون أى مقاومة على عودة التمييز العنصرى، والتزمت صمت التام .

ماذا قالت «الليكرا» عندما قامت المحكمة العليا فى إسرائيل بتشريع التعذيب فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٦ ، رغم أن الدولة الإسرائيلية كانت قد وقعت عام ١٩٩١ على الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان؟

ماذا قالت «الليكرا» عندما بدأت إسرائيل سياسة الاستيطان فى الجولان فى نوفمبر ١٩٩٦ ، ثم فى الضفة الغربية فى يناير ١٩٩٧ ، للاستيلاء على مزيد من الأراضى؟ وهو ما جعل يوسى ساريد الوزير السابق يقول : «هذا المشروع الاستيطانى لابد وأن يؤدى إلى مصادمات جديدة» **[لوموند ٢٢ يناير ١٩٩٧]**.

التزمت «الليكرا» الصمت أمام هذا التحدى الاستيطانى .

عندما نشرت لوموند فى ٢٠ مارس ١٩٩٧ تحت عنوان: «إسرائيل تشرع فى بناء مستوطنة فى القدس متحدية الرأى العام العالمى»، جاء فى الخبر: انتقدت الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا وروسيا، القرار الإسرائيلى الصادر فى هذا اليوم، بالبدء فى بناء مستوطنة يهودية فى القدس. حول الخبر نفسه كتب ناحوم برنى فى يديعوت أحرونوت: «بلدوزرات اليوم يمكن أن تؤدى إلى الإرهاب غداً».

التزمت «الليكرا» الصمت.

ماذا قالت «الليكرا» عندما أعلنت كل من السيدة ليا رابين والسيدة بيليد أن زوج الأولى وابنة الثانية اغتيلا بسبب سياسة نتنياهو وأصدقائه؟

التزمت «الليكرا» الصمت.

وأضيف أنا، أن أكثر ما يزيد من نطاق معاداة السامية اليوم، هو السياسة الإسرائيلية واستخدام إرهاب الدولة فى فلسطين، واللجوء إلى العدوان، الانتهاكات، الاحتلال لحدود جيرانها بدعوى الأمن، عدم أخذ القانون الدولى فى الحسبان واعتبار نفسها فى مرتبة أعلى بناء على تفسير دينى خاطئ. يزيد من معاداة السامية أيضا، استخدام التاريخ، والأهم من كل ذلك التأييد غير المشروط من الولايات المتحدة.

وكما قال الأب لولون أثناء قضيتنا فى عام ١٩٨٢ ضد «الليكرا»: إن انتقاد هذه السياسة يعتبر جزءاً من كفاحنا ضد معاداة السامية.

لحسن الحظ لا تمثل «الليكرا» غالبية يهود فرنسا، كذلك لا يمثل الصهاينة - والذين كانوا المفاوضين المفضلين لدى هتلر - يهود العالم.

كتب السيد أريل كاسبى فى صحيفة هاآرتس فى ١٢ مايو ١٩٩٥ بغرض مهاجمة العريضة الموقعة من ٧٩ شخصا، والتى تطالب باستبعاد البروفيسور زيرمان - الخبير فى التاريخ النازى - من الجامعة العبرية، تحت دعوى أنه قارن المستوطنين فى الأراضى المحتلة بأفعال شباب هتلر:

«لم يتقدم أحد من التسعة والسبعين مُوَقِّعا بأى عريضة عندما اكتُشف أن جهاز الشاباك يمارس العنف. لم يصدموا لموت المتهمين المعتقلين أثناء الاستجواب... لم يقولوا شيئا عندما تم اغتيال المستوطنين العرب.. لم يطلبوا أن ترفع اللوحة التذكارية الموضوعة على قبر جولد شتاين فى كريات أربع والتى تقول: «البطل باروخ» كما أنهم لم يعدوا بعدم تكرار مثل أعمال جولد شتاين».

وأضافت الصحيفة ملاحظة أخرى توضح أن مقاومة هؤلاء المتطرفين بطيئة وصعبة بسبب التمويل: «اليهود - النازيون، لهم شعبية كبيرة وسط اليهود فى دول الأنجلوفون، حيث يسهل إرسال الأموال لهم بالفاكس لتمويل أى منشور أو عمل يقوم به هؤلاء اليهود النازيون. على العكس من ذلك فإن معارضى اليهود النازيين لابد أن يمولوا على نفقتهم الخاصة أى منشورات».

كنت على حق عندما اعترفت بخطئى عام ١٩٨٢ فى فهم السياسة الإسرائيلية - قبل الكثير من الآخرين - أثناء الغزو الإسرائيلى للبنان، وهو ما اعترف به فيما بعد قضاة محكمة كاساسيون فى عام ١٩٩٦، وهو ما تعتقده الأغلبية العظمى من البشر فى عام ١٩٩٧ حتى فى إسرائيل نفسها.

نعرف أن عجرفة القادة الإسرائيليين، واليوم عجرفة نتنياهو بصورة خاصة، ترتكز على تناقضات أساسية. طبقا لإحصائيات وزارة الداخلية، ١٥٪ فقط من الشعب الإسرائيلى من المتدينين، ومع ذلك تؤسس الدولة سياستها على الأساطير التى تفرضها الأحزاب الدينية صاحبة الأقلية العددية. طبقا لآراء هؤلاء، فإن التوسع الإسرائيلى هو تحقيق «هبة الله» الذى لا يؤمن به معظم الشعب، وأن وعد الله هذا يضع هذه الدولة فوق كل قانون دولى، بل ويأمرها بخرق هذا القانون. أتاح استخدام التاريخ والتأييد غير المشروط من الولايات المتحدة الأمريكية أن يستمر هذا الدجل الدينى من صنع القادة الصهاينة خمسين عاما.

هذه الأساطير الدينية ليست خطرا فقط على سلام إسرائيل، بل على مستقبلها أيضا.

آلهة القبائل هم فقط الذين يعطون وعودا قبلية غير مشروطة. لكن إله إبراهيم والأنبياء الآخرين، إله اليهود والمسيحيين والمسلمين، كان يضع شروطًا.

وذكرنا الحاخام إلمر برجر الرئيس السابق لرابطة «من أجل اليهودية» فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومدير تحرير مجلة «بدائل للصهيونية» ذكرنا الحاخام بلعنات النبى ميخا (٣ : ٩-١٢) : **«استمعوا هذا يارؤساء بيت يعقوب وقضاة شعب إسرائيل الذين يكرهون العدل ويحرفون الحق. الذين يبنون صهيون بالدم وأورشليم بالظلم إذ يحكم رؤساؤها بالرشوة.. ستُحرث صهيون مثل الحقل وتصبح أورشليم كومة من الخرائب».**

ولأننى لم أتوقف عن تكرار أن انتقادنا لسياسة القادة الإسرائيليين تعتبر جزءاً من كفاحنا ضد معاداة السامية، علمت من برقية لوكالة «الأسوشيتدپرس» فى ١٠ أغسطس ١٩٩٦، أن الحاخام إلمر برجر كان قد وافق على أن يكتب مقدمة الطبعة الأمريكية من كتاب «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية».

ما يطلبه منكم «اللوبى» سادتى القضاة، هو أن تكفلوا بقرار قضائى التعسف المنظم لوسائل الإعلام ضدى وضد الأب پيير.

تثير هذه القضية مشكلة مزدوجة:

- من المذنب؟ أهو الذى يقوم بالجريمة أم الذى يكشف عنها؟

- من المذنب؟ أهو الذى يكشف عن الجريمة أم الذى يحاول إخفاءها؟

من أجل حرية التعبير، من أجل مستقبل سلمى وبناء لإسرائيل، من أجل شرف فرنسا، من أجل السلام العالمى، نحن سادتى القضاة فى انتظار حكمكم بكل قلق وأمل.

■ الفصل السادس ■

ترجمة المقتطفات الرئيسية في مرافعة الدكتور على الغتيت الجمعة ١٦ يناير ١٩٩٨ أمام محكمة پاريس

سيدى الرئيس ، السيدتين القاضيتين . .

بداية ، أود أن أعبر عن امتنانى وشكرى للرئيس مونفور وهيئة المحكمة الموقرة . . ومن خلالهم إلى القضاء الفرنسى ، للسماح لى بالمرافعة دفاعا عن روچيه جارودى . كما أوجه شكرى للمحامى الفرنسى الكبير چاك ڤيرجيس لقبوله انضمامى إلى جانبه فى الدفاع عن السيد جارودى .

مثولى أمامكم اليوم دافعه احترامى والاهتمام لدى جميع رجال القانون الدولى والقانون الدستورى وفقهائه وأساتذته ، وكبار المفكرين والمثقفين والفلاسفة فى مصر ، حيث كان وسيظل للفقه والقضاة الفرنسيين تأثير كبير على قضاء هذا البلد ، الذى يكافح من أجل سيادة الديموقراطية وحرية التفكير والتعبير والنشر . فى هذا الإطار ، كان من الطبيعى أن تتجه أفكارنا إلى فرنسا حيث تتداول اليوم قضية تاريخية تعيد طرح الأصول والأسس العامة الجوهرية التى تقيم المجتمع والفكر الحر والرأى الشجاع ، التى تعلمناها من الفلاسفة الفرنسيين وغيرهم ، وخاصة :

ـ النسبية المطلقة للوقائع التاريخية .

ـ ضـرورة البـحث المستمـر عن دقـة هذه الوقـائع ، من خـلال حـوار عام ومناقـشـات علمـية قـائمـة على تقـديم الأدلة ومنـاقشتـها . وفـوق كل ذلك ، السماح بوجود مناقشة عامة قائمة على وتستمد جوهرها من :

* هذه الأسس تكون الدعائم الأساسية لما يمكن أن نسميه الحقيقة الفكرية أو التـاريخية المؤقتة ، وعندما يحرم الإنسـان من التعبير عن فكره بخصـوص هذه الحقيقة ، فإنه فى هذه الحالة يمكننا أن نصف من يدافعـون عن حقيقة لا يمكن مناقشتها «لأنها عندهم هى الحقيقة النهائية الوحيدة» بأنهم «أصوليون» بالمعنى (المحرف) السائد حاليا فى أدبيات الغربيين ، حيث يتصور هؤلاء أنهم يمتكلون وحدهم دون غيرهم الحقيقة الواجب فى نظرهم فرضها على الجميع فى وقتنا المعاصر .

* ومن ثم كـان لزامـا علينا أن نمثل أمـام القـضـاء الفرنسى لنطرح السـؤال الملح ، ألا وهو : كيف ولماذا تجرم فرنسا ، الدولة التى حـملت شعلة حقـوق الإنسان فى القرنين الماضيين ، رجلا لمجرد نشره لنتائج بـحثه العلمى الذى لم يكن له هدف منه إلا متابعة البحث وتدقيق الحقيقة التـاريخية التى يجوز ، بل يجب دائمـا متابعة مناقشتها والتحقق من دقتـها وصـدقها؟ والمجال الطبيعى الوحيد لذلك هو فى الجامعات وحلقـات البحث العلمى والكتب والمؤلفات العلمية ، ويستحيل أن يكون مجالها ساحات القضاء المدنى أو الجنائى ، وأين يجرى ذلك؟ فى فرنسا ! ! إذ القـاضى عندما يصدر حكما فى إطار نزاع يكون حكمه فيه طبقا لمبادئ القـانون عنوانا للحقيقـة القضـائية . أما إذا طرح عليه جدال فكرى أو نزاع حول صحة أو فساد رأى ، فالقضـاء غير مؤهل لتقويم هذا الفكر ، ولا لإصدار حكم يكون عنوانا للحقيقة الفكرية ، ومن ثم تعين

على القاضى فى مثل هذه الحالات أن يرفض اختصاصه بنظر مثل هذه القضايا.

إلا أن العيب ليس فى القضاء فى هذه الحالة، وإنما العوار كل العوار يكمن فى القانون الذى اشترع هذا العدوان على حقوق الإنسان.

* شجاعة رواد الفكر الذين حملوا مشعل الحضارة كانت على مر التاريخ محلا للإكبار والتعظيم، وهى الآن أشد وأعظم تقديرا لدى رجال الفكر والقانون فى العالم؛ إذ إن هؤلاء كانوا على بينة من أن آراءهم التى يعبرون عنها ستفتح عليهم أبواب النقد الإيجابى والانتقاد السلبى، وهى أمور تثير الفكر وتؤرق المفكرين، وهذا لا شك عبء ثقيل، إنما قبلوه إيمانا بأهميته ولزومه من أجل الوصول إلى الرأى الأقرب إلى الصحة والدقة.

فإذا جاء فى عصرنا هذا، وفى فرنسا، من يفرض بمقتضى القانون الفرنسى على القضاء نوعا من الوقائع دون غيرها كما لو كانت حقيقة مقدسة ويجرم من يناقشها، فهو بذلك يكون قد أعاد طرح مصداقية ما استقر من مبادئ عليا فى ضمير الشعوب وما سطرته صحائف الاتفاقيات الدولية والمواثيق العالمية فى شأن حقوق الإنسان، وحرية الرأى والتعبير والنشر، وأصبحت الساحة فى كل دول العالم ممهدة وخالية لأصحاب الفكر المتطرف الجامد والفاشيستى الذى يتصور أنه يملك وحده دون غيره الرأى الصواب والحقيقة التى لا يمكن مجادلتها.

سيدى رئيس المحكمة :

غير خاف على عدالتكم أن فرنسا وهى دولة حقوق الإنسان منذ نهاية القرن الثامن عشر، ملتزمة اليوم دوليا وأوروبيا باعتبارها طرفا فى اتفاقيات

ومواثيق حقوق الإنسان بحماية هذه الحقوق، وبالتالى فإنها ملتزمة باحترامها فى كل ما تصدره من تشريعات. فإن هى لم تفعل ذلك كما هى الحال فى قانون «فابيوس - چيسو» الذى يحاكم بسببه روچيه جارودى، - والذى لم يصدر تشريع مثله منذ حكم الملك شارل العاشر - تكون فرنسا قد أعلنت صراحة قبولها مسئوليتها الدولية عن الإخلال بالتزامها المذكور، وذلك فى مواجهة الاتحاد الأوروبى بل والمجتمع الدولى ككل، عن إخلالها بحقوق الإنسان إخلالا جسيما. ولعله من المذهل أن تتصادف مجريات محاكمة جارودى مع الوقت الذى تحتفل فيه فرنسا بشجاعة الرأى متمثلة فى مقالة «J'accuse, Emile Zola». هذه المقالة الجريئة والمتحدية للعدوان على حقوق الإنسان التى نشرها كليمنصو فى نهاية القرن الماضى، إحقاقا للحق.

سيدى الرئيس :

إن شجاعة جارودى التى فطر عليها ومارسها طوال حياته، دفعته دوما فى جميع مراحل حياته، أستاذاً للفلسفة وعضوا فى الحزب الشيوعى، مهاجما للاتحاد السوڤيتى، ومدافعا عن الجزائر فى حرب الاستقلال. . إلى آخره. . . للوقوف دفاعا عن الحق والرأى الذى يؤمن به، حتى ولو كان ذلك فى مواجهة الدولة، ولم يلق فى مواقفه الشجاعة هذه على مدى سبعين عاما من عمره ما يلقاه اليوم من اتهام جنائى واضطهاد وتهديد منذ إسلامه فى عام ١٩٨٢. ولا ننسى أن التاريخ الإنسانى غنى بهؤلاء العظماء، منهم فى فرنسا أمثال ڤولتير، وروسو وزولا وكليمنصو، الذين أفنوا حياتهم فى الدفاع عن حقوق الإنسان وتعضيد من يحمل شعلتها.

وفى النهاية، أكرر امتنانى وتقديرى للرئيس مونفور، إذ إنه فى التصريح لى بالمرافعة دفاعا عن روچيه جارودى ما يؤكد أن حرية الرأى والفكر كانت وسوف تظل مصونة أمام القضاء الفرنسى. .

هناك أيضا مرافعتان نعتذر عن عدم عرضهما لأننا لا نملك نصوصهما الكاملة :

١ ـ البراهين الواضحة للمحامى بتيلو حول تعارض «قانون فابيوس ـ چيسو» مع الدستور وكل تقاليد القانون الفرنسى .

٢ ـ المحامى خالد الصوفيانى ، مندوب عن المحامين المغاربة . أوضح السيد خالد كيف أن وجه فرنسا الذى يعتبره العالم كله وطنا لحقوق الإنسان ، قد تشوه بمثل قضية الرأى هذه التى تستهدف رجلا كانت كل أعماله فى خدمة «حوار الثقافات» موضحا لكل شعوب العالم عظمة الإنسانية الفرنسية .

محتويات الكتاب

الصفحة

رقم الإيداع ٩٨/٥٤٣١
الترقيم الدولى 6 - 0454 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

محاكمة جارودي

رفضت دور النشر الفرنسية طبع كتاب
جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية،
خوفا من اللوبي الصهيوني.
فند جارودي في الكتاب الأساطير التي قامت عليها إسرائيل
وتوسعت. ثلاث من تلك الأساطير انتزعها الصهاينة
انتزاعا من العهد القديم: الأرض الموعودة - الشعب المختار - التطهير العرقي
من سفر يشوع. ثم الأساطير المعاصرة: معاداة الصهيونية للفاشية -
عدالة محكمة نورمبرج - ملايين الهولوكوست الستة
فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض - المعجزة الإقتصادية
الإسرائيلية. قدم اللوبي الصهيوني جارودي للمحاكمة بسبب ما ذكره
عن عدالة محكمة نورمبرج، ودعوته للبحث العلمي في الرقم المقدس
للهولوكوست: ٦ مليون يهودي. لم يكن جارودي أول من تكلم في هاتين
المسألتين. سبقه كثيرون - منهم يهود - وهبط رقم ٦ مليون إلى مليون، إلا في
الروايات وأفلام هوليوود. ومع ذلك فطبقا لقانون فابيوس - جيسو، تمت محاكمة
جارودي، وغرمه القاضي ٢٠ ألف دولار. لم يطعن جارودي في الديانة
اليهودية، ولا في العهد القديم، ولا في أنبياء بني إسرائيل. كل ما حوكم
بسببه هو دعوته لمراجعة علمية لرقم ٦ مليون. ومن جراء هذه الدعوة،
حاكمت باريس - عاصمة النور - والتنويريين - وما إلى
ذلك.. - المفكر العالمي وأدانته

دار الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
[illegible]
[illegible]